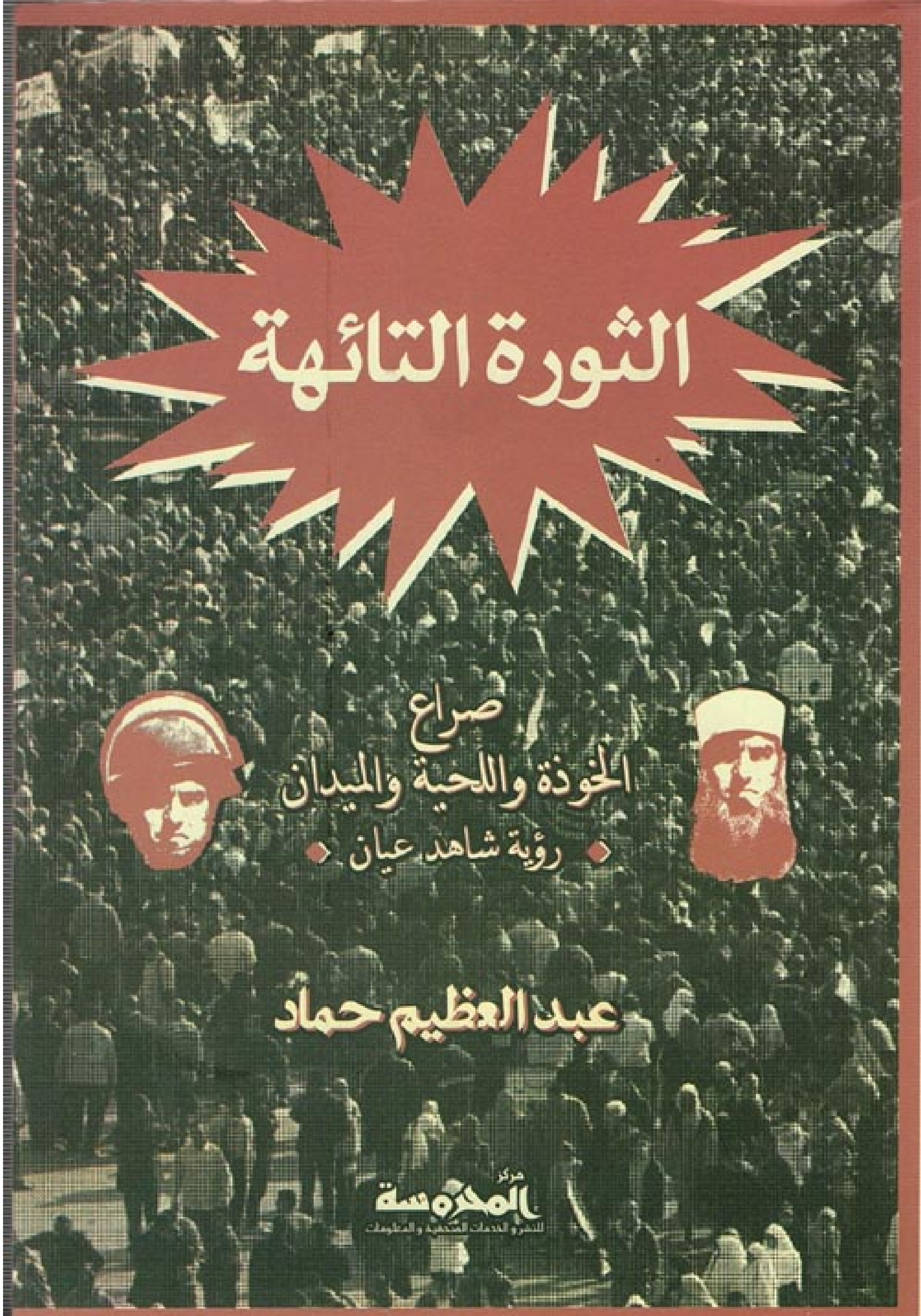


الثورة التائهة
صراع
الخوذة واللحية والميدان
رؤية شاهد عيان
عبد العظيم حماد
مركز
المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد العظيم حماد

الثورة التائهة :

صراع الخوذة واللحية والميدان

رؤية شاهد عيان

طبعة جديدة مزودة ومنقحة

رقم الإيداع : ٢٠١٣/١٧٨١
الترقيم الدولى : ٣ - ٤٧٢ - ٣١٣ - ٩٧٧ - ٩٧٨

الطبعة الثانية ٢٠١٢



قطعة رقم ٧٣٩٩ ش٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة
ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧-٠٢-٠٠٢
e.mail : mahrosacenter@gmail.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف: عبد الله رجب

الطبعة الثانية ٢٠١٣

عبد العظيم حماد

الثورة التائهة :

صراع الخوذة واللحية والميدان

رؤية شاهد عيان

طبعة جديدة مزودة ومنقحة

الطبعة الثانية ٢٠١٣

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

حماد، عبد العظيم.
الثورة التائهة : صراع الخوذة واللية فى الميدان : رؤية شاهد عيان.
عبد العظيم حماد. ط٢.
القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٣.
ص ١٩٤ ؛ ١٤ × ٢٠ سم؛
تدمك : ٣ ٤٧٢ ٣١٣ ٩٧٧ ٩٧٨
١- مصر – تاريخ - الثورات
أ- العنوان
٩٦٢

رقم الإيداع : ١٧٨١ - ٢٠١٣

الإهداء

إلى روح خالد سعيد المصرى السكندرى، وأسرته، وأصدقائه، وإلى من نجحوا فى جعل قضيته قضية كل المصريين، وصولا إلى ثورة يناير.

و إلى روح محمد بو عزيزى التونسى ابن سيدى بو زيد، الذى أنارت نيران احتراق جسده طريق المستقبل لشعوبنا العربية، رغم أننا لا نزال فى أول النهار.

و إلى شهداء الثورة فى مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا، واليمن، والبحرين.

أهدى هذا الجهد المتواضع، لكنه الصادق فى الرؤية والرأى، وفى النقل والعقل، قدر ما يستطيع بشر له عيوبه أن يصدق مع نفسه.

وإلى زوجتى هبة التى مثلت أسرتنا أكثر الوقت فى ميدان التحرير من ٢٨ يناير إلى ١١ فبراير عام ٢٠١١، أهدى بعضا من هذا الجهد بالأصالة عن نفسى، وبالنيابة عن محمد الذى شارك زملاءه فى الأيام الأولى للثورة، قبل أن يسافر إلى الخارج لاستكمال دراسته، وعن يمنى التى اختارت الدعاء إلى الله طريقا لنصرة الثورة.

شكر

أعترف بالفضل للكثيرين من السادة الواردة أسماءهم كمصادر للمعلومات الواردة فى الكتاب، من وافقوا على ذكر أسماءهم، ومن فضلوا الاكتفاء بالتلميح إليهم لأسباب أقدرها جيداً، كما أشكر الصديق العزيز الأستاذ إبراهيم عابدين، أول من قرأ مخطوط الكتاب كاملاً، وأمدنى بملاحظات قيمة، وأتوجه بشكر خاص للزميلة الصحفية أسماء سيف لملاحظاتها, ومساعداتها التى لا تحصى، وكذلك إلى الزميل وائل الليثى، الذى ساعدنى فى تدقيق بعض الأحداث والتواريخ.

المحتويات

مقدمة

قبل النشر بساعات

مثلما يُثاب المرء رغم أنفه أحياناً : فالشكر واجب للرئيس محمد مرسى، ولحزب الحرية والعدالة، ولجماعة الإخوان المسلمين..

كما أن الشكر واجب للناشرين اللذين رفضا نشر هذا الكتاب، رغم أنهم جميعاً لم يكونوا يستهدفون شكرنا، ومن المؤكد أنهم جميعاً أيضاً لا يريدونه الآن.

ونبدأ بسبب شكرنا للناشرين الرافضين، فقد أدى رفضهما إلى تأجيل النشر، مما هيأ للكتاب فرصة الصدور قبيل حلول الذكرى الثانية للثورة، متوافقاً مع افتتاح معرض القاهرة الدولى للكتاب فى مطلع عام جديد، بما فى ذلك من أهمية يدركها العاملون فى صناعة النشر.

لكن الأهم أن التأجيل أتاح للمؤلف الحق فى أن يسجل - فى هذه المقدمة - أن الأزمة الوطنية الكبرى - التى ترتبت على صدور الإعلان الدستورى ليوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ بمحتواه الركيك، والمتناقض، وبمنهج التفكير الكامن وراءه، والمتسم بالعشوائية والسرية التآمرية - أكدت أن الكثير من المعلومات والآراء، والتنبوءات الواردة فى متن الكتاب قد ثبتت صحتها بأسرع مما توقع الكاتب، بل وبأسرع مما كان يحلم به أشد الكارهين للتسلط السياسى باسم الدين، وأن دستور ديسمبر ٢٠١٢ كرس الوضع الخاص للقوات المسلحة بما يحطم أسطورة إنهاء حكم العسكر، كما سيبن فى الفصل السابع.

غير أن واجب الأمانة يقتضى أن أسجل أن الناشرين اللذين رفضا نشر هذا الكتاب ليسا سواءَ فى أشياءَ كثيرة، فالأول تهرب من النشر الذى كان هو نفسه يستعجله، وتهرب من إبداء السبب، بل إنه تهرب من الرد على الاتصالات، أما الثانى - وهو يستحق الاحترام - فقد أبلغنى صراحة أنه يخشى سطوة الإخوان وحلفاءهم الجدد من الجنرالات، واستشهد بالإطاحة بالزميل جمال عبد الرحيم من رئاسة تحرير الجمهورية، لأنه نشر ما أغضب الفريقين، حتى وإن كان قد أخطأ مهنياً، لكن نبل الرجل دفعه للاتصال بناشر لبنانى ليتولى مهمة نشر الكتاب، وقد اعتذرت للناشر اللبنانى الكريم، وفضلت النشر عن دار مصرية، رفضاً للاستسلام للاستبداد الجديد، ومن واجب الأمانة أيضاً التنويه بأن الناشر اللبنانى كان صريحاً معى فى أن لديه ما يحذر منه من (الإخوان) والجنرالات، وبالتالى فإن قراره النهائى سيكون بعد قراءة النص، ويبدو أن تعثر حكم الإخوان، وتجدد الاحتجاجات الثورية، قد

أزاحـت بعـض مخـاوف النـاشر الثـانى، لأن داره أصـدرت بعـض الكتـب القريبة فى موضوعها من كتابنا هذا.

أما استحقاق الدكتور مرسى وحزبه وحلفاءه للشـكر فمـرده - كـما ذكرنا تواً - أنهم كفونا مئونة إثبات صحة حكمنا على ثـورة ينـاير بأنهـا تاهت، ولا تزال تائهة، وأن الأعراض التى وصفناها لهذا التيـه فى محلهـا تماماً، وأن الأسباب التى أوردناها (لتوهان الثورة) صائبة إلى أبعد حدود الصواب، وإن كانت مصـائب إدارة أزمـة الإعـلان الدسـتورى، ثـم إقـرار الدستور الجديد أكثر حدة فى التعبير عن الحالـة المرضـية مـن الأعـراض المذكورة فيما سيلى من سطور الكتاب.

يكفى أن الرئيس فى سابقة غير محمودة هو الـذى بـادر بالاحتكـام إلى الحشود المستدعاه من جانبـه أمـام قصرـ الرئاسـة فى الصـباح التـالى لصدور الإعلان الدستورى، وأنه وجماعتـه اعتمـدا طيلـة الفـترة مـن ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ - وحتى إعداد الطبعـة الثانيـة مـن هـذا الكتـاب - عـلى خوض الصراع السياسى فى الشـوارع، حتـى سـقط شـهداء جـدد فى عهـد الرئيس المُنتخب أمام قصره، وقرب مجلس وزرائه، علماً بأن تحول صراع الشارع إلى العنـف، لم يكـن إلا وليـد تحرشـات جماعـة الـرئيس نفسـه، الذى لم يتـورع عـن الـزج بالقضـاء سـلاحاً فى يـده ضـد المحتجـين، لـولا شـجاعة المستشـار مصـطفى خـاطر الـذى أشرف عـلى التحقيقـات فى أحداث العنف أمام قصر الرئيس، وهذا كله وأكثر منه معـروف للكافـة، لكن الذى يستحق التنويه فى مسألة العنف هو ظهور نمـط متكـرر مـن الاغتيال، أو محاولات الاغتيال للناشـطين السياسـيين الشـباب المعارضـين لحكم الإخوان المسلمين، وعلى عكس ما تقوله الدعاية الإخوانية لم يكن

هؤلاء الشهداء الجدد من "البلطجية"، بل كانوا من أفضل الشباب تعليماً، وعملاً، فضلاً عن أنهم كانوا من مديرى الصفحات الإلكترونية المخصصة لكشف مثالب الإخوان، والسلفيين حكماً وتنظيماً ودعوة.

أما فتاوى القتل، فهى النبت الشيطانى، ولكن الطبيعى لبذور الفرز العقيدى الذى يحدثه هذا النوع من التنظيمات السياسية، حتى وإن تبرأ منه المتحدثون باسمها، فلماذا نستغرب مثل هذه الفتاوى ممن قالوا إن قتلانا فى الجنة، وقتلاكم فى النار، مع أن القتلى فى الحالتين مسلمون مصريون، فما بالنا لو كان الضحايا المعذبين، والقتلى، من المصريين غير المسلمين، وبالطبع فإن الدين والوطن يحرمان سفك هذه الدماء ، وطبعاً لم يتوقف أحد هؤلاء المفتين ليسأل نفسه : أليست مثل هذه الفتاوى تحكم على الحسين بن علىّ أبى الشهداء، وسيد شباب أهل الجنة بأنه كان يستحق ما فعله به يزيد بن معاوية، وكلاب حراسته، من قتل، وتمثيل بجثمانه الطاهر، بل وحرمانه من شربة ماء، قبل مقتله، وبالطبع سوف تصدق هذه الفتاوى (الكاذبة) على كل شهداء آل البيت، وغيرهم ممن طلبوا الحق والعدل من الخلفاء والسلاطين.

وليس لدىِ ما ينفى الافتراض بأن تبرؤ قيادات الإسلام السياسى من فتاوى ومفتىَ القتل يقصد به الاستهلاك الخارجى أكثر مما يقصد به المعالجة الجادة لنزعة العنف المتأصلة فى جذور هذه التنظيمات، كذلك ننظر إلى التحقيقات القضائية فى هذه (الجرائم) .. عسى الله أن يخيب ظنوننا.

كذلك فإنه من جديد العنف عند الإخوان اعتماد السلطة على جهاز الشرطة لقمع الاحتجاجات بعنف بالغ كما حدث حول سجن بورسعيد يوم ٢٧ يناير ٢٠١٣، وفى السويس قبل ذلك بيوم، ولا يجوز

التذرع هنا بالدفاع القانونى عن المنشآت العامة كسجن بورسعيد، لآن مقتل ٣٦ شخص أو أكثر أو أقل قليلاً دفاعاً عن منشأة لا يعنى سوى انعدام الكفاءة المهنية، والاطمئنان إلى توافر الغطاء السياسى الرسمى من أعلى سلطة فى الدولة، تماماً مثلما كانت وزارة داخلية مبارك مطمئنة إلى مثل هذا الغطاء يوم أن قتلت عشرات اللاجئين السودانيين فى ميدان مصطفى محمود بحجة فض احتلالهم غير الشرعى للميدان، وقد كان يكفى فى الحالتين استخدام (خراطيم المياه الساخنة) التى استخدمها إسماعيل صدقى باشا ديكتاتور دستور ١٩٣٠ قبل قرابة قرن من الزمان.

بقيت كلمة أخيرة تلخص الصراع الجارى حول حكم الإخوان والسلفيين، فالمؤلف يعتقد أن دور الدولة ليس استخدام السلطة السياسية لإدخال المواطنين الجنة، وإبعادهم عن النار فى الدار الآخرة، وإنما هو استخدام السلطة السياسية فى توفير الحياة الكريمة الآمنة للمواطن، والعزة والمنعة للوطن، وأما دخول المواطن جنة الآخرة، واجتنابه نار السعير، فهما يتوقفان على عمله وحده، مصداقاً لقوله تعالى، مخاطباً رسوله : "قل يا أيها الناس قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها وما أنا عليكم بوكيل"، فالرسول نفسه ليس وكيلاً على الناس، فما بالك بمرشد الإخوان، أو بالداعية السلفى، أو أمير الجماعة الإسلامية، فضلاً عن كل عضو فى هذه التنظيمات يريد أن يجعل السلطة السياسية وكيلة الله على الأرض، وعلى ضمائر وقلوب المسلمين.

أريد هنا أيضاً أن أذكرهم وأذكر القراء بأن كثيراً ممن أجمعت الأمة على أنهم نماذج للإيمان والتقى كانوا من قبل عصاة ومذنبين، والأمثلة عديدة

من أول رابعة العدوية، حتى أبو العتاهيه شاعر الزهد، وأريد أن نتذكر جميعاً أن الخوارج كانوا أكثر الفرق الإسلامية عبادة لله، وترفعاً عن طلب الدنيا، ولكنهم كانوا أكثر الفرق الإسلامية أيضاً سفكاً لدماء المسلمين، وكان ابن ملجم قاتل الإمام علىّ بن أبي طالب (خارجياً) لا يتوقف لسانه لحظة واحدة عن ذكر الله، لكن الرسول الأعظم حكم عليه من قبل بأنه أشقى هذه الأمة، حين قال صلى الله عليه وسلم لسيدنا علىّ : "ويحك يا بن أبي طالب .. يقتلك أشقى هذه الأمة".

إن السلطة السياسية التى يطلبها الإخوان والسلفيون - بحجة التقى، وتطبيق شرع الله - لها شروط كثيرة فى الفقه الإسلامى نفسه لا يتوافر أغلبها فى هؤلاء، مع أن فى عباد الله العاديين من هو أتقى وأعبد لله، وبين الإخوان والسلفيين من قدم المثل فى ضعف التقوى، وصورية العبادة، ولكن هذا ليس موضوعنا.

هذا هو الفرق بين دولة (المدنيين الديمقراطيين المواطنين المؤمنين) ودولة الإخوان والسلفيين الذين يريدون أن يحملوا الجميع على (جادتهم) بالسلطة السياسية، وليس بالموعظة والقدوة الحسنة.

عبد العظيم حماد
مركز المحروسة للنشر - المقطم
مارس ٢٠١٣

الفصل الأول

التيه : أعراضه وأسبابه

" هذه القصة ليس فيها شئ من خيال، وإنما أقصها كما وقعت، وفى المكان أو الأماكن التى وقعت فيها ".

" طه حسين متحدثا عن روايته "أديب "

كذلك كتابنا هذا :

كل ما يرويه هو وقائع شهدها المؤلف، وأحاديث سمعها، أو حوارات شارك فيها من خلال موقعه كرئيس لتحرير الأهرام اعتبارا من يوم ٣١ مارس ٢٠١١ وحتى يوم ١٩ فبراير ٢٠١٢، تاريخ قبول استقالته من العمل كرئيس للتحرير.

أبطال تلك الوقائع، والأطراف الأخرى فى الأحاديث والحوارات، هم الذين آلت إليهم مسئولية حكم مصر- بعد سقوط الرئيس السابق

حسنى مبارك، أى رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء بعد الثورة عصام شرف، وبعض وزرائه، وكذلك رئيس الوزراء الذى تلاه الدكتور كمال الجنزورى، وزعماء الأحزاب، خاصة فى جماعة الإخوان المسلمين، وبعض القيادات الشبابية، وكثيرون غيرهم فى قلب الساحة م الذين تماسوا مع الثورة، والمجلس، والحكومة، فى تلك الأشهر العشرة، التى بدأت مفعمة بالتفاؤل بنجاح الثورة، والحماس لها، وانتهت بدخول الثورة والثوار والبلاد فى حقبة من التيه السياسى، رغم كثرة ما هدر على أثير المحطات الفضائية التليفزيونية من خطابات وتحليلات، وما أريق على صفحات الصحف من أحبار الكلمات والصور، عن أول انتخابات برلمانية، ورئاسية حرة، وعن تنصيب أول رئيس مدنى منتخب انتخابا حرا مباشرا، وانتهاء حقبة حكم العسكر - التى بدأت فى رأى كثيرين – فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لا سبيل إلى نكران، أن هذه وغيرها، إنجازات مهمة فى معناها، وخطوات كبيرة ما كان يمكن أن تتحقق إلا بفضل ثورة ٢٥ يناير، لكنها فى مبناها لم تكن إلا حلقة من حلقات "توهان" الثورة . فالثورة لم تقم فقط من أجل تعديل الدستور، ولا من أجل تحديث طريقة انتخاب الرئيس، وتحديد فترة رئاسته.

ألم يكن دستور ١٩٧١ جمهوريا .؟ وكان حسنى مبارك على وشك أن يحوله إلى ملكى وراثى، بالفعل لا بالنص.

ولم تقم الثورة أيضا فقط من أجل وضع رجل "مدنى" وليس "جنرالا" فى مقعد الرئاسة، فرب جنرال أفضل للديمقراطية والوطن، فهكذا مثلا كان الجنرال "ديجول" بالنسبة لفرنسا بتأسيسه للجمهورية

الخامسة عام ١٩٥٨، لحماية البلاد من قصر نظر السياسيين (المدنيين)، وتشرذم أحزابهم، واحترافهم فنون المناورات البرلمانية.

وفى بناء الأوطان، وحين لم يكن أحد فى مصر يفكر فى الديمقراطية، كان محمد على باشا الضابط العثمانى هو مؤسس مصر الحديثة، وكان ضابط آخر هو جمال عبد الناصر من أنهى الملكية المتحللة، والاحتلال البريطانى، وصنع أوسع تحول اجتماعى، وحقق أكبر إضافة للثروة القومية بعد محمد على.

ثورة يناير قامت من أجل تجديد مصر مجتمعا ودولة، تجديدا كاملا وشاملا، أى من أجل بناء دولة ديمقراطية قوية حديثة، تلتزم بالعدالة الاجتماعية، جاء عصرها، واشتد الطلب عليها، بعد طول تلكؤ.

الديمقراطية لها شروط، والقوة تلزمها متطلبات، أما الحداثة، فهى أكثر من شعار أو أمنية، أنها طريقة حياة وتفكير، وطريقة تنظيم للعلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية داخل المجتمع تستوعب منجزات عصر العلم والصناعة، جنبا إلى جنب مع القيم الكبرى فى ثقافة هذا المجتمع .

ثورة يناير قامت، وكان لابد أن تقوم، لأن نظام حكم حسنى مبارك الذى استمر ثلاثين عاما قد رد مصر إلى الوراء عشرات، وأحيانا مئات السنين فى المفاهيم، وفى الأداء والعمل السياسيين.. ولم يكن مشروع توريث السلطة لابنه إلا المحصلة النهائية للطريقة التى آمن بها، وطبقها نظام مبارك فى الحكم والسياسة.

سلطة حسنى مبارك تحولت فى سنواتها الأخيرة إلى أوليجاركية (أى حكم أقلية) تستند إلى رابطة الولاء لعائلة الرئيس، فى حين أن الأوليجاركية التقليدية فى أسوأ صورها - كما عرفناها فى الأنظمة

العسـكرية فى أمريكـا اللاتينيـة فى خمسـينيات وسـتينيات وسـبعينيات القرن العشرـين - كانـت تتأسـس عـلى تحـالف المصـالح الفئويـة بـين الكولـونيلات، ومـلاك الأراضى، وممـثلى المصـالح الاقتصـادية للولايـات المتحـدة فى جاراتهـا الجنوبيـات، ولم يكـن الجـنرال، أو الكولونيـل الـذى يرأس " الجانتا "، أى المجلس العسكرى الحاكم، يستطيع فـرض زوجتـه، أو ابنه، على مقدرات البلاد، كما فعل مبارك وأسرته .

لكن أوليجاركية مبارك العائلية نفسـها كانـت الثمـرة الأكـثر فسـادا لتربة فاسدة من الأصـل، هـى الـروح "المملوكيـة " التـى سـادت النظـام السياسى المصرى منذ أن تمكنت منه يد مبارك اعتبارا من فترته الرئاسـية الثانية، "فالمناصب" تشرـيف أو إنعـام، لا تكليـف، أو اسـتحقاق، ولكـل منصب ريعه الذى لا يحكمه قانون، لكن لكل منصـب أيضـا ثمنـه لـيس من الولاء فقط، ولكن أيضا من تقديم حصة من الريع فى شـكل هـدايا، أو مـنح لـذوى التـأثير، ولم تكـن هـداي مؤسسـة الأهـرام الصضـحفية للرئيس، وعائلته، ورجاله، إلا المثـل الـذى قـدم للـرأى العـام، فى حـين لم يتطرق أحد بعـد - حتـى - تسـطير هـذه الكلـمات إلى هـدايا البنـوك، وشركات البترول، والتأمين، والطيران، والهيئة العربية للتصـنيع، وشركـات القطاع الخاص، وغيرها، وبالقطع كانت هدايا بعضها أغلى ثمناً بكثر مـن هـداي الأهـرام، كـما لم يفـتح أحـد ملـف هـدايا الأصـدقاء الخليجيـين، واسـألوا "جـواهرجى شـارع بغـداد القريـب مـن قصرـ الرئاسـة بمصرـ الجديدة"، الذى كان يستقبل بانتظام (مرسيدس سوداء) ينزل منها رجل معروف من رجال الرئيس ليسلمه الهدايا النفيسة لكى يحولها إلى أمـوالاً سائلة، وقد توفى هذا الرجل فى أواخر عام ٢٠١٢ (رحمه الله).

وكانت ثروة الدولة ملكاً شخصياً "لـولى الـنعم"، سـواء كانـت هـذه الثروة شركات قطاع عـام، تبـاع باسـم الخصخصـة للمحاسـيب، أو أراض توزع بالإنعامات الإقطاعية على المختارين، أو حتى خدمات مثل النقـل، والاتصالات، وحتى المصارف الخ ....

كل ذلك والنظام السياسى يضيق أكـثر فـأكثر عـن اسـتيعاب القـوى الجديدة، والمصالح الناشئة.

فالشـباب لا طريـق أمـامهم للمشـاركة سـوى مبايعـة جـمال مبـارك، وأصـحاب المصـالح ممـن ينتمـون لفئـة صـغار المسـتثمرين، والمشرـوعات المتوسـطة، و"المتعـولمين" ممـن يسـعون لإدخـال أسـاليب عمـل وخـدمات جديدة، عليهم أن يعانوا – إلى جانب الفساد - من البيروقراطيـة المتكلسـة، والشكوك الفطرية لدى أجهزة امن النظام فى كل مـن يفكـرون، كـما يفكـر نظـراءهم فى الخارج،أمـا كبـار الرأسـماليين، فعلـيهم أن يكـبروا فى حضّـانة العائلة الرئاسية، وأشياعها، وحلفائها بمن فيهم المانحون الدوليون .

والى جانب كل هـؤلاء وأولئـك هنـاك الـرأى العـام الـذى أخـرج نظـام حسنى مبارك من ذمته نهائيا فى السنوات العشر الأخيرة من عمره، ودمغـه بأكثر يقلق المزاج المصرى، أى الفساد فى كل ركن، وكل خطوة، وكل شخص.

والقوات المسلحة من جانبها – كما ثبت فيما بعد – لم تكن راضـية، ولا مستعدة لقبول مشروع التوريث.

إذن كل المقدمات كانت تنبـئ بـأن الثـورة آتيـة لا ريـب فيهـا، ولا خلاف على أن سد منافذ التنفيس السياسى - بإقصاء كل أنواع المعارضـة فى انتخابات مجلس الشعب سنة ٢٠١٠ - كانت هـى لحظـة بـدء العـد التنازلى لثورة يناير.

ثورة توافرت أسـبابها، وانـدلعت فى مشـهد اسـتمر ١٨ يومـا أذهـل العالم كلـه، وأذهـل المصريـين مـن أنفسـهم، ثـورة شـعبية بكـل معنـى الكلمـة، لم تعرفهـا مصرـ فى تاريخهـا منـذ ثـورة ١٩١٩، ثـورة أسـقطت "الفرعون" لأول مرة فى تاريخ مصر الموغل فى القدم. لماذا نصـفها بأنهـا تائهة.؟ ونجد أن علينا أن نبحث عن أسباب هذا التيه.

هى تائهة،لأنها بـدأت" حديثـة"، وانتهـت بتسـلم جماعـة تقليديـة زمام الأغلبية الشعبية والسلطة، وهى تائهة لأنهـا هـدمت، قـيم النظـام القديم المتخلفة، ولم تفرض قيمها، ولم تقم نظامها، أو تشرـع فى إقامتـه، وهى تائهة ثالثا، لأن القوة التى تولت السلطة باسمها تبدو هى الأخرى تائهة، لا سبيل أمامها سوى منهج التجربة والخطأ، على أحسن الفروض.

كانت ثورة حديثة من حيث الإيديولوجية: وكانت هذه الإيديولوجيـة هى إقامة دولة ديمقراطية قوية حديثة ملتزمة بالعدالة الاجتماعية.

وكانت حديثة مـن حيـث القـوى التـى بـادرت إلى إشـعالها، وهـم الشباب الذين يعيشون عصرهم بكل أفكاره، وإنجازاته، وأساليبه.

وهى ثـورة حديثـة أيضـاً، مـن حيـث التزامهـا بالأسـاليب السـلمية فى الاحتجاج و، الاعتصام، ومن حيث قدرتها عـلى التوحـد خلـف أعـلى القـيم السياسية وأكثرها تجـرداً، وهـى "الإنسـانية والوطنيـة"، فلـم تكـن هنـاك لا مطالب طائفيـة، ولا تفرقـة بـين الرجـل والمـرأة، ولا حساسـيات طبقيـة، أو فئوية، فالعامل جنبا إلى جنب مـع الطبيـب والمهنـدس، والأسـتاذ الجـامعى و"الأمى الذى لا يقرأ ولا يكتب" يتشاركان الهتاف نفسه، والحلم ذاته .

وأخـيرا جـاءت ثـورة ينـاير بطليعتهـا الشـابة، وانضـمام ١٨ مليـون مواطن إليها فى جميع المحافظات، لتكسر القطبية الثنائية فى حياة مصرـ

السياسية بين النظام الأوليجاركى الحاكم، وبين جماعة الإخوان المسلمين، وسائر تنويعات الإسلام السياسى، أو هذا ما كان ينبغى أن يكون .

ليست هذه هى فقط مظاهر (توهان) ثورة ٢٥ يناير :

فالجماعة التى آل إليها حكم مصر- بعد الثورة، أى "الإخوان المسلمين"-مع الاعتراف بصمودها، ومعاناة أعضاءها من المطاردة والسجن، ومع الاعتراف أيضا بأخطائها- لم تكن هى القوة التى زلزلت أركان نظام مبارك، فهى كانت تعمل ضده أحيانا، وتنسق معه أحيانا منذ أن تولى السلطة عام ١٩٨١، حتى انقلب النظام نفسه عليها بدءا من منتصف التسعينيات من القرن الماضى، فى القضية المعروفة باسم" سلسبيل"، ثم عاد الطرفان للتنسيق معا اعتبارا من عام ٢٠٠٥، بالرغم من قضية "ميليشيات الأزهر"، والمحاكمات العسكرية لبعض قادة الجماعة.

الأستاذ مهدى عاكف المرشد العام السابق للجماعة اعترف بعقد اتفاق مع الحكومة على حصة فى مقاعد البرلمان فى انتخابات ٢٠٠٥، والدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية الحالى " الإخوانى " كان قد تفاهم مع اللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث امن الدولة فى حكومة مبارك على نصيب من المقاعد للجماعة فى انتخابات ٢٠١٠، إلا أن حزب مبارك وابنه جمال هو الذى نقض الاتفاق.

أما الذين زلزلوا أركان النظام، ومهدوا لثورة يناير فهم القوى الحديثة، من ظهور حركة "كفاية" عام ٢٠٠٤، برموزها المتعاقبة : الأساتذة جورج إسحاق "اليساري"، وعبد الوهاب المسيرى، "الإسلامى" غير الإخوانى، وعبد الجليل مصطفى "الاشتراكى الديمقراطى"، وأحاديث

الأستاذ "محمد حسنين هيكل" فى الجامعة الأمريكية، والمحطة الفضائية "دريم" ثم قناة الجزيرة، ثم انضم إلى فى مجرى المطالبة بالتغيير الشامل، أو الجزئى منظمو الإضرابات الفئوية، وحركة استقلال القضاء التى كان أبرز رموزها المستشار زكريا عبد العزيز، وحركة ٩مارس لاستقلال الجامعات، بريادة الدكتور محمد أبو الغار، وحركة ٦ ابريل والصحافة المستقلة، والبرامج الحوارية، والمحطات الفضائية، وحركة النقابات المستقلة، ومنظمات المجتمع المدنى، خاصة منظمات حقوق الإنسان، بل وبعض الرموز الفردية التى كان لها اثر لا ينكر مثل الدكتور سعد الدين إبراهيم،الذى جسد ظاهرة مناظرة لظاهرة المنشقين السوفييت فى سبعينيات القرن الماضى، وسجن أكثر من مرة، والدكتور" محمد البر ادعى"، والأستاذ" يحى حسين عبد الهادى" المعارض الشهير لفساد بيع شركة "عمر أفندي"، والأستاذ "حمدى الفخرانى" فى تصديه لعقد مشروع مدينتى، والسفير" إبراهيم يسرى" فى حملته القضائية ضد بيع الغاز الطبيعى لإسرائيل، والصديق الأعز، والزميل الراحل محمد السيد سعيد فى محاورته الشهيرة مع مبارك فى معرض الكتاب سنة ٢٠٠٥، وكانت هذه أول مرة يواجه فيها مبارك مباشرة فى محفل علنى بمطلب الإصلاح الديمقراطى، وبخطايا جهازه القمعى ضد المواطنين، لاسيما فى سيناء.

كيف تسربت الثورة من أيدى هؤلاء، والقوى الاجتماعية والفكرية التى عبروا عنها، لتسلم مصيرها إلى مثلث المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وجماعة الأخوان المسلمين، والقوة الأجنبية صاحبة الكلمة فى شؤون مصر؟!

إن الطريقة المتسرعة، والمفتقرة إلى الرؤية والخطة فى إدارة المرحلة الانتقالية هى التى أدت إلى تسليم السلطة إلى قوة تقليدية، هى

جماعـة الإخـوان المسـلمين بمشـاركة، أو معاضـدة بعـض التنظـيمات السلفية، ولا يعنى ذلـك أننـا نـرفض الرضـوخ لإرادة النـاخبين أو نـدعى الوصاية على الشعب، أو أننا ننكر على الأخوان، وحلفائهم أنهم يمثلـون تيارا - له جذور - فى الحياة السياسية المصرـية، فـذلك أبعـد مـا يكـون عمن يدعى الـدفاع عـن الديمقراطيـة والحداثـة، ولكـن وصـف جماعـة الأخوان "بالتقليديـة" يعـود إلى تركيزهـا عـلى العاطفـة الدينيـة، وربـط مواقفها السياسية بالمقدس، ورفضها الدائم للفصل بـين مـا هـو اجتهـاد بشرى، وما هـو مطلـق قيمـى أو اعتقـادى، وإن حاولـت تجميـل هـذه الصـورة بـبعض الرتـوش المسـتلهمة أساسـا مـن فروعهـا الأمريكيـة والأوروبية، ومن الخبرة العريضة والعريقة للإسلام السـياسى فى تركيـا، أو بالأحرى بضغوط، وأغراءات من هذه الجهات.

كما أننا أول من يعترف بأخطاء القوى الحديثة نفسها، حـين ظلـت متفرقة أيدى سبأ، وحين فوت بعض الشخصيات الرمزية الفرصة لإقامـة التنظيم الحديث الذى يعبر عن قوى الثورة الحقيقيـة، وروحهـا، والمثـل البارز فى رأى هو الدكتور البرادعى، الذى يبدو أنـه قـراء مبكـراً الحـرص الأمـريكى عـلى مسـاندة الأخـوان فى هـذه الحقبـة، ولـو أدى ذلـك إلى الضغط المباشر على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فآ الانسـحاب مـن سباق الرئاسة، فإذا نجحت التجربة ديمقراطياً، واقتصادياً، فبها ونعمـت، وإذا فشلت - كما هو الحـادث حاليـاً - فسـتلوح الفرصـة مـن جديـد، ولكن فى ظروف أكثر ملاءمة، ليس له بصفة شخصية فقـط، ولكـن لكـل القوى الحديثة.

إننا نمسك باللحظة، ونصفها فى سياقها التاريخى، لنثبت أنها لم تكـن قـدرا محتومـا، وانـه كانـت هنـاك بـدائل أخـرى، كـان عـلى المجلـس

العسكرى – لو أنه امتلك الرؤية والخطة – أن يستخدم موقعه كحارس على الدولة، لدفع التطورات نحوها بطريقة ديمقراطية.

ونصف ثورة يناير بأنها تائهة، لان القوى السياسية التى تسلمت السلطة بفضل هذه الثورة تبدو هى الأخرى تائهة، ومتخبطة، والأعراض التى ظهرت بعد إمساكها بزمام الأمور كثيرة:

دعك من العجز عن تشكيل حكومة قوية، ودعك من الاعتماد فى الوزارات الرئيسية كـ الخارجية، والدفاع، والداخلية، والمالية، على كوادر غير إخوانية، ومن الوعاء الذى كان يغترف منة نظام يوليو رجاله، مع تباين المراحل والأولويات والشخصيات فيما بينهم ... لم يفعل الإخوان ذلك تعففا، ولا حبا فى المشاركة، ولكن فقرا، واضطرارا .، ودعك ثالثا من تفضيل الوزير الفنى على الوزير السياسى (غير الموجود أصلا) لدى الإخوان أنفسهم، ولنترك أيضا غياب الصراحة والشفافية فى كل شئ حيث لم نعرف حتى الآن مثلا من اعتذر عن المشاركة فى الوزارة، رئيسا لها، أو وزيرا فيها، ولماذا اعتذر.؟ ولا نعرف لماذا اختير من اختير، ولا أحد يعرف، ولن يعرف أحد قريبا مضمون التفاهم – الذى لا سبيل إلى إنكاره – بين الإخوان، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرا وليس آخرا فلننس مؤقتا المخاوف المبررة من "أخونة" الدولة، ولنسال فقط هذا السؤال : ما الذى تغير حقا فى فكر وأداء كل من جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الحرية والعدالة، بعد أن تولوا السلطة بما يستحقه هذا الوضع الجديد، وما يستحقه الشعب المصرى، وما تستحقه ثورة يناير.؟

لا يقولن أحد أن الحزب ورجاله، وكذلك مكتب الإرشاد أكدوا الالتزام بمدنية الدولة، وبنبذ العنف، وتداول السلطة من خلال

الانتخابات العامة، ووضعوا ذلك فى برنامج الحزب الانتخابى، فى مناسبتى الانتخابات البرلمانية والرئاسية.؟

هذا.. وغيره من التطورات المماثلة جيد، ومرحب به، ولكن أين هى مضابط المناقشات التى أدت إلى ذلك ؟، من عارض.؟ ومن أيد.؟ وماذا كانت حجج المعارضين.؟ وماذا كانت أسباب المؤيدين.؟ وهل كانت أسباب المؤيدين أصيلة أم ذرائعية.؟ وما هى المؤثرات الخارجية فى هذه التحولات .؟ سواء كانت استلهاما من نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية التركى، بعد سلسلة طويلة من النكسات والخبرات فى مسيرة الإسلام السياسى التركى، أو كانت التحولات مواءمة مع شروط أمريكية أوروبية.؟ وأين هى الوثائق التى تجعل هذه الالتزامات الجديدة وغيرها عقدا مع الشعب، ومع العالم، ومع التاريخ.؟

إن أهمية الوثائق التى نطلبها، ونثق أنها غير موجودة، أنها تفسر وتقنع، ليس فقط المعارض، ولكن أيضا المؤيد، بل وتلزم العضو العامل فى الجماعة وحزبها، ولن يتأتى ذلك إلا بحوارات داخل الجماعة من مستوى الشعبة، حتى مجلس الشورى، ومكتب الإرشاد، وكذلك الحزب، وهو ما لم نسمع أنه حدث لا قبل الثورة ولا بعدها .

خذ مثلا مسألة نبذ العنف، فما لم تكن تلك عقيدة أقرت فى حوار ديمقراطى داخل الجماعة، وطرد من الجماعة من يعارضها ..فستظل المخاوف من المستقبل لها ما يبررها، لأن العنف يمكن أن يتولد من "الديناميات" الداخلية مع مرور الوقت، والشعور بالاستقواء ! ولنتذكر الهلع الذى أصاب المصريين جميعا فى يوم ٢٤ يونيو ٢٠١٢ قبل إعلان نتائج جولة الإعادة فى انتخابات الرئاسة، بسبب احتشاد "ميليشيات" الإخوان لمنع" سرقة الانتخابات " من مرشحهم، ولنشكر للإخوان أيضا

استعراضهم للقوة فى يوم جمعة كشف الحساب (١٢ أكتوبر)، لأنهم أثبتوا سلامة حجتنا، لاسيما أن بعضهم أصر على إنكار صلتهم باشتباكات ذلك اليوم، ليأتى بعضهم الآخر ليلا فيتحدث عن " علمانيين سبوا الدين" فكان لابد من عقابهم، ولنتذكر أيضا – وهذا هو الأهم - أن الأستاذ "حسن البنا" مؤسس الجماعة لم يخطط عام ١٩٢٨ لاغتيال" محمود فهمى النقراشى" باشا، أو القاضى أحمد الخازندار بعد عشرين سنة، ولم يكن الأستاذ البنا يخطط أيضا عند تأسيس الجماعة لتفجير دور السينما والملاهى، وممتلكات اليهود المصريين ردا على اغتصاب الصهيونية لأرض فلسطين، ولكن كل ذلك جاء نتيجة للديناميات الداخلية، والشعور بالقوة، والإيمان بأن الجماعة دائما على حق.

وأين أيضا هى الوثائق التى تشرح لنا تصور الجماعة لماضيها، ودورها فى سياق التاريخ الوطنى المصرى، وأين أخطأت.؟ ولماذا .؟ وأين أصابت .؟ ولماذا .؟ وأين اخطأ الآخرون.؟ وأين أصابوا.؟ وما هو موقف الجماعة، وحزبها من تيارات الإسلام السياسى الأخرى.؟

إنه ظلام التيه :

كل هذه الأسئلة .. فضلا عن الأسئلة التى تتعلق بالمستقبل، لا يكفى أن يجيب عليها برنامج انتخابى لجماعة تعمل منذ ٨٠ عاما، وبدأت برفض الديمقراطية، والوطنية، والانتخابات، وبطلب الخلافة الإسلامية العظمى، وكونت جهازا سريا للاغتيالات والتفجيرات، ثم انخرطت فى عملية ديمقراطية وفق برنامج يختلف -فى بعض جوانبه - اختلافا جذريا مع البرنامج الذى كان قد طرح الرأى العام، كبداية لتشكيل حزب إخوانى عام ٢٠٠٧.

إن البرامج تتغير كل أربع أو خمس سنوات .. ولكن المنطلقات الفكرية لا تتغير، وإنما تتطور عبر عقود.

بوسعى الإدعاء أن أياً من هذه الأسئلة ليس على جدول أعمال جماعة الإخوان، أو حزب الحرية والعدالة .. وبوسعى أن أدعى أيضا أن مكتب الإرشاد لم يفكر لحظة واحدة فى أن يطلع الرأى العام، ولا حتى يطلع أعضاء الجماعة على مستوى الشعب على حقيقة ما يجرى فيه من مناقشات، وما يتخذ فيه من قرارات بأسبابها المرجحة، وحسابات نتائجها المتوقعة، وقد كان ذلك مقبولا وهم مطاردون، أو وهم خارج السلطة، أما وقد تولوا السلطة بثقة الشعب فيهم، فلم تعد الليلة مثل البارحة، ولم تعد مصائر ٣ ملايين مُحب ومنتسب وعضو هى التى فى أيديهم، ولكن الذى فى أيديهما الآن مصائر ٩٠ مليون مواطن مصرى، وربما مصير الإقليم الذى تعيش فيه مصر بأسره.

ولن يكون تصيداً، إذا قلنا إن ممارسات الإخوان نوابا ورئيسا أظهرت كثيرا من التخبط والتو هان كذلك على مستوى النظرة الأخلاقية للعمل السياسى، فبعض البيانات الرئاسية لم تذكر الحقائق مثلما حدث فى تفسير عدول الدكتور مرسى عن المشاركة فى تشييع جنازة شهداء رفح، فقد قيل أولا إن الرئيس يرغب فى عدم مضايقة المواطنين بإجراءات تأمينه، ثم قيل بعد أيام أن الحرس الجمهورى والشرطة العسكرية هما اللذان طلبا منة الرجوع من منتصف الطريق عجزا عن تأمينه، وسيكتشف القارئ فى الفصل الخامس من هذا الكتاب أن السبب لم يكن هذا ولا ذاك.

وينطبق هذا المعيار أيضا على الموقف الخلقى، والدينى من قرض صندوق النقد الدولى المطلوب لمصر، فقد كان حراما على الجنزورى، حلالا

لمرسى وحكومته، والأمثلة عديـدة، ولا أقـول إن السياسـيين مـن غـير الإخـوان والسلفيين ليسوا موصومين بازدواجية المعايير الخلقية، إلا أن الإخوان يقولـون أنهم أنقـى، وأتقـى، وأن السياسـة فى عهـدهم سـتكون مـبرأة مـن كـل هـذه الأوشاب ! فمن أفواههم ندينهم، كما قال السيد المسيح علية السـلام، و"كـبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون"، كما علمنا ربنا فى قرآنه العظيم.

لهذه الأسباب قلنا .. ويقول غيرنا كثيرون.. إن ثورة ٢٥ يناير المصرية ما تزال تائهة.

أما لماذا تاهت.؟ ففى الفصول التالية مـن الكتـاب محاولـة للإجابـة عن هذا السؤال . وهى محاولة من مؤلف رأى، وسمع، وتحـدث داخـل "مطبخ" إدارة المرحلة الانتقالية .. ولذا فهـذه المحاولـة محـدودة بهـذه الحدود : الرؤية، والسمع، والحديث المباشرين، وإذن فهى ليسـت سرداً حصرـيا لكـل أحـداث الثـورة، والمرحلـة الانتقاليـة، كبيرهـا وصـغيرها، وليست روايات من مصادر مكتوبة، أو مسموعة نقلا عن طرف ثالث .

لكن يبقى أن السبب البعيد فى "توهان" ثورة يناير، والكامن خلف كـل التفاصيل الواردة فى هذا الكتاب، وغيره من الكتب هـو أن القـوى الحديثـة فى مصر ضعيفة تنظيميا، وفقيرة ماليا، ومعدومة الصـلة بمؤسسـات الدولـة: كالمؤسسـة التربويـة والتعليميـة، والأزهر،والمسـاجد، والكنـائس، والجهـاز الحكـومى، والمؤسسـة العسـكرية، وضـعيفة الصـلة أيضـا بقـوى السـوق، والإنتاج، كاتحاد الصناعات، والغرف التجارية، ونقابات العمال، والمهنيـين، فى حين تتغلغل القوى التقليدية فى الكثير من هذه المؤسسات..

ورغم كل ذلك سوف يبقى "الحديث" دائما هـو الأقـدر عـلى صـنع المستقبل.

الفصل الثانى
أجزاء من الصورة
المشير: الرجل والظرف

"القوات المسلحة لا تسأل، ولا يحقق معها،
ولا يؤتى بسيرتها حتى فى مجلس الشعب،
ومهمتها هى حماية الشرعية"
من حديث طنطاوى لحمدى الطحان رئيس
اللجنة البرلمانية لتقصى الحقائق فى حادث
غرق العبارة السلام ٩٧ .

لن يستطيع أحد أن يفهم نجاحات ثورة ٢٥ يناير القليلة، وتعرجاتها الكثيرة، وإخفاقاتها الأكثر، دون أن يفهم، أو يحاول أن يفهم شخصية المشير محمد حسين طنطاوى، الرجل الذى ألقت عليه الأقدار مهمة قيادة المرحلة الانتقالية، منذ يوم تخلى الرئيس السابق حسنى

مبارك عن رئاسة مصر، إلى يوم تسلم الرئيس المنتخب محمد مرسى سلطة الرئاسة على مرحلتين .

حقا لم يصبح طنطاوى رئيسا مؤقتا للجمهورية وإنما فوضت سلطات الرئاسة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكامل أعضائه برئاسة المشير، وقد يكون ذلك مسوغا لعدم تحميل المشير المسئولية الكاملة عن مساوئ ومحاسن الإدارة العسكرية للفترة الانتقالية، لكن الحقيقة التى اتفق عليها كل من رأى، أو سمع مباشرة، هى أن القرار النهائى ظل فى يد الرجل، بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

أما لماذا فضل طنطاوى، ورجاله هذه الصيغة رغم شذوذها السياسى، فضلا عن شذوذها الدستورى (الذى يعرفه الجميع، لأن دستور ١٩٧١ كان ينص على أن تؤول سلطات الرئيس فى حالة تنحيه، أو إقالته، أو مرضه أو وفاته إلى رئيس مجلس الشعب»، فإن لم يكن، فإلى رئيس المحكمة الدستورية العليا) فإن التفسير- وهذا اجتهاد محض- ينطوى على أسباب محمودة، وأيضا على أسباب لا يمكن استساغتها بسهولة.

المحمود من تلك الدوافع هو الحرص على وحدة القوات المسلحة فى ظرف بالغ الخطورة، ومن ثم على تماسك الدولة، بل وبقائها ذاته، فالرجل لم يكن ذا شعبية بين صفوف الضباط، وكان مسئولا فى نظر ضباط المستوى الثانى، والأوسط، والأصغر عن كل المثالب التى يرونها بأعينهم، ومن ثم فإن توليه منصب الرئاسة المؤقتة منفردا قد يفتح الباب أمام احتمالات التمرد أو الانقلاب، ولكن كان مؤكدا أنه سيشيع درجة عالية من التذمر، خاصة وأن هناك أسلحة بكاملها كان نفوذ عائلة مبارك فيها أقوى من نفوذ طنطاوى، وعليه فلابد أن يشارك ممثلو هذه الأسلحة من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة مرحلة ما بعد مبارك، كما أن هذا النمط

من القيادة الجماعية العسكرية السياسية يغلق الأبواب أمام أية تحالفات محتملة بين ضباط الصفوف التالية، وبين أى من القيادات الكبيرة، ولا شك أن هذه الإستراتيجية حققت هدفها الأسمى وهو الحفاظ على وحدة القوات المسلحة، وتفادى انخراطها فى صراعات خطيرة داخل صفوفها، وتجنب دخولها طرفا مباشرا فى قمع كثيف للتحركات الشعبية، الثورى منها، أو" التخريبى" .

أما الأسباب التى حالت دون تولى طنطاوى منصب الرئيس المؤقت صراحة، ليقود عملية سياسية رصينة وحازمة، تمهد للانتقال إلى حكم ديمقراطى وطنى تلبية لإيديولوجية الثورة، والقوى التى صنعتها، والمناخ الذى حقق لها النجاح فى مرحلتها الأولى، والتى تعود إلى شخصية الرجل، فأول ما يتبادر إلى الأذهان هو تقدم السن، وهو عامل مهم بالقطع، لكن السمات الشخصية للمشير، وخبراته، ومواقفه قبل الثورة .. كل ذلك كان سببا رئيسيا فى تفضيل طنطاوى لهذا النمط من إدارة المرحلة الانتقالية للحالة الثورية، كما كان سببا فى البطء، والتردد فى اتخاذ القرارات، وهذه هى الأسباب غير المستساغة فى تفضيل طنطاوى "الاختفاء" وراء لافتة القيادة العسكرية الجماعية.

ما هى تلك السمات، والخبرات، والمواقف ؟

دعونا نستخلصها معا من معلومات رواها شهود عيان عن الرجل، ومن أحداث، ومواقف على لسان أطرافها (وكلها جرت قبل ثورة يناير)، أى عندما كان وزيرا للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة فقط، أى أنها جرت عندما كان الرجل فى أوج لياقته الجسمية والنفسية، وفى الوقت الذى لم يكن واقعا فيه تحت ضغط المسئولية السياسية الأولى عن إدارة وطن نشبت فيه ثورة، وظلت نيرانها تلفحه كل ساعة من النهار،

والليل، حتى أحيل إلى التقاعد، وفى اعتقادى أن هذه المعلومات أبلغ فى الدلالة على طبيعة المشير طنطاوى، وخصائص شخصيته مما قاله، أو فعله، أو نقل عنة بعد الثورة، لأن ضغوط المرحلة الانتقالية - وكانت عاتية بالفعل - لم تفعل سوى أن أكدت هذه الخصائص، ووسعت من دوائر تأثيرها لتشمل كل إنسان، وكل شبر فى أرض مصر، فضلا عن مسار الثورة،ومستقبل الوطن كله .

إنكار وتهديد :

كل مصرى، وكثيرون من غير المصريين يتذكرون مأساة غرق العبارة السلام ٩٧، التى وقعت فى فبراير من عام ٢٠٠٦، وراح ضحيتها ١٣٠٠ غريق فى مياه البحر الأحمر، ويتذكر الجميع أيضا أن الاتهام بالتقاعس عن البحث والإنقاذ وجه بالدرجة الأولى إلى القوات المسلحة، وبلغ من سخط الرأى العام أن اضطر مجلس الشعب إلى تشكيل لجنة تقص حقائق برلمانية فى القضية برئاسة النائب حمدى الطحان رئيس اللجنة البرلمانية للنقل والمواصلات وقتذاك، وضمت اللجنة ٣٠ عضوا بينهم رجل الأعمال محمد أبو العينين الذى كان متحدثا باسم هذه اللجنة.

ما يدخل فى سياق كتابنا هو مجريات اللقاء بين اللجنة، وقادة القوات المسلحة، واللقاء بين اللجنة والمشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع، والقائد العام للقوات المسلحة.

جرى اللقاء الأول يوم ١٦ فبراير ٢٠٠٦، بين كل من الطحان وأبو العينين والنائب أمين راضى ممثلين للجنة تقصى الحقائق، وكل من اللواء مصطفى السيد رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وقتها (ومحافظ

أسوان بعد الثورة)، واللواء مختار السعيد رئيس مركـز البحـث والإنقـاذ بالقوات المسلحة آنذاك، واللواء ممدوح شاهين رئـيس فـرع المؤسسـات الدستورية والسياسية بالأمانة العامة لوزارة الدفاع فى ذلك الوقت أيضا، وحضر اللقاء "شخص" غير محدد الهوية يرتدى الملابس المدنية . ويحكى الأستاذ الطحان وقائع ما جرى، فيقول: طلبنا تقريـرا حـول دور القـوات المسلحة فى الحادث منذ بداية العلم به، فقال اللواء مصطفى السـيد إن الحادث وقـع فى منطقـة لا تشـكل جـزءا مـن منطقـة البحـث والإنقـاذ الواقعة فى دائـرة اختصـاص القـوات المسـلحة المصريـة، وأضـاف اللـواء مختار السعيد بلهجة حادة، أن القرار الجمهورى الذى يحدد مهام إدارة البحث والإنقاذ يحصر نطاق عملها فى الأراضى المصرية، والمياه الإقليمية المصرية، فرد الطحان: إن القرار الجمهورى يتضمن نصا يقـول: إن عمـل هذه الإدارة يجرى بالتنسيق مع وزارة الطيران المـدنى، وعليـة لابـد مـن انطباق أحكام اتفاقيه شيكاغو للنقل الجوى، واتفاقيه سـلامة الأرواح فى البحـار، وبمـا أن مصرـ وقعـت هـاتين الاتفـاقيتين، فـإن اختصـاص إدارة البحث والإنقاذ التابعـة للحكومـة المصريـة والقـوات المسـلحة المصريـة يمتد إلى الخط الفاصل بين نطاق البحث والإنقاذ المصرى، ونطاق البحث والإنقاذ السعودى، ولا يتقيد بحدود الميـاه الإقليميـة، نظـرا لأن منطـق اتفاقيه شيكاغو واتفاقيه سلامه الأرواح فى البحار يقضىـ باتصـال جميـع مناطق البحث والإنقاذ فى العالم كله.

عندما أسقط فى يد اللواء سعيد مـن الناحيـة القانونيـة إذا بـه يـرد عـلى الطحـان بحجـة أخـرى، وهـى إن الإدارة تتلقـى مئـات الإشـارات المستغيثة للبحث والإنقاذ، ولا يمكن تلبية كل هذه الاستغاثات، خاصـة وأن بعضها يكون مجرد إنذار أولى متسرع، ويستطاع التغلب على المشكلة .

وطبقا لرواية الطحان فإن اللواء طيار مختار سعيد قال عبارة شديدة الغرابة، هى بالحرف الواحد، وبسخرية واضحة بالعامية " هو كل إشارة تيجى.. نطلع" .. فقلت: يا سيادة اللواء .. أنت ضابط .. فهل ما تقوله معقول؟ فرد بعدوانية واضحة: عرفنى يعنى إيه " ضابط.." فقلت: بلاش ضابط .." أنتم جيش،" فقال بدرجة أعلى من العدوانية : عرفنى يعنى إيه جيش ؟.. فقلت متمالكا أعصابى: إن البلد تنفق على الجيش لغرض واحد هو الدفاع عن أمنها وأرواح أبنائها، وإذا لم يقم الجيش بهذا الواجب، فلا داعى إذن لوجوده.

هنا احتدم الموقف، فتدخل اللواء مصطفى السيد، واقترح استراحة قصيرة لشرب القهوة .. فى هذه الأثناء انسحب من الجلسة الشخص الذى كان يرتدى ملابس مدنية، وبعد انتهاء استراحة "المشروبات" دخل ضابط ليقول إن المشير يريد أن يلتقى بكم، فتوجهنا إلى مكتب المشير، وجلسنا فى صالون الانتظار ربع ساعة، ثم دخل المشير مشدودا ومتجهما، وبادرنى بالحديث قائلا :" القوات المسلحة لا تسأل ولا يحقق معها، القوات المسلحة فوق المساءلة، وفوق التحقيق،هى تحمى الشرعية، ولا يؤتى بسيرتها حتى فى مجلس الشعب." رد الطحان : لكننى الذى أتيت بسيرة القوات المسلحة فى مجلس الشعب، وكان ذلك تعقيبا على بيان الحكومة الذى قال فيه الدكتور مفيد شهاب (وزير الشئون البرلمانية) : إن القوات المسلحة أدت دورها كاملا فى الحادث فى البر، والبحر، فقلت: إذا كانت القوات المسلحة قد أدت دورها فى البحر فهذا هو واجبها، أما فى البر فقد كنت موجودا فى اليوم التالى لوقوع الحادث، ولم أر أى أثر لوجود القوات المسلحة، فرد المشير : " إن أحدا لم يبلغنا"، " فعرفت أنه "استسلم"، وأدركت أنه ليس بالحزم والصرامة اللذين

حاول أن يبدو عليهما"، ثم أضاف الطحان أن الحادث وقع يوم الجمعة، وحتى صباح الأربعاء،و لم يكلف أحد خاطره بإرسال سيارات "ثلاجة"، لنقل جثث الضحايا، مما دفعة إلى الاتصال بزكريا عزمى رئيس ديوان حسنى مبارك، طالبا منه حث الجهات المسئولة على إرسال ١٠ سيارات نقل بثلاجات لنقل جثامين الضحايا إلى ذويهم، لدفنهم، بدلا من تركها مرصوصة فى العراء، بما يفوق طاقة الاحتمال البشرى، وبما يضاعف آلام الأسر والأقارب، كما أنه بادر إلى الاتصال بمحافظ البحر الأحمر مطالبا إياه بالطلب نفسه، لكن المحافظ تعلل بأن محافظته لا تملك هذا النوع من السيارات، فقال له: استأجرها يا أخى، ولكن لا رئيس الديوان، ولا المحافظ فعلا شيئا، فأين كانت إذن القوات المسلحة؟، وأنا أعلم أن لديها عددا كبيرا من هذه السيارات!!!!!؟

مرة أحرى قال المشير: لم يعطنا احد خبر، ولم يطلب منا احد شيئا، ثم أراد طنطاوى أن يسترد زمام المبادرة فى هذه المساجلة، بغض النظر عن المنطق، والمسئولية السياسية، والقانونية، والأخلاقية للقائد العام لقوات الشعب المسلحة، فإذا به يغير مجرى الحديث، ويسأل الطحان : لماذا تتخذ موقفا عدائيا من القوات المسلحة .؟ وكان من السهل دحض هذه التهمة، لان الطحان نفسه خدم ضابط احتياطيا، وكان من خريجى دفعة ١٩٦٨، من كلية الضباط الاحتياط، ليستعيد الرجل الزمام مرة أخرى فيقول :" إن كل ما نطلبه هو تقرير رسمى منكم يثبت هذه الحقائق، حتى نحاسب المقصرين الذين لم يبلغوكم".

جاء التقرير، ولكن كان مغلوطا، ومغالطا، ومع ذلك فقد كان بالغ الأهمية والفائدة، لأنه ادعى أن مركز البحث، والإغاثة التابع للقوات المسلحة لم يتلق أية إشارات حول الحادث، لا هو، ولا أية جهة تابعة

للقوات المسلحة، وهذا كله مخالف للحقيقة، إذ أن هذا المركز وحده تلقى خمس إشارات، لأن نظام الإنذار المطبق به يعمل أوتوماتيكيا، الأدهى أن جهاز الاستقبال فى المركز أغلق بفعل فاعل بعد الإشارة الخامسة.

أما المحزن فهو أن القوات المسلحة لديها مركز آخر تكلف إنشاؤه بمعونة أمريكية ١٠٠ مليون دولار تحت مسمى جهاز مراقبة الشواطئ، والسفن، وهو مركز بالغ الحيوية لخدمة الملاحة العالمية بين البحرين المتوسط والأحمر، بما أن هذه المياه تحمل على صفحتها كل عام ما مقداره ١٧ألف سفينة، وكان هذا المركز قد تسلم قبل حادث العبارة سبعة لنشات إنقاذ سريعة، ذاتية الاعتدال، أى أنها تعود إلى وضعها الصحيح ذاتيا إذا تعرضت لأى حادث يجعلها تنقلب فى أثناء إبحارها، ولكن هذه اللنشات مثلها مثل غيرها من معدات الإنقاذ الجوى، والبحرى ظلت واقفة فى أماكنها، والمصريون الفقراء يصارعون الأمواج فى برودة الهزيع الأخير من الليل، وطوال يومين كاملين حتى لقى ١٣٠٠ منهم وجه ربهم ليشكوا إليه ظلم حكامهم، وقادتهم العسكريين.

بمجرد الخروج من مبنى وزارة الدفاع تطوع رجل الأعمال محمد أبو العينين بتصريح لم يستأذن فيه الطحان بصفته رئيس اللجنة، كما سبق الاتفاق بينهما، قال أبو العينين فى هذا التصريح الصحفى:إن محطة الاستغاثة الدولية التابعة لهيئة " اللويدز" فى الجزائر لم تبعث إلى مصر بإشارة الاستغاثة، وان مصر سوف تحاسب الجزائر على هذا التقصير، وعلى الفور بعث السفير الجزائرى فى القاهرة إلى كل الجهات المعنية فى مصر بخطاب رسمى موثق يفيد تلقى سفارته عدد ١٦ استغاثة من الجزائر، وان جميع هذه الإشارات أرسلت إلى الجهات المصرية المعنية، وبهذه الرسالة يبلغ عدد الإشارات المرسلة من السفارة الجزائرية بالقاهرة ١٧ إشارة.

تقول الروايات الرائجة أن القواعد التى وضعها مبارك، استلهاما من القذافى، وقبلها طنطاوى، لتأمين النظام من الانقلابات العسكرية كانت هى السبب فى عدم قيام القوات المسحة بدورها فى إنقاذ ركاب العبارة، وقد المح إلى هذه القواعد الدكتور مصطفى الفقى فى حديثه التليفزيونى "سنوات الفرص الضائعة" قائلا : إن سلاح الجيش المصرى فى مكان، وذخيرته فى مكان آخر، والوقود فى مكان ثالث، ولابد من قرار من القائد العام شخصيا للجمع بين الثلاثة للقيام بأية مهمة، ولما كان حادث العبارة قد وقع بعد منتصف الليل، فلم يجرؤ احد على إيقاظ القائد العام، وقائده الأعلى.

بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب تمكنت من توثيق معلومة، لم يؤكدها الأستاذ حمدى الطحان، لأنه لم يسمعها بأذنه كما قال وهى أن المشير عندما أبلغ بالحادث - فى موعد استيقاظه الطبيعى - وسِئل الإذن ببدء عمليات البحث، قال : "ومن الذى سيتحمل التكاليف ؟ إن القوات المسلحة لا تستطيع تحمل هذه التكاليف"، ومصدرى هنا هو السفير عمر متولى سفير مصر الأسبق فى تركيا ومساعد وزير الخارجية الأسبق الذى سمع ذلك بأذنه من قيادة برلمانية كبيرة كانت فى أنقرة لحضور مؤتمر اتحاد البرلمانات الإسلامية، فى وقت إعداد تقرير لجنة تقصى الحقائق، وتلقى اتصالاً هاتفياً من القاهرة، يطلب منه حذف هذه العبارة التى وردت على لسان طنطاوى، إن كانت قد وصلت إلى مسامع الطحان، أو أىٍ من أعضاء اللجنة، فطمأن البرلمانى الكبير محدثه بأن ما يخشى منه غير موجود فى التقرير، وأفضى بكل ما دار فى الحديث إلى السفير متولى، وهو يتألم، لكنه لم يكن يستطع أن يفعل أكثر من ذلك.

المشير الذى لم يستطع تحميل القوات المسلحة تكاليف إنقاذ غرقى العبارة، كان قادراً على تحميلها تكاليف هدم وإعادة بناء رصيف اليخت الرئاسى فى شرم الشيخ، لإضافة مظلة إلى الرصيف، وإن كان على مضض منه، كما سيلى فى هذا الفصل.

على باب السجن الحربى :

تجربة أخرى تظهر أى نوع من القادة والرجال كان المشير طنطاوى، وهذه التجربة جرت مع كاتب هذه السطور شخصيا، وكادت تودى به إلى السجن الحربى، بسبب رعب المشير من حسنى مبارك، فقد كنت مشرفا مناوبا على الطبعة الأولى للأهرام فى احد أيام شهر مارس، سنة١٩٩٦، وكان طنطاوى يزور اليونان، وفى الاجتماع الصباحى للديسك المركزى عرض تقرير إخبارى بعثه مراسل الأهرام فى أثينا (عبد العظيم درويش)، حول نتائج مباحثات وزير الدفاع المصرى مع نظيره اليونانى، وقرر رئيس التحرير- الأستاذ إبراهيم نافع- وضع هذا التقرير فى الصفحة الأولى، وهكذا كان.

بعد مرور أسبوع تقريبا، وفى وقت الظهيرة جاء إلى" ترابيزة" الديسك المركزى زميلنا الأستاذ احمد فؤاد رئيس القسم العسكرى مستفسرا - ببراءة ظاهرة - عمن أجاز نشر التقرير عن زيارة المشير إلى اليونان، ولما كنت مناوبا فى هذا اليوم أيضا فقد أجبت:إن رئيس التحرير هو الذى أجاز نشر التقرير، فرد الأستاذ احمد فؤاد: ليس عن هذا اسأل، ولكن اسأل من وقع أمر النشر للمطبعة من الزملاء على الديسك المركزى ؟ فأجبت ببساطة ودون أن اشعر بأى سبب للقلق والإنكار أننى أنا من وقع أمر النشر

بصفتى مسئول الطبعة يومها، وهنا دوت المفاجـأة:إنـك مطلـوب للتحقيـق فى القضاء العسكرى،و إننى كلفت بأن أعرف اسم من وقع أمـر النشرـ لـكى يرسل إليه أمر المثول أمام المدعى العسـكرى، وإلا صـدر بحقـه أمـر ضـبط وإحضار عن طريق الشرطة العسكرية؟ هكذا قال " أحمـد فـؤاد " فـرددت متسائلا: ولكن ما هى التهمة.؟ قال:انك نشرت تقريرا عسكريا دون موافقـة جهاز الأمن الحربى كما ينص القانون، فقلت:ولكن هـذا لـيس سرا عسـكريا، كما أن الخبر ذاته كما بعث به المراسل يقول إن هذه تصريحات من المشـير طنطاوى إلى التليفزيـون اليونـانى، مـما يعنـى أنهـا نشرـت إعلاميـا قبـل أن تنشرـها الأهــرام، فابتســم أحمــد فــؤاد بمــزيج مــن الســخرية مــن الموقف،والإشفاق على زميل قائلا: قل هذا فى التحقيق.

على الفور أبلغت الأستاذ سامى متولى مدير تحريـر الأهـرام وقتهـا، الذى أبلغ بدوره الأستاذ إبـراهيم نـافع لحظتهـا أمـامى هاتفيـا، لأنـه لم يكن فى مكتبه، فكان رد الأستاذ "إبراهيم نافع" كما أبلغنـى بـه الأسـتاذ سامى متولى، أن لا أذهـب إلى التحقيـق، حتـى وان أرسـل إلى اسـتدعاء رسمى، ولكنه كلف الأستاذ سـامى متـولى بالـذهاب بنفسـه إلى مكتـب المـدعى العسـكرى لتسـوية " القضـية"، ممـثلا لـرئيس تحريـر الأهـرام، وعندما تحدد موعد الأستاذ سـامى متـولى مـع المـدعى العسـكرى كـان شهر رمضان قد دخل، وفى الموعد ذهـب الأسـتاذ سـامى، ففـوجئ بأنـه ليس ذاهبا إلى تسوية، ولكن إلى تحقيـق تـدور كـل الأسـئلة فيـه حـول شخصية من وقع أمر النشر.

وكما أخبرنى الأستاذ سامى لدى عودته إلى الأهرام السـاعة الرابعـة مـن بعد الظهر، فقد ظل المحقق يرفض إجاباته التى انصبت على أن توقيع أمـر النشر هو إجراء روتينى تنفيـذا لقـرار رئـيس التحريـر، وأن المحـرر المنـاوب

كمسئول عن الطبعة هو فى الأصل نائب عـن رئـيس التحريـر، وبالتـالى فـلا مسئولية علية حسب التقاليد الصحفية، والمسـئولية كلهـا- إن كانـت هنـاك مسئولية- تقع على رئيس التحرير نفسه، ورغم أن هـذا صـحيح تمامـا، فـان تشبث الأستاذ سامى متولى بإلقاء المسئولية كلها على الأستاذ إبـراهيم نـافع قصد به أيضا إجبار المدعى العسكرى على إغـلاق القضـية، لأنـه لـن يجـرؤ على استدعاء إبراهيم نافع للتحقيق إلا بإذن المشير، ولن يجرؤ المشـير عـلى استدعاء نافع لتحقيق عسكرى دون موافقة مبارك، وهـذه مسـتحيلة نظـرا لمكانـة إبـراهيم نـافع الفريـدة عنـد الـرئيس مبـارك، ولخطـورة التحقيـق العسـكرى مـع رئـيس تحريـر الأهـرام مـن الوجهـة السياسـية. ويسـتكمل الأستاذ سامى متولى رواية ما حدث فيقول: إن المحقق - وكان برتبـة عميـد - أوقف الاستجواب عدة مرات وكان يخـرج إلى غرفـة مجـاورة ليتحـدث فى التليفون، وفى كل مرة كان يعود طالبا اسم موقع أمـر النشرـ لإلقـاء القـبض عليه، بينما يرفض الأستاذ سـامى متـولى ذكـر اسـم أى مـتهم غـير إبـراهيم نافع، ومن حسن حظ الكاتب أنه عـلى الـرغم مـن أن الزميـل احمـد فـؤاد أبلغهم باسمه، إلا أن شهادة فـؤاد وحـدها مـا كانـت لتكفـى، وأن اعـتراف مدير التحرير عليه كان هو الدليل .

كانت الساعة قد تجاوزت الثالثة بعد الظهر، عندما أوقـف المحقـق التحقيق ليخرج إلى غرفـة الأحاديـث الهاتفيـة ثـم يعـود قـائلا للأسـتاذ سامى متولى: إذا أردتم إغلاق القضية، فلابد أن يتحدث الأستاذ إبراهيم نافع شخصيا إلى المشير حتى يأمر بحفظ التحقيق، لأنـه هـو الـذى أمـر بفتحه، وهذا ما حدث فعلا.

لم تكن هذه النهاية السعيدة للتحقيق العسكرى هى خاتمة القصـة كلها، فلم يمر سوى ثلاثة أيام حتى جاءنا مـن رئـيس القسـم العسـكرى

الأستاذ احمد فؤاد تقرير عن نتائج زيارة المشير طنطاوى وزير الدفاع المصرى لليونان، هو بعينه التقرير الذى سبق نشره، بحروفه وكلماته، عدا مقدمة من سطرين تقول: استقبل الرئيس حسنى مبارك أمس المشير..................الذى عرض على سيادته تقريرا حول نتائج زيارته الأخيرة لليونان، والتى تتمثل فى: ....).

إذن ما هو تفسير هذا اللغز ؟

التفسير جاء متأخرا سنة كاملة، وقدمه مصادفة المرحوم اللواء منير شاش فى منزله الريفى فى قرية بنى هلال بالشرقية، وكنت مدعوا للغداء عنده، وتطرق الحديث كالعادة إلى السياسة، ليتحول كما كان حتميا إلى ظروف خلع المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة - رحمة الله - من منصبه كوزير للدفاع،وقائد عام للقوات المسلحة، وكان اللواء شاش كما هو معروف من أقرب أصدقاء ومساعدى أبو غزالة إلى قلبه، فقص شاش قصصا كثيرة أصبح أكثرها معروفا حول قلق مبارك من قوة شخصية أبو غزالة، وثقافته، وصلاته، وشعبيته فى القوات المسلحة وبين الرأى العام، إلا أن القصة التى تتعلق بموضوعنا السابق جرت على النحو التالى ... ففى أحد أعياد نصر أكتوبر استضاف التليفزيون المصرى المشير أبو غزالة بصفته وزيرا للدفاع على حوار مع الأستاذ مكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور وقتها، والأستاذ صلاح منتصر- رئيس تحرير مجلة أكتوبر فى ذلك الوقت أيضا، والأستاذ محفوظ الأنصارى، وكان رئيسا لتحرير الجمهورية، وجرى الحوار لمدة ساعتين، .لكن مصر ظلت تتحدث عنه، وعن أبو غزالة لمدة شهرين، وكانت المقارنة بين حضور، وخفة ظل، وثقافة أبو غزالة، وبين نقيض كل ذلك فى شخصية الرئيس، هى أكثر ما أزعج مبارك، الذى اتصل

على الفور بأبو غزالة فى مكتبه آمرا إياه : لا تظهر فى التليفزيون، ولا تتحدث إلى صحيفة قبل أن تأخذ إذنا منى ؟

ثم عقب اللواء شاش قائلا إن الرجل -أبو غزالة- كان يخرج من الأبواب الخلفية لأى مكان يعرف أن به صحفيين، وعندما أبديت دهشتى من رضوخ أبو غزالة إلى هذا الحد، كان رد اللواء منير شاش:و ماذا يفعل.؟ هل يقوم بانقلاب.؟ لقد كان هذا هو الحل الوحيد، ولكن قادة الجيش المصرى لا يفكرون على هذا النحو، فضلا عن أن البلد كلها كانت فى قبضة أبو غزالة أيام تمرد جنود الأمن المركزى، ولكن جيشنا ليس انقلابيا، لأنه يعلم أن احترام الشرعية ضرورة قصوى من ضرورات الأمن القومى.

من الواضح إذن أن رأس أبو غزالة الطائر، وكذلك الأمر الصادر إليه بعدم الحديث للإعلام قبل الحصول على إذن الرئيس ألزم كل من جاءوا بعده فى وزارة الدفاع، ومن المفهوم الآن أن المشير طنطاوى عندما وافق فى أثينا على نشر التقرير "إياه" كان يظن أنها مسالة روتينية، لأنه نشر فى تليفزيون اليونان، وربما كان قد استأذن مبارك فى الحديث إلى التليفزيون اليونانى، وربما لم يكن فى حاجة إلى الاستئذان، مادام يتحدث إلى محطة غير مصرية، ولكن من الواضح أن الرئيس لم "يفوتها" عندما نشر نفس الكلام فى الأهرام حتى يظل أمره السابق إلى أبو غزالة ساريا بصرامة، ولم يكن بد من التحقيق العسكرى مع " الأهرام" لكى يثبت المشير أنة لم يخالف أمر الرئيس، حتى وإن كان قد وافق من قبل على النشر، وعندما اصطدم بحقيقة أن المسئول الأول عنه هو إبراهيم نافع، وليس عبد العظيم حماد أو عبد العظيم درويش كان من السهل عليه أن يطلب من الرئيس الموافقة على إغلاق التحقيق، أما التشدد فى طلب

اسم متهم غير إبراهيم نافع فكان هدفه البحث عن كبش فداء ألين عظاما لتهدئة غضب الرئيس.

فن كسر وزير الدفاع :

هل كان ذلك درسا فى الانضباط ؟ أم هو تفنن الرؤساء فى" كسر" وزراء الدفاع، الذين هم فى الوقت نفسه القادة العامون للقوات المسلحة .؟!

وعلى ذكر غرام مبارك المشبوب "بكسر"وزير الدفاع، حتى لا يتكرر نموذج أبو غزالة فقد عوقب الفريق "يوسف صبرى أبو طالب"، على ذنوب اقل كثيرا من إعجاب المواطنين والضباط والجنود بأبو غزالة، فالرجل الذى جاء خلفا للمغضوب عليه، أراد تجديد وتجميل مقر إقامة وزير الدفاع والقائد العام فى حلمية الزيتون، واختار سيدة قريبة من الأسرة مديرة للمنزل، الذى يتكون طابقه الثانى وحده من ثمانى غرف، كما أنه حاول تجديد كابينة وزير الدفاع على شواطئ " المنتزه " بالإسكندرية، وعلى الفور ابلغ كل ذلك إلى مبارك، فاتصل فى لحظتها بالفريق أبو طالب آمراً دون مناقشة بطرد مديرة المنزل، ووقف أعمال التجديد، والتجميل فى منزل " الحلمية " وكابينة " المنتزة."

هل يفسر ذلك لماذا كان طنطاوى، وعائلته يتناولون وجبة غذائهم كثيرا بأندية القوات المسلحة.؟ حتى يطمئن الرئيس أن المشير لم يوظف مديرة لمنزله !

رغـم كـل هــذا الحــرص لــم يعــدم مبــارك فرصــة لكسر الرجل :

ذات مرة طلبت وزارة الدفاع من رئـيس الجمهوريـة التفضـل بمـنح نجمة الشرف لضابط صغير استشهد فى العملية الدولية لتطهـير سـواحل الكويت من ألغام صدام حسين، وعـرض الطلـب عـلى الـرئيس، فأصـدر صوتا زائما كان معروفا لرجاله أنه يعنى إمكان عرض الموضوع مرة ثانية عندما يطلبـه، وعليـة فلـم يـرد الطلـب إلى وزارة الـدفاع، ومـرت عـدة أسابيع، والرئيس لا يطلب إعـادة العـرض عليـه، وحـدث أن كـان يقـوم بزيارة خارجية، ولدى عودته كـان المشـير طنطـاوى بـين مسـتقبليه مـن الوزراء وعلى رأسـهم رئـيس الـوزراء بـالطبع، وعنـدما جـاء الـدور عـلى طنطاوى ليصافح الرئيس، لم يمد الأخير يده، وقبل أن يعيـد المشـير يـده إلى مكانها انفجر فيه مبارك قائلا:" إيه يا حسين .. نقيب إيـه الـلى أنـت طالب له نجمة الشرف ..إيه هو إحنا بنبيع فجل، " وتركـه ليصـافح مـن يليه، ومن يلى الذى يليه.....

يقول محدثى: لك أن تتصور لمـاذا اختـار مبـارك أن يـوبخ وزيـر دفاعـه أمام كل الوزراء، والحرس لمثل هذا السبب، وكـان يمكـن أن يفعـل ذلـك فى اتصال تليفونى، إذا كان الأمر يستحق التوبيخ ؟، ثم يستطرد : إلا أنـه أراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد، يكسر المشير أمـام جميـع وزرائـه، ويرهـب جميع هؤلاء لأنه إذا كان يفعل ذلك فى وزير الدفاع، والقائد العـام للقـوات المسلحة، فماذا سيفعل فى أحدهم، إذا ارتكب ما يعتبره الرئيس خطأ ؟

المدهش أن طنطاوى كان قد تبوأ منصب وزير الدفاع وهو فى حالة "كسر أو انكسار"من البداية، فقد كـان الفحـص الطبـى الـدورى لقـادة القوات المسلحة قد أثبت عدم لياقته صحيا، إذ كان يعـانى مـن متاعـب

فى القلب والكبد، وهذا معروف للكافة، ولكـن الـرئيس نفسـه هـو مـن استبقاه ثم خالف العـرف السـارى فى القـوات المسـلحة فـأتى بـه وزيـرا للدفاع، وقائدا عاما من منصب رئيس هيئة العمليات، دون أن يمـر كـما جرت العادة بمنصب رئيس الأركان، وكل هذه منن رئاسية تضـمن لـيس فقط الولاء، ولكن أيضا الخضوع .

المناسـبة تحـتم هنـا أن نـذكر أن طنطـاوى عنـدما أصـبح وزيـرا للدفاع،وقائداً عاماً أحال أعضاء القومسيون الطبى الذين قرروا عـدم لياقتـه صحيا إلى التقاعد فورا. وكان يرأسهم العميد طبيـب سـمير معربـة ... ومـما زاد فى ذنب العميد معربة لدى طنطاوى أن الأول أمـر الثـانى (وكـان برتبـة لواء) بإطفاء سيجارة كان يدخنها لدى دخوله إلى غرفة الكشف الطبى.

***

كان الفريق أحمد نصر قائدا للقوات الجوية قبـل أن يختـار مبـارك طنطـاوى قائـد عامـا ووزيـرا للـدفاع، أى أن نصرـ كـان برتبـة فريـق، وطنطاوى برتبة لواء، ثم أصبح الثانى فريقا أول، وقائدا عاما،. وقـد كـان نصر أقدم من طنطاوى فى التخرج "بدفعة" ، وتسببت هـذه المفارقـة فى كثير من المشكلات بين الطرفين .. ولم يستطيع طنطاوى حسـمها، وكثـيرا ما حاول أن يروض نصر بطرق مختلفة، بعضها مضحك...

وكان الفريق نصر معروفا بقربة الشديد من الـرئيس مبـارك، ربمـا أكـثر من أى قائد آخر لهذه القوات، لخدمتـه الطويلـة معـه فى القواعـد قبـل أن يصبح مبارك نفسه قائدا للقـوات الجويـة، لـذا كـان نصرـ يتعمـد فى بعـض الأحيان إحراج طنطاوى كأن يتمهل فى الدخول إلى احتفـالات أو اجتماعـات القيادة العليا حتى قبل ثوان من دخول القائد العام.

وفى حكاية رواها لى لواء جوى متقاعد من أصدقاء مبارك ونصر- من أعضاء نادى هليوبوليس الذى اعتاد نصر- التريض فيه بعد خروجه من الخدمة، فإن طنطاوى قرر ترويض نصر بحيلة مبتكرة، فقد قرر أن يخترق موكبه مقر رئاسة القوات الجوية فى طريقه من مقر إقامته " بحلمية الزيتون" إلى مكتبه بكوبرى القبة، دون إبلاغ قائد القوات،وبالطبع علم نصر بذلك فورا، فأصدر أوامره بعدم إطلاق "البروجى" لتحية القائد العام لدى دخوله،أو خروجه فى اليوم التالى، وعندما لم يطلق البروجى نهر المشير طنطاوى بشدة المسئولين عن البوابات، الذين وقعوا بين مطرقة قائدهم المباشر، وسندان قائدهم العام، ومن ثم فقد أبلغوا قائدهم المباشر الفريق أحمد نصر، الذى هدأ من روعهم، وأمرهم بإطلاق البروجى بأعلى صوت من جميع بوابات رئاسة القوات الجوية لدى مرور القائد العام، وإذا بالرئيس مبارك الذى كان يسكن بجوار قيادة القوات الجوية، والذى كان ساعتها يمارس رياضة الاسكواش فى دار القوات الجوية المواجهة لمنزله يسمع هذا الصوت المدوى والمقلق، فيتصل من الملعب بالفريق نصر- ليسأله ما هذا الذى يحدث؟ ويجيب نصر ساردا قصة غضب المشير من عدم إطلاق البروجى، تحية له، لدى اختراق موكبه رئاسة القوات الجوية فى الطريق إلى مكتبة بوزارة الدفاع، فيطلب مبارك طنطاوى على الهاتف فورا قائلا بالحرف الواحد:"يا حسين لا تمر من رئاسة القوات الجوية مرة أخرى" ويضع السماعة.

وتنتهى التمثيلية، ويظل المشير والفريق كل على موقفه، حتى يحال نصر إلى التقاعد، ما يهمنا هو طريقة طنطاوى فى التعامل مع مرؤوس قوى، ورئيس أقوى، إنها التمرد من الداخل، وتجنب المواجهة فى الميدان الرئيسى، والتحرش على الهامش، ثم تضعضع العزيمة، والطاعة أخيرا.

مظلة ليخت الرئيس :

ليس أدل على بقاء المشير طنطاوى حبيسا فى دائرة التمـرد الـداخلى قبل الثورة من قصة رصيف اليخت الرئاسى فى شرم الشيخ، ويروى هـذه القصة المهندس محمد شبانة الرئيس الأسبق لمجلـس إدارة شركـة النيـل العامة للطرق والكبارى، إذ كانت هذه الشركة هى المكلفة ببناء رصيف المرسى البحرى ليخت الـرئيس الـذى صـمم عـلى غـرار يخـت السـلطان قـابوس، وقامـت الشركـة بالتنفيـذ طبقـا للمواصـفات العالميـة لمـراسى اليخوت، لكن "ديسكفرى" يخت الرئيس ليس ككل اليخوت، فالرصـيف أثار غضب الأستاذ علاء مبارك،عندما ذهب ليتفقده بعد انتهـاء العمـل، إذ كيف لم يشيدوا علية مظلة تمتد لتغطى سطح اليخت أثنـاء رسـوه ؟، مما يتركه عرضة لفضلات الطيور على حد قوله للمهندس شـبانة، وعبثـا حاول الأخير إقناع الأستاذ علاء، بان وجود مثل هذه المظلة خطر شـديد على متانة الرصيف، لأن ضغط العواصف عند هبوبها سيتركز عليها مـن أسفل، فيتصدع الرصيف نفسه بمرور الوقت، ولأن ما يخشاه من سقوط فضلات الطيور على ظهر اليخت لن يحدث إلا بسبب هـذه المظلـة، بمـا أن الطيور ستأتى وتقف على حافتها، وتفعل فعلتهـا، ولمـا أسـقط فى يـد رئيس النيل للطرق والكبارى، لأن "علاء" أنهى الحديث باقتضاب، ذهب الرجل إلى وزير النقل وقتهـا المرحـوم حمـدى الشـايب يطلـب ميزانيـة إضافية ضخمة، لأن الرصيف الذى اكتمل سوف يهـدم بالكامـل، ويعـاد بناءه مع مظلته بتصميم أبهظ كلفة، إذ يتطلب التصميم الجديـد دق " خوازيق" ضخمة على عمق كبير فى قاع المرسى المائى، لكن الرجل لم تكـن لدية ميزانية فائضة، وبعد طول محـاولات مـع الماليـة، ورئاسـة الـوزراء أحيـل التمويـل إلى القـوات المسـلحة، فـاقترح المشـير طنطـاوى إيفـاد

مندوب من "النقل" يشرح لـه تفاصيل المطلوب، ووقع اختيار وزير النقل طبعا على المهندس شبانه، وأخذ الرجل يشرح، وأخذ المشير يزفر، وعندما انتهى الشرح، فوجئ شبانه بطنطاوى يطلب منه - بتهذيب - أن ينتظر خارج المكتب بعض الوقت "حتى يسب على راحته." ولكن بعد أن انتهى " السب " صدر الأمر بتوفير المبلغ المطلوب..

بذور التمرد الداخلى أخذت فى النمو بسبب ظهور أنجال الرئيس :

وأين كان جمال مبارك ورجاله من القوات المسلحة ؟ هل استطاع المشير، أو حاول حماية - درع الوطن وسيفه- من عبث الوريث، وأصدقائه من رجال الأعمال؟ مره أخرى لا أكتب هنا كلمة لم أسمعها من أطرافها المباشرين.

الجميع داخل وخارج القوات المسلحة كانوا يعرفون الوضع الخاص أو الذى ازداد خصوصية للقوات الجوية تحت حكم الرئيس مبارك، فقد كان قائدا لها.

وكان مبارك كما أشار الأستاذ هيكل فى" المقالات الست" يضع لهذه القوات حسابات خاصة فى خطط تأمينه، استيعابا للدرس المستخلص من الانقلاب الذى أعاد شاه إيران الراحل إلى السلطة على أنقاض حكم الدكتور مصدق، فقد كانت الطائرات هى التى حسمت الموقف لمصلحة الشاه، ونصح الأمريكيون الشاه بعد عودته إلى عرشه بأن يضع القوات الجوية دائماً فى جيبه، لذا زوج ابنته لابن قائد الطيران، وأضيف إلى ذلك أنه كان استيعابا أيضا لدرس النجاح فى إخماد محاولة انقلاب الفرسان

(المدرعات حاليا) علـى مجلـس قيـادة ثـورة يوليـو سـنه ١٩٥٤، بسـبب تحليق القاذفات فوق معسكر الفرسان بـأمر مـن قائـد الجنـاح الجـوى عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة وقتها.

وقد بدا جـمال مبـارك يجـرب حظـه فى القـوات المسـلحة أولا عـن طريق القوات الجوية، والشاهد هنا هـو اللـواء ف.ح.، ففـى احـد أيـام عام ١٩٩٧ فوجئ الرجل باتصال هاتفى يبلغه بان الروس سـوف يـأتون بعد أسبوع .. وإن الوزير أى "المشـير طنطـاوى" يريـد إنهـاء المسـألة فى هذه الزيارة.

ولكن ما هى هذه المسألة ؟ إن اللواء ف.ح. لا يعلم شيئا عن هـذه الزيارة ولا موضوعها.؟ أجابـه محدثـه قـائلا إن الـروس عرضـوا بيعنـا ٦ طائرات " اليوشن ٧٦ " نقل عسـكرى ثقيـل بتسـهيلات كبـيرة، والـوزير يريد إتمام الصفقة بسرعة..

صمت الرجل من هول المفاجأة، هل هناك تغيير فى سياسة التسليح المصرية .؟ ليس هذا شأنه على أية حال . لكـن الإجابـة قـد تكـون عنـد قائد القوات الفريق أحمد شفيق، وعلى أية حـال فـإن عليـه أن يبلغـه، صحيح أنه بصفته مدير العمليات هو صاحب الرأى الفنى الأول، ولكـن قائد القوات أدرى بما هو أعلى من ذلك ..

الفريـق شـفيق طلـب دراسـة الموضـوع فنيـا أولا، ولـو مـن بـاب استهلاك الوقت، لكن الروس قادمون بسرعة، وليس هناك وقت.

تشكلت لجنة من المختصين، وأثبتت أن القـوات الجويـة ليسـت فى حاجة إلى هذه الطائرات من حيـث المبـدأ، فضـلا عـن عيوبهـا الكثـيرة، وأهمها أنها تستهلك ١١ طنا من الوقود فى الساعة الواحدة، وان أجهـزة

قيادتها منقسمة ما بين مقدمة الطائرة، ومؤخرتها، وأنها سريعة التأثر بدرجات الحرارة، وتحمل اللواء ف.ح. مسئولية الرأى الفنى مؤشرا بعبارة " نرفض هذه الطائرة "، ولم يأت الروس، وأخفقت الصفقة.ماذا كان وراءها.؟

الإجابة بعد أن نقرأ قصة أخرى : فى حوالى ذلك الوقت جاء من يزف إلى اللواء نبأ إمكان تزويده على الفور بعشرين طائرة من طراز " ميراج ٣ " الفرنسى.."بتراب الفلوس".. فى هذه المرة أيضا رفض بطل قصتنا مجرد مناقشة الموضوع، لماذا.؟ لأن القوات الجوية المصرية تبحث عن سوق لبيع طائراتها من طراز ميراج ٥ الأحدث طرازا، ومن ثم فلو قدمت هذه العشرين طائرة من طراز الميراج ٣ مجانا، فلن تكون إلا عبئا على قواتنا الجوية ..

يا رجل إنها طائرات على " الزيرو"، قال الوسيط للواء ف.ح.، وإنها تخص دولة الجابون، وهى جاثمة فى أماكنها منذ اشترتها هذه الدولة، وتريد أن تتخلص منها الآن ؟ " ... بالطبع لأنها أصبحت "خردة" بعد تخزين متصل لمدة ٣ سنوات" هكذا أجاب اللواء.

كان الوسيط موفدا من احد رجال الأعمال الكبار الذين تبنوا جمال مبارك فى بداية مشواره فى "البيزنيس" والسياسة..و جاء ليعرض على قوات مصر الجوية شراء خردة سلاح الجو "الجابونى"، ويا للفخر..لكن سيرة الوزير لم تأت هذه المرة. وكان رجل الأعمال هذا هو نفسه الذى يريد شراء طائرات النقل الروسية "اليوشن ٧٦" لحساب القوات الجوية،

طنطـاوى لـم يكـن شـريكا فـى هـذا الفسـاد، ولكن جاءه الأمر من أعلى :

مرة ثانية أخفقت الصفقة، ولكن محدثى أحيل للتقاعد فى ذات العام " لأسباب من بينها هذا السبب" على حد قوله، إلاى أن جمال نجح فى صفقة ثالثة كان اللواء ف.ح. شاهدا عليها، ولسوء الحظ لم يكن يملك إفشالها، وهى صفقة شراء "الوريث" للقرض العسكرى الصينى، وكان أصله ٢٠٠ مليون دولار، سددت مصر منها حوالى ٣٠ مليونا، ثم توقفت عن السداد، وكلف اللواء ف.ح. على رأس وفد من القوات الجوية بالتفاوض مع الجانب الصينى لإعادة جدولة القرض، وذلك من قبل رئيس الهيئة المالية للقوات المسلحة بتصديق من الفريق أحمد نصر قائد القوات الجوية وقتها، إلى جانب مهمة الوفد الأصلية، التى كانت فنية عسكرية، وعندما وصل إلى بكين انضم إليهم الملحق العسكرى المصرى بطبيعة الحال، وفى جلسة مراجعة استعدادا لمقابلة الوفد الصينى، ذكر رئيس الوفد المصرى موضوع إعادة جدولة القرض فرد عليه الملحق العسكرى "قرض إيه .. جيمى اشتراه.. " وكان هذا موسم التجارة الرئاسية فى ديون مصر، والبقية معروفة طبعا، فقد سدد جمال وشركائه للصين مبلغا، وليكن ١٠٠ أو ١١٠ أو ١٢٠ مليون دولار، ورحب به الصينيون من باب "خلاص الحق"، ولكن جمال وفريقه تقاضوا المبلغ كاملا من الخزانة المصرية فى التو والساعة.

طنطاوى إذن يغض الطرف عن نفوذ جمال وأصدقائه المتصاعد فى القوات المسلحة، اللواء ف.ح. كان موضع تندر بعد إحلته إلى التقاعد، ولكن بإعجاب من أصدقاءه وأساتذته، وفى مقدمتهم اللواء حسام البشارى، وكان السؤال الذى يبادره أينما ذهب :لماذا ضيعت نفسك

بـالوقوف ضـد جـمال مبـارك، وصـديقه (..........) فى صـفقة الأليوشـن والميراج.؟

اللواء (م.هـ) من أعضاء نادى هليوبوليس، وكان يرأس الهيئة المالية للقوات المسلحة قبل سنوات عديـدة، أصـبح تلقائيـا عضـوا فى مجـالس إدارات عـدة شركـات قطـاع عـام وهيئـات حكوميـة، وفى أول اجـتماع لإحدى هذه الشركات، تسلم مبلغا كبيرا كبدل لحضـور الاجـتماع، لكنـه ارتأى أن يعود إلى المشير مبلغا، ومسـتأذنا ومسـتأمنا، ولكنـه أضـاف إلى ذلك - حسب روايته – أنه يشعر بالحرج بينه وبين نفسه لأنـه لم يقـدم شيئا يذكر يستحق عليه هذه المكافأة، فكـان الـرد: "خـذها.. واسـكت.. فهذا هو الوضع."

لكن اللواء(م.هـ) يضيف بعدا آخر فى شخصية المشير، فهو رجل ذو مزاج صعب، فهو يفضل "توتير" مرؤوسيه، كانوا فى رحلة عمل فى مـرسى مطروح، وفرغوا منها، وعادوا إلى مقر إقامتهم على أحد شواطئ مطروح الخلابة، وفى لحظة استرخاء اخذ بعض القادة يبحث عـن "لبـاس بحـر"، لان أحدا لم يهتم بأخذ لباس بحر معه، وإذا بالمشير يسـأل رئـيس هيئـة الشئون المالية أمـام الجميـع : لمـاذا تـأخرتم فى إعـداد مشروع ميزانيـة القوات المسلحة .؟ ولم يكن قد حدث تأخير، حسب رواية الراوى، ولكنه "النكد" على حد قوله أيضا، ولكن هل هذا النكد مجرد حالـة مزاجيـة.؟ أم هو حائط صد متعمد تجنبا لأسئلة من "القادة " قـد تقـود إلى مـا لا يحمد عقباه من آراء، تعقبها وشايات، ودسائس.؟

وقد كان الرجل يحاول قطع الطريق عـلى هـذه الدسـائس بوسـائل شتى، من أغربها حديثه الدائم عـن أنـه لـن يكـون وزيـر دفـاع سـابق، وتهكمه علنا على رئيس أركانه سامى عنان بقوله: إن البيريه الأسود لـن

يكون أبدا وزيرا للدفاع، ومن المعروف أن كل سلاح للقوات المسلحة لـه لون" للبريهات" خاص به. ولون بيريه عنان أسود.هـذه الواقعـة الأخـيرة شهدها اللواء دكتور إبراهيم سالم مدير الكلية الفنية العسكرية سابقا.

وآخر ما فى جعبتى مـن قصـص حـول شخصـيه المشـير حـدث بعـد الثورة بعام، فقد اتصل بى اللواء إسماعيل عـثمان رئـيس هيئـة الشـئون المعنوية للقوات المسلحة، وعضو المجلس الأعـلى، يـوم ١٤ ينـاير ٢٠١٢، ليرجو نشر نبأ زيارة المشـير لليبيـا فى اليـوم التـالى "كمانشـيت" للأهـرام حتى ترتفع معنويات المشير" المصاب بحالة حادة من الإحباط ".

***

كانت تلك أجزاء قديمة من صورة الرجل الذى أناط بـه التـاريخ قيـادة مصر سياسيا وعسـكريا بعـد ثـورة ينـاير، إنـه رجـل سريـع الإحبـاط، لـيس بالحزم الذى يبدو عليه، يشعر بامتنان بالغ لحسنى مبـارك، وبانكسـار حـاد أمامه، لم يكن يرى علية التزاما إلا نحـو الـرئيس، ولم يشـعر بمسـئوليته عـن أرواح المصريين فى حادث العبارة، وكان يـؤمن أنـه فـوق المسـاءلة، إلا أمـام حسنى مبارك فقط، وكان مضطرا لابتلاع تجاوزات جمال وعـلاء لأنهـما ابنـا الرئيس، والفريق أحمد نصر لأنه مقرب من الرئيس.

وفى الوقت نفسه فهو كـما وصـفه اللـواء سـعيد العصـار – وسـنرى ذلك فى الفصول التالية – خجول، ولا يحب مواجهة "الجماهير".

وفوق كل ذلك فهو فى السابعة والسبعين من عمره، وكان قد أمضىـ فى منصبه أكثر من عشرين عامـا، قائـدا لمؤسسـة السـلاح التـى يـرى أن واجبها الأول هو حمايـة الشرعية، ثـم ألقـت عليـه الأقـدار مـا لم يكـن يريده، ولا يخطط له، وهو هدم الشرعية، القديمة، وبناء شرعية جديـدة (أساسها ثورى) .

كان من الطبيعى إذن أن لا يصبح الرجل ثوريا فجأة، على الرغم من أن ذلك خيل لكثيرين، وأنا منهم، إذ كان الظرف فى مصر كلها ثوريا، والمشير نفسه تصرف خروجا على القواعد القديمة، لكن الذى حدث أن طنطاوى انتقل – لا شعوريا - من الالتزام بحماية شرعية مبارك إلى الالتزام بحماية شرعية الدولة كما يتصورها، وكان تصوره لابد أن يكون محافظا، لأنه هكذا نشأ، وعمل، ومن ثم كانت لقاءاته بالمدنيين للاستطلاع وجس النبض، وليست للتشاور والالتزام، ثم انه كان يترك هذه المهمة فى اغلب الأحيان لأعضاء آخرين فى المجلس العسكرى، إما ضجرا، أو خجلا، وإما لاستبقاء فرصة التفكير المتمهل، وإما لأسباب صحية. وكان عليه كذلك اتخاذ قراراته بضمير ممزق بين أفكاره، وارتباطاته القديمة، وبين احتياجات الواقع الجديد، فكان ما كان من التردد والبطء، والارتباك، والاختباء وراء لافته المجلس الأعلى، أو الحكومة.

تبقى للرجل - بعد كل ما تقدم – حسنات ليست هينة، لابد من الاعتراف له بها، وأهمها الاحتفاظ بوحدة القوات المسلحة، وإبقاء الخلافات داخل المجلس الأعلى طى الكتمان، وعند حدها الأدنى، وعدم إتباع سياسة منهجية باستخدام العنف المكثف ضد المتظاهرين، ومن هذه الحسنات أيضا إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية دون تدخل مباشر من جانب العسكريين، إلا أن المحصلة النهائية لقائمة الحسنات وقائمة السيئات كانت هى "توهان" ثورة يناير، وهذا ما سنرصده مع أسبابه فيما سنطالعه من فصول الكتاب.

الفصل الثالث
محاكمة مبارك
الانشطار

" فاتنا أن نعقد اتفاقا مع مبارك على عدم الملاحقة القضائية.. ونعلنه للمتظاهرين ليلة ١١فبراير ."

اللواء مختار الملا عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمؤلف.

بعد أسبوعين من انتهاء لجنة التعديلات الدستورية من عملها، التقيت بالمستشار طارق البشرى رئيس اللجنة، وبين أسئلة أخرى عديدة كانت حديث الساعة وقتها، سألته : هل عرفت شيئا من قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن الطريقة التى سوف يعامل بها الرئيس السابق، لا سيما وأن هناك مبررات كثيرة لمحاكمته ؟

أجاب المستشار البشرى أنه انتحى بالمشير محمد حسين طنطاوى جانبا بعد أول اجتماع للمجلس الأعلى مع لجنة التعديلات الدستورية، وسأله عما إذا كان المجلس قد تعهد بشئ لمبارك عند تخليه

عن السلطة، فقال المشير :" إننا لم نلتزم نحوه بشئ سوى المعاملة الإنسانية فقط. "

كان تعليقى .. حسنا .. إذن لا مشكلات أمام الثورة بإذن الله، يبدو أن هؤلاء الجنرالات كانوا جادين فعلا فى انحيازهم للثورة، ولا يختلفون عن بقية الشعب فى إدراكهم لما ألحقه مبارك، وعائلته، وعصابات الفساد حولهم بالبلاد من مآس وخراب، وعلى ذلك فلا خوف أيضا من أن يستمرئوا السلطة، ويستمروا فيها، وصدق البشرى على الجزء الأخير من كلامى قائلا : إن هؤلاء الضباط ليسوا سياسيين كضباط يوليو، ولكنهم عسكريون محترفون، ومن ثم فلا أطماع لهم فى السلطة.

كانت الخلافات قد بدأت فى الظهور بين أطراف الموقف السياسى بسبب تشكيل لجنة التعديلات الدستورية، وتحول الاستفتاء عليها إلى معركة بين الإسلاميين وبين (المدنيين)، وتحول هذه المعركة نفسها إلى استقطاب بين المطالبين بالدستور أولا، والمطالبين بالانتخابات أولا، أما الخلافات بين المجلس الأعلى وبين الشباب فقد بدأت فى الظهور بسبب رفض المجلس إقالة حكومة احمد شفيق التى شكلها مبارك قبل سقوطه، وقرر شباب الثورة العودة إلى الاعتصام المفتوح فى ميدان التحرير حتى إسقاط حكومة شفيق، وقرر المجلس الأعلى فض الاعتصام بالقوة فجر يوم ١٩ مارس ٢٠١١،وفشلت المحاولة، ولكن أمكن جبر هذا الشرخ ببيان الاعتذار الشهير، الذى جاء فيه "إن رصيدنا لديكم يسمح".

(فيما بعد قال لى احد الجنرالات أن هذا البيان كان خطأ سياسيا كبيرا ندموا عليه، لأنه أطمع الشباب فيهم على حد قوله،مثلما قال إنهم ندموا على أداء اللواء محسن الفنجرى التحية العسكرية للشهداء، أمام الكاميرات التليفزيونية).

كذلك تلكأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى حل مجلسى الشعب والشورى، وانتظر حكما قضائيا لحل الحزب الوطنى، وكانت هذه كلها أسبابا دعت الشباب إلى الشك فى نيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولكن كان لا يزال من الممكن استعادة الثقة بين الشباب، والمجلس الأعلى، أما ما قضى على هذه الثقة، وأحدث الانشطار الحقيقى بين القوى الثلاث للثورة (الشباب،والشعب، والمجلس الأعلى) فقد وقع بسبب محاكمة الرئيس السابق .

فمن المؤكد أن تقديم مبارك للمحاكمة لم يرد على خلد هؤلاء الجنرالات فى أية لحظة، طوال الوقت ما بين تخليه عن السلطة ليلة ١١ فبراير، وحتى ارتفاع الأصوات بالمطالبة بمحاكمته، وصولا إلى جمعة المحاكمة يوم ٨ ابريل ٢٠١١، وقد قوبلت هذه المطالب باندهاش، ثم استياء كبير من المشير، وبقية أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فكان التهرب، ثم التباطؤ، ثم التحايل فالاضطرار فى هذه القضية هو أكبر ثقب أسود سقطت فيه ثورة ٢٥ يناير .

كانت معرفتى بالقادة العسكريين فى بدايتها، لكن الثقة التى ولدتها التغييرات ذات المذاق الثورى كانت كبيرة بينى وبينهم، لذا سمحت لنفسى بالحديث معهم بصراحة مطلقة فقلت على هامش أول لقاء معهم فى الأسبوع الأول من ابريل إن التناقض الآخذ فى الاتساع بينهم وبين الشباب حول محاكمة مبارك، سيضعفهم فى نهاية المطاف أمام قوى الإسلام السياسى، ويمكن الإخوان من رقابهم، وكان ذلك فى حديث جانبى مع اللواء مختار الملا واللواء سعيد العصار، وكررت ذلك القول للملا تحديدا عند نشوب أحداث شارع محمد محمود، وكنت أقول ذلك أيضا لمن ألتقى بهم من شباب الثورة، محذرا من أن المجابهة

بيـنهم وبـين المجلـس العسـكرى سـوف تضـعف جميـع الإطـراف أمـام الإخوان، والسلفيين الذين كانوا قد بدءوا فى الظهور بقوة، فإذا تفاهمت جماعة الإخوان مع الأمريكيين فسوف يستحوذون عـلى الثـورة والدولـة معا. ولكن الطرفين واصلا الصدام فى الظلام، غـير أن المجلـس العسـكرى هو المسئول الأكبر لإصراره على تجنب تقديم مبارك للمحاكمة .

الأدلة الدامغة على ذلك كثيرة، ويعلمها الكثيرون، لكننى هنـا أقـدم أدلة لم يطلع عليها أحد غيرى بحكـم مـوقعى كـرئيس تحريـر للأهـرام، ولكن ينبغى أولا إرجاع الفضل فى تفجير قضية محاكمة مبـارك لتتصـدر اهتمام الثوار والرأى العام إلى الأستاذ محمد حسـنين هيكـل، فقـد كـان تحذيره فى الحديث التليفزيونى الشـهير للأسـتاذ محمـود سـعد، مـن أن بقاء مبارك فى شرم الشيخ يـزوره مـن يشـاء، ويتصـل بمـن يشـاء، يعنـى وجود مركز لقيادة الثـورة المضـادة فى المدينـة، كـان هـذا التحـذير هـو بمثابة " الفكرة التى جاءت بعد سكرة الفـرح بانتصـار الثـورة، وإسـقاط الفرعون "، إذ سرعان ما استيقظ الثوار عـلى الخطـر الماثـل والمحـدق .. زكريا عزمى رئيس ديـوان مبـارك يـذهب إلى مكتبـه فى الرئاسـة يوميـا، وصفوت الشريف فى منزله، يتفاخر بأنـه لم يهـرب إلى الخـارج، وفتحـى سرور كذلك، وأحمد عز .. وكل أحد آخر من كبار رجال مبـارك وابنـه فى مكانه .. بل إن شرم الشيخ نفسها هـى مكـان طبيعـى لمبـارك، وأسرتـه، وعلى أية حال لم يـنس المشـير، وبقيـة أعضـاء المجلـس الأعـلى للقـوات المسلحة لهيكل أنه هو الـذى فـتح علـيهم أبـواب جهـنم بحديثـه إلى " محمود سعد"، على الرغم من كل مظاهر الود والاحترام التى أبدوها له بعد ذلك كما سيظهر بعـد قليـل، وعـلى كـل حـال فقـد أوقـف برنـامج محمود سعد فى التليفزيون المصرى نهائيا.

بدا الشك ينتابنى فى جدية المشير، ورجاله فى حرمان مبارك من امتيازات رئيس الجمهورية، وإخضاعه مع أبنائه ورجاله للمراقبة، ومعاملته باعتباره قابلا للاتهام والمحاكمة عندما علمت أن الحرس الجمهورى كان هو المسئول عن كل شئ يخص الأسرة الرئاسية السابقة من الأمن إلى الطعام، إلى الذهاب والمجئ إلى القاهرة ومنها، وهذا أيضا كان معروفا لكثيرين، لكن الذى لم يكن معروفا وقتها هو حالته الصحية بالضبط، وكان الضغط الثورى الذى تولد عن حديث هيكل، وانتباه الشباب قد الجأ الجنرالات إلى التحايل بنقله إلى المركز الطبى العالمى فى شرم الشيخ بحجة تدهور حالته الصحية، قبل ساعات من صدور قرار حبسه على ذمة التحقيق، وذلك تفاديا لنقله إلى أحد السجون الرسمية .غير أن قراء الأهرام، ومعهم بالطبع جنرالات القوات المسلحة فوجئوا فى صبيحة يوم السبت ١٦ ابريل ٢٠١١، "بمانشيت " يسرد الحقيقة الكاملة لحالة مبارك الصحية بتوقيع رئيس التحرير، مؤلف الكتاب، بما يثبت أنه لا يعد بالنظر إلى عمره المتقدم مريضا من الأصل .

فى ذلك التقرير الذى يوصف بلغة الصحافة بأنة سبق صحفى، تبين أن مبارك لا يعانى إلا من أعراض الذبذبة الأذينية فى القلب، وهى فى ذاتها ليست مرضا خطيرا فى هذه المرحلة من العمر، ما لم يكن قلب المريض يعانى من متاعب أخرى،لا وجود لها مطلقا فى حالة الرئيس السابق، إذ أن عضلة القلب سليمة بنسبة ١٠٠%، كما أن بقية المؤشرات عادت إلى طبيعتها بعد ساعتين من دخوله المستشفى، إذ ارتفع ضغط الدم الذى كان قد انخفض لدى سماعه قبل يومين قرار النائب العام بالتحقيق معه، ولم يكن يتعاطى بانتظام سوى حبة من دواء أسمة (بلافيكس)، بالإضافة إلى الأسبرين فقط، وذلك بعد أن

عادت ضربات القلب إلى الانتظام إثر تناول عقار يسمى (ريتمونـورم)، وكان العلاج المنزلى يكفى .

فى ذلك الوقت كان يشرف على عـلاج مبـارك فريـق طبـى عسـكرى برئاسـة العميـد طبيـب مـاهر جـاويش، ولا عيـب فى ذلـك مـن جانـب المجلس العسكرى، لان الرئيس السابق كان ضـابطا، ومـن حقـه العـلاج على نفقة الجيش حتى وإن كان سجينا، لكن غير العادى هنا هو إيفـاد فريق متكامل برئاسة عميد طبيب إلى مستشفى مدنى خصيصا لعلاجـه، بدلا مـن نقلـه إلى مستشـفى عسـكرى، ثـم التحايـل لضـمان حبسـه فى المستشفى، والمعنى أنه كان لا يزال يتمتع بالمعاملة الخاصة طبقا لفهـم قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمعاملـة الإنسـانية التـى التزمـوا بمعاملته بها، وهو فهم اتسع - كـما رأينـا - لـرفض المجلـس العسـكرى تقديمه للمحاكمة فى البداية، ثم التباطؤ، وهو ما جعل التهمـة الموجهـة جماهيريا إلى المجلس الأعلى هى التباطؤ والتواطؤ .

فى يوم صدور الأهرام حاملة هذه المعلومـات، تقـرر تغيـير الفريـق الطبـى العسـكرى المشرف عـلى عـلاج الـرئيس السـابق بالكامـل، فقـد اعتقدوا أن أمن مبارك قـد اخـترق، وإن حيلـة المجلـس الأعـلى للقـوات المسلحة قد كشفت، وطـال الحـرج الجميـع، لكـن أحـدا لم يوجـه لومـا مباشرا، فقد افترض أن الأمر سيمكن احتواءه، فضلا عن أن شهر العسـل " المصرى "كانت لازالت له بقيـة .. لـذلك لم يعاتـب الزميـل يـاسر رزق على نشره " مانشيتا " فى الأخبـار قبـل ذلـك يتحـدث عـن سـفر مبـارك للعلاج فى تبوك بالسعودية والعودة، إلا بابتسامة خفيفة من اللـواءين " مختار الملا "، و" إسماعيل عتمان" أمامى.

لكن الضغط من اجل محاكمـة مبـارك بوصـفه المسـئول الأول عـن قتل المتظاهرين مع بقية القتلة تصاعد، وفى غضـون هـذا الوقـت نشر تقرير لجنة تقصى الحقائق فى جرائم قتـل المتظـاهرين، وكانـت برئاسـة المستشار" عادل قورة "، وكان أمينها العام المستشار" عمر مروان"، الذى أكـد لى فى لقـاء عـلى غـداء فى يـوم شـم النسـيم ٢٠١١ بمنـزل الصـديق الأستاذ الدكتور "محمد سعد" الأستاذ بكلية الطب جامعة عـين شـمس، أن الأدلة كافية لمحاكمـة مبـارك والعـادلى .. ولـواءات الداخليـة.. عـلى الرغم من إتلاف الاسطوانة المدمجة التى سجلت صـوتيا أوامـر الضرب فى المليـان .. إذ تبقـى دفـتر تسـليم السـلاح،و الـذخيرة الحيـة لضـباط، وجنود الأمن المر كزى سليما لم يمس.

بـلاغ ضـد هـيـكــل :

الآن بدأ صبر الجنرالات ينفد، واتجهت محاولتهم " لفش الغـل " إلى الأهرام، والأستاذ هيكل شخصيا .

ففـى حـديث الأسـتاذ إلى المرحـوم الأسـتاذ لبيـب السـباعى رئـيس مجلس إدارة الأهرام تطرق هيكل إلى الضربة الجوية المصريـة فى حـرب أكتوبر ١٩٧٣، وقال ما خلاصته إنها لم تكن ضربة جوية بالمعنى المفهـوم للضربة، لأنه لم تكن هناك حاجة عسكرية لها، وان الرئيس السادات هو الذى أصر عليها لأسباب نفسية، وعـلى كـل حـال فمـن غـير المقبـول أن تختزل حرب أكتوبر كلها فى تلك الضربة الجوية، وان يرجع الفضل فيهـا إلى رجل واحد هو قائد القوات الجوية وقتها حسنى مبارك الذى أصـبح رئيسا للجمهورية.

كلام منطقى، ورواية شاهد عيان، ومحاور مباشر للـرئيس السـادات حول الضربة الجوية فى حضور السيدة جيهان السادات.

بعد مرور وقت طويل نسبيا على نشر الحديث، تلقت الأهرام بيانـا من عدد كبير من السادة اللواءات الجويين المتقاعدين من أبطال حـرب أكتوبر، يردون على حديث هيكل حول الضربة الجويـة، ويؤكـدون أنهـا كانت ضرورة إستراتيجية لنجاح الحرب، وأن نتائجها كانت حاسمة، وقـد نشر الرد كاملا فى الأهرام فور تلقيه .. لكننا فوجئنا فى اليـوم التـالى بـأن اللواءات قدموا بلاغا إلى النائب العام، يطلب التحقيق مع الأهرام، ومـع الأستاذ هيكل بسبب أقواله المنشورة فى الصحيفة حول الضربة الجوية .

النائب العام بدوره أحال البلاغ إلى القضاء العسكرى، الذى لم يضيع وقتا فاستدعانى بصفتى رئيس التحرير، ليأخذ أقـوالى، قبـل أن يسـتدعى الأستاذ هيكل .

ذهبـت بصـحبة الزميـل ممـدوح شـعبان رئـيس القسـم العسـكرى بـالأهرام، واسـتقبلنى بـود ظـاهر اللـواء عـادل مـرسى مـدير القضـاء العسكرى حتى التغييرات الأخيرة فى القوات المسـلحة، ولم يفـتح الرجـل تحقيقا رسميا، وقال إن الضغط علينا كبير، ونريد أن نهدئ ثائرة طيـارى حرب أكتوبر، وثائرة زملائهم فى القوات الجوية حاليا، فقلت : يا سـيادة اللواء .. لعلكم قرأتم ما كتبه الأستاذ هيكل بقلمه، وما صرح به بلسـانه منذ اندلعت شرارة الثورة حتى الآن، من إشادة بالجيش المصرى بوصفه جيشا وطنيا وبوصفة جيش الشعب لا جيش الرئيس، ولعلكـم لم تنسـوا أن الأستاذ هيكـل هـو الـذى قـال مبكـرا إن الجـيش لـن يقمـع الثـورة، واسـترجع فى كـل هـذه الأحاديـث والكتابـات التـاريخ الـوطنى للجـيش المصرى، فكيف إذن يأتى اليوم الذى يجلـس فيـه رئـيس تحريـر الأهـرام

أمام القضاء العسكرى، ليدافع عما كتبه الأستاذ فى الأهرام أو قاله لها.؟ وأضفت : أمهلنى إلى الغد، وسآتيك بملف يحتوى على كل ما كتبه هيكل، أو صرح به طوال أحداث الثورة حول وطنية الجيش، وانحيازه إلى الشعب من قبل أن يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة انحيازه للثورة، ومن قبل أن يسقط الرئيس مبارك، وبعثت إليه بالملف.

وفى المرة الثانية صاحبنا إلى باب الخروج من المبنى ضابط برتبة عقيد، وأشهد انه كان شديد التهذيب، والود، ولكنه قال لى : خذ المسألة جد، وابلغ الأستاذ بذلك .. لأنهم غاضبون منه، بسبب كلامه عن مركز قيادة الثورة المضادة فى شرم الشيخ .. وأضاف إننى سألت قادتى : هل ستجرؤون حقا على استدعاء هيكل للتحقيق بكل وزنه فى مصر، وفى العالم .؟ وكانت الإجابة التى تلقاها : قد نضطر إلى ذلك .

لكن الموضوع ظل متجمدا، وبعد عدة أيام استدعيت لمقابلة ثالثة مع اللواء عادل مرسى، وفى هذه المقابلة صارحنى الرجل بما أبلغنى به العقيد فى المرة السابقة، واقترح أن نطلب من الأستاذ هيكل أن يكتب كلمة : "يسكتون بها اللواءات الغاضبين"، ويبدو أنهم تداركوا – بعد هدوء الانفعال- ما ينطوى عليه التصعيد ضد هيكل من دلالات خطيرة، فقلت له إننى سوف أبلغ الأستاذ بذلك من باب العلم، لكننى لا أتعهد بشئ .. لأنه من ذا الذى يطلب من هيكل أن يكتب ما لا يريد هو أن يكتبه ؟

على أية حال مرت أسابيع، ونشر الأستاذ هيكل مقالا بعنوان " الضربة الجوية .. كلمة أخرى وأخيرة "، وكان النشر فى صورة ملحق خاص فى الزميلة "التحرير"، وأظنه فعل ذلك إشفاقا على المشير.

لكن الزخم الذى اكتسبته الدعوة إلى تقديم مبارك للمحاكمة كان قد اكتسح كل التحايلات، وبدأ التحقيق الرسمى مع الرئيس السابق، ووضع فى الحبس الاحتياطى .

أزمة صلاح منتصر :

لم يكن هذا التحقيق العسكرى معى بسبب حرص المجلس العسكرى على عدم محاكمة مبارك هو الأخير، ففى التاسعة من صباح يوم ١٠ ابريل ٢٠١٢ دق جرس هاتفى النقال، وكنت فى طريقى إلى مكتبى فى الأهرام، وقدم المتحدث نفسه إلى باسم العقيد طلعت من الأمانة العامة لوزارة الدفاع.. قائلا إننى مطلوب فورا فى الوزارة، ومعى الأستاذ لبيب السباعى (رئيس مجلس الإدارة)، ولكن هواتفه لا ترد.

عدت من الطريق .. بعد أن طلبت من الزملاء فى المكتب إيفاد سائق سيارة لبيب السباعى إلى منزله لإبلاغه، لأننى كنت أعلم أنه -رحمه الله - لا يبدأ التعامل مع الهواتف إلا بعد أن ينتهى من بعض التدريبات الرياضية التى يتطلبها علاج "جلطة الساق " .

تقابلنا (لبيب السباعى، وأنا)، فى غرفة صالون بالطابق الأرضى بمبنى المجلس الأعلى الكائن داخل مجمع وزارة الدفاع بكوبرى القبة، ولم يجلس معنا أحد من الذين استقبلونا بمن فيهم العقيد طلعت، وكان معنا المحرر العسكرى للأهرام، وأخذنا نضرب أخماسا فى أسداس حول سبب استدعائنا فى هذا الوقت المبكر، وقلبنا كل الاحتمالات، لكننا لم نصل إلى شئ، بعد مضى حوالى ١٠ دقائق دخل ثلاثة لواءات، الوجوه عابسة .. والقامات مشدودة حتى آخر عصب، واتخذوا مجالسهم فى

صف واحد أمامنـا، وطلبـوا مـن المحـرر العسـكرى أن يخـرج، وقبـل أن يتكلم اللـواء الأول (مختـار المـلا الـذى صـار صـديقا فـيما بعـد)، فـتح صحيفة الأهرام أمامنا، وسأل بصوت لا يقل عبوسا : من أين أتيتم بهـذا الكلام ؟ لقد غضب السيد المشير منه جدا، وثار فى وجهنا قـائلا : أهـؤلاء هم الذين أتيتم بهم ليقودوا الصحافة القومية ؟

ماذا كان هذا الكلام الذى أثار غضب المشـير إلى هـذا الحـد، ولمـاذا أغضبه أصلا ؟

كان الكاتـب الكبـير الأسـتاذ صـلاح منتصرـ ينشرـ كـل يـوم جمعـة وبانتظام - منذ ٧ أسابيع - عمودا فى الملحق الأسبوعى يـروى فيـه أسرار الأيام الأخيرة لمبارك، كما سمعها من الدكتور حسـام بـدراوى آخـر أمـين عام للحزب الوطنى، وآخر من حاول من السياسيين إقناع الرئيس مبـارك بالتنحى عن السلطة للسيد عمر سليمان، ومن هـذه الأسرار أن الـرئيس عرض على المشير منصب نائب رئـيس الجمهوريـة لكنـه رفـض، وعـرض عليه منصب نائب رئيس الوزراء فى حكومة شفيق، لكنه رفـض أيضـا،إلا أن اخطر هذه الأسرار – وهو ما أزعـج المشـير– هـو أن الـرئيس مبـارك فوجئ بـأن تنفيـذ أمـره بانتشـار الجـيش بعـد انسـحاب الشرـطة أمـام المتظاهرين اقتصر على نشر المدرعات والمصفحات، ولم تشـارك وحـدات فض الشغب، ومكافحة الإرهاب فى هذا الانتشار، فسـأل طنطـاوى لمـاذا لم تنزل هذه الوحدات إلى الشـوارع للسـيطرة عـلى الموقـف، فـرد عليـه المشير متسائلا : هل تريد قتل المتظاهرين يا سيادة الـرئيس ؟ فلـم يـرد عليه مبارك، وأعطاه ظهره، وانصرف .

ولما كنت أنا شخصيا حريصا على متابعـة مـا يكتبـه الأسـتاذ صـلاح، ولما أدركت أن كثيرا من القراء لم يطلعوا عليه لان الأستاذ اختار الملحـق

الأسبوعى مكانا، وزمانا لهذه السلسلة، ولم يضمنها عموده اليومى، فقد رأيت إعادة نشرها ملخصة وبارزة " لتعميم " الفائدة، لذا وقبل النشر (الذى لم يتم) بيوم، وضعنا على الصفحة الأولى فى الأهرام تنويها لتنبيه القراء، وجعلنا هذا التنويه مكونا من عدة عناوين بارزة هى: قراءة جديدة فى خزانة أسرار صلاح منتصر، المشير يسأل، ومبارك لا يجيب : هل تريد قتل المتظاهرين ؟ لماذا رفض طنطاوى منصب نائب الرئيس أو نائب رئيس الوزراء .؟

استشاط المشير غضبا عندما قرأ هذه العناوين، وكلف اللواءات الثلاث بالتحقيق معى، ومع الأستاذ لبيب السباعى، إذ كيف تحصل الأهرام على معلومة " تثبت أن الرئيس كان يريد من الجيش فض المظاهرات بالقوة،عن طريق وحدات مكافحة الإرهاب حتى إذا أدى ذلك إلى قتل المتظاهرين؟"، وأن المشير رفض، فإن نشر هذا الكلام يعزز الحملة الداعية إلى محاكمة مبارك. فإذا حوكم فسوف تكون هذه المعلومات دليل إدانة، وسوف يكون المشير مضطرا للشهادة بما يدينه،وهذا مالا يريده طنطاوى.

بهت اللواءات الثلاثة عندما سمعوا ردى: فقد قلت يا سيادة اللواءات: جئنا بهذا الكلام من الأهرام نفسها، فهو ينشر فيها منذ ٧ أسابيع، وقبل أن أتولى رئاسة تحريرها، ولم يكذبه احد. هتف اللواءات الثلاثة فى نفس واحد : كيف، وأين.؟

طلبت أعداد أهرام الجمعة طوال الأسابيع السبعة الماضية .. وأريتهم .. واسقط فى أيديهم، ولم يعد لتقطيب الوجوه مبرر، ولا للتحقيق محل، وأصبح المطلوب هو عدم إعادة النشر لأن النشر فى عمود أسبوعى فى ملحق لم يسترع انتباه الكثيرين، كما تبين، أما النشر

على الصفحة الأولى، وما يليها فى الصحيفة الأم نفسها، فسوف يستلفت اهتمام الجميع، كما قالوا.

ولكن ما الضير .؟ كانت الإجابة " المشير لا يريد "، إذن فليصدر بيانا ينفى ما ذكره حسام بدراوى لصلاح منتصر .. قلت: أنا، فردوا إن المشير لن يصدر بيانا، وعليكم أنتم معالجة الموقف، فقلت إن الأهرام لا تستطيع أن تكذب نفسها، وما أملكه هو المطالبة بتطبيق القانون، هنا تدخل اللواء إسماعيل عتمان بوصفه رئيس هيئة الشئون المعنوية المسئول عن الإعلام قائلا : إن الأستاذ منتصر وانتم لم تأخذوا تصديق الأمن الحربى على النشر، ومن ثم فليس من حقكم قانونا النشر .. قلت : هذا أفهمه، وإن يكن مجرد ذريعة، وسوف أتصل بالأستاذ صلاح حالا لأشرح له الموقف، وأعتذر له عن عدم النشر غدا، لان الرجل كان يرفض إعادة النشر، وأنا الذى ألححت عليه، ومن المؤكد أنه سوف يتفهم هذا الظرف السياسى المغلف بإطار قانونى، وسيطلب هو بنفسه عدم النشر لهذا السبب القانونى البحت فقط، وكان هذا بالضبط ما حدث .

ومن الطريف أن المحرر العسكرى للأهرام أخبرنى بعد أن انتهى هذا اللقاء العاصف، أن السادة الضباط خارج القاعة –وكانوا يسمعون الحديث – وجهوا إليه اللوم لأنه لم يخبرهم بما كتبه "صلاح منتصر" منذ أول عمود، وربما يفسر هذا الغياب عما ينشر فى الصحف فى وقت كالذى نتحدث عنه أشياء كثيرة فى أداء القيادة العسكرية، إذ رغم وجود جهات عديدة تحت إمرة هذه القيادة لمتابعة المعلومات، فان شيئا لم يصل إلى علمها طيلة ٧ أسابيع مما نشره الأستاذ صلاح منتصر وأصبح محرر الأهرام أحد المقصرين !!

ابن اللواء فى روكسى :

نعود إلى مسألة محاكمة الرئيس السابق بوصفها السبب الرئيسى۔ للانشطار بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين قوى الثورة الشبابية، والشعبية، ففى الأسابيع السابقة على جمعة التطهير يوم ٨ ابريل ٢٠١١، ظهر ما كان يعرف باسم ائتلاف روكسى لمناصرة المجلس الأعلى، واختار لوقفاته فى ذلك الميدان الشهير بمصر الجديدة قريبا من مبنى وزارة الدفاع أيام السبت، وكأن مؤسسى۔ هذا الائتلاف قصدوا أن تلى وقفته " جمع" التحرير وبقية المحافظات بحيث تكون ردا شعبيا على مليونيات الضغط على المجلس، وبمضى عدة أسابيع اكتشفت أن رئيس هذا الائتلاف المعروف باسم احمد سعيد، ليس سوى احمد محمد سعيد العصار، الابن الأكبر للواء سعيد العصار مساعد وزير الدفاع، وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة،بالطبع نحن نتذكر أن هذا الائتلاف تطور إلى ائتلاف، ومظاهرات العباسية، ثم ذهب كل ذلك مع الريح، وكان اليقين بأن ائتلاف روكسى من صنع القيادة العسكرية، وأن الهدف منة كان إيجاد ظهير شعبى لسياسات المجلس، وأهمها فى ذلك الوقت عدم تقديم مبارك للمحاكمة وراء تضاؤل اهتمامنا الصحفى به، بعد أن كان قد لفت بعض الانتباه فى بدايته.

كان العصار الوالد هو بنفسه بطل الحلقة الجديدة فى مسلسل الممانعة فى محاكمة الرئيس السابق، فقد دعانى الرجل على عشاء متأخر فى فندق تريومف بشارع الخليفة المأمون، بين مجموعة من الضيوف، منهم المرحوم الأستاذ سلامة احمد سلامة، والدكتور محمد أبو الغار، والإعلامى حافظ المرازى . وكان يمثل المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ذلك العشاء- إلى جانب العصار - اللواء (وقتها) عبد الفتاح السيسى۔

مدير المخابرات الحربية (وزير الدفاع الحالى)، واللواء محمود حجازى رئيس هيئة التنظيم والإدارة، وتناول الحديث تشخيص الأحوال الحالية فى مصر، ورصد المشكلات، واقتراح الحلول، وكانت تلك أول مناسبة يأتى فيها ذكر المجلس الاستشارى - كما سنرى فى الفصل الخامس- وكان اللواء السيسى هو الذى يقوم بتدوين الملاحظات .

استغرق الحوار ٣ ساعات، وبدأ تقديم العشاء فى الثانية عشرة من منتصف الليل بالضبط، وفى أثناء تناول الطعام - بعد فترة صمت طويلة نسبيا إلا من أحاديث جانبية - دحرج اللواء العصار سؤالا بدا وكأنه عفوى : ما رأيكم فى محاكمة مبارك.؟ ألم يقدم الرجل شيئا جيدا لمصر طوال ثلاثين عاما.؟ وهل كانت هذه المدة كلها أخطاء فى أخطاء.؟

اتفق الجميع على ضرورة المحاكمة .. وجاء الدور على .. وكان العصار يعلم أن لى رأيا مختلفا بعض الشئ، فقلت: إن لم يكن مبارك هو الذى أمر بقتل المتظاهرين، وإذا أعاد الأموال التى هربها فى الخارج أو الداخل، هو وزوجته وأولاده.. فإنى لا أمانع فى العفو عنه، أو عدم تقديمه للمحاكمة، ليس فقط لكبر سنه، ولأنه صنع أشياء جيدة وهو رئيس، ولكن أساسا لأنه احد قادة الحرب المنتصرة الوحيدة فى تاريخ المواجهة مع إسرائيل، وينبغى أن يكون واضحا أن هذا هو سبب العفو، وضربت مثلا بموقف رئيس فرنسا الراحل ومحررها من الاحتلال النازى الجنرال شارل ديجول، الذى أصر بعد التحرير على محاكمة الخونة الذين تعاونوا مع النازى، إلا أنه كان يدرك أن فى مقدمة هؤلاء الخونة أستاذة السابق،وبطل فرنسا فى" فردان"، فى الحرب العالمية الأولى الماريشال" فيليب بيتان"، وكان" بيتان" قد هرب إلى سويسرا بعد اندحار النازى من فرنسا، فبعث إليه ديجول ببرقية يرجوه فيها أن يظل

فى منفاه الاختيارى، ولا يعود إلى فرنسا، حتى لا يقدم إلى المحاكمة،لا لشئ إلا لأنه كان بطل" فردان"، ولكن الماريشال" النبيل العجوز" آثر العودة،و التقدم إلى المحاكمة التى ظل صامتا طوالها حتى صدر الحكم بسجنه، وإعدام كبار الخونة الآخرين.

أما الإصرار على المحاكمة فى حالة صدور الأمر من مبارك مباشرة بقتل المتظاهرين، فذلك مرده ليس فقط إلى أن الرئيس هو المسئول عن حماية أرواح المواطنين، وأن ما حدث من القتل، والدهس حتى الموت بالسيارات هو جريمة ضد الإنسانية، ولكن أيضا لأنه أمر بذلك - إذا كان قد أمر به، أو وافق عليه - لتأمين جلوس ابنه على كرسى الرئاسة دون استحقاق، فى حين أن كل من قتل من هؤلاء الشباب الثائرين "على التوريث" هو أيضا ابن لأب وأم، وربما تعب كل منهما فى تربية هذا الشاب القتيل برصاص مبارك، وابنه، أكثر كثيرا مما تعب مبارك فى تربية " الوريث".. لان مبارك وأمثاله كانت لديهم الموارد الكافية لإطعام، وإسكان، وتعليم أبنائهم، فى حين أن من شهداء الثورة من جاع أباه وأمه،فى سبيل توفير لقمة العيش، ونفقات الدراسة له.

***

لم يهدأ الثوار فى التحرير، وفى ميادين الأقاليم بصدور قرار النائب العام بحبس الرئيس السابق، وابنيه احتياطيا على ذمة التحقيق، وإنما ظل القلق يساور الجميع من " التباطؤ والتواطؤ" .. ومن ثم لم يغلق هذا الثقب الأسود الذى سقطت فيه الثورة، لأن أعضاء فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كان يفترضون أن فى الوقت متسع، ربما يسفر عن فرصة لتجنب تقديم قائدهم الأعلى السابق إلى المحاكمة، وظل الموضوع يطرح فى كل جلسة يعقدونها مع الكتاب، والسياسيين .

مبارك كان يستطيع القتال :

إلى أن جاء شهر رمضان، ودعى كل رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية، ورؤساء تحريرها، ورؤساء تحرير الصحف المستقلة، وبعض كبار الكتاب إلى الإفطار على مائدة المجلس الأعلى بدار " الماسة" الواقعة خلف منصة العرض العسكرى بمدينة نصر، وجاءت جلستى إلى جوار اللواء مختار الملا، وكان يجلس فى مواجهتنا مباشرة الأستاذ محمد بركات رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم (آنذاك)، وفتح اللواء الملا مرة أخرى موضوع محاكمة مبارك، وبعد حديث مشابه لحديث اللواء العصار فى المرة السابقة، وجدت نفسى أسأل الملا : يا سيادة اللواء، بما أنكم كنتم لا تريدون محاكمة الرجل، أو التنكيل به على حد قولك، فلماذا أضعتم على البلد، والثورة كل هذا الوقت الطويل من " فبراير إلى يوليو" فى نزاع، وعدم استقرار، واتهامات متبادلة بينكم وبين الثوار، وبقية القوى السياسية، فقد كان بوسعكم أن تفعلوا كما فعل التونسيون، وهو إبعاد الرئيس إلى الخارج، وإعلان الاتفاق معه على التنحى مقابل عدم الملاحقة القضائية (له وحده وليس لولديه أيضاً)، على الشعب ليلة ١١ فبراير، فلماذا لم تفعلوا ذلك؟ وأظن أن الجميع كانوا سيرحبون بإغلاق هذا الملف الأسود، ثم نتفرغ بعدها لبناء النظام الجديد، وأضفت إننى أقول ذلك من باب الخوف من استمرار النزاع بين الشباب، وبين والمجلس الأعلى على مستقبل البلد، وليس حبا فى مبارك.

(لم أمنح مبارك صوتى مرة واحدة، ولا حتى فى الاستفتاء التالى للرئيس السادات، حين تحمس له الكثيرون خوفاً من المجهول، فقد تصادف أننى تدربت فى فترة تجنيدى تحت قيادة ابن شقيق اللواء

مصطفى الحناوى الذى كان قائداً للقوات الجوية قبل اللواء على بغدادى الذى خلفه مبارك، وقد حدثنى هذا الضابط كثيراً عن عيوب خطيرة فى شخصية نائب الرئيس حسنى مبارك، وتنبأ بالكوارث التى ستحل على مصر إن هو خلف السادات على رئاستها.

فى الوقت نفسه فإن قرية عائلتى فى المنوفية قريبة جداً من قرية عائلة مبارك، وكنا نسمع روايات تؤكد هذه المثالب، وأبرزها الأنانية المفرطة، والحكم على كل موقف بما سوف ينتفع به هو منه شخصياً.

أما السبب الثالث لتشاؤمى المبكر من مبارك فهو أن المقدم ممدوح محرم حسن أبو جبل أحد المتهمين فى الجلسة الأولى لمحاكمة قتلة السادات هو ابن قريتى، ويمت لنا بصلة قرابة، وكنت أعرف أن تحولاً طرأ على شخصيته نحو التدين المتزمت، وقد فوجئتُ بتحول وضعه فى القضية من متهم إلى شاهد فى الجلسة الثانية، لكن المفاجأة الأكبر كانت فى تركه يخرج من مصر، مما جعلنى أرتاب ليس فيه تحديداً، ولكن ارتبت فى تصرفات السلطة العليا فى قضية اغتيال السادات رحمه الله.

لذا لم أكتب تأييداً لمبارك - كرئيس - إلا فى مناسبتين : الأولى هى قراره برفض الانضمام إلى معاهدة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية، بالرغم من الضغوط الأمريكية - الأوروبية، وتدخل الرئيس الفرنسى ميتران شخصياً مستغلاً صداقته مع مبارك للضغط عليه لحضور مؤتمر باريس لتوقيع هذه المعاهدة، وذلك استباقاً لورقة ضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووى، أما المناسبة الثانية فكانت هى موافقته لوزير الخارجية فى ذلك الوقت عمرو موسى على مقاومة

مشروع مد معاهدة الانتشار النووى إلى ما لا نهاية دون أن تنضم إليها إسرائيل).

أجاب اللواء الملا على مسمع من الأستاذ محمد بركات:حقا فاتتنا هذه..ثم أضاف: إننا لو فعلنا ذلك لكان مبررا تماما من الناحية السياسية، والأخلاقية بل، والقانونية، فنحن لم نقم بانقلاب، والحقيقة التى أشهد بها أمام التاريخ –والكلام مازال للواء مختار الملا - أن مبارك تنحى، ولم ينح كما قيل، وانه بذلك جنب البلد، والجيش حمام دماء، لأن هناك من كان يشجعه على ذلك من داخل الدائرة القريبة منه، ولأنه كان هناك " فى الحرس الجمهورى "، من هم على استعداد لتنفيذ هذه المجازر، وفضلا عن ذلك فقد كان يمكن أن يؤدى ذلك إلى انقسام داخل القوات المسلحة ذاتها، وبذلك فإن تنحى مبارك جنب البلد كوارث حقيقية، وكان هذا الموقف الأخير الذى اتخذه يكفى لمنحه تعهدا بعدم الملاحقة بضمير مستريح.

ثم اختتم الملا إجابته بالعبارة التالية.. نعم فاتتنا هذه،لأننا لم نضع فى حسباننا أنه ستكون هناك حاجة لمحاكمته، ومن ثم إلى هذا الاتفاق،و لكن من كان يعرف أنه ترك البلاد بهذا القدر من الخراب، والفساد.؟ بحيث لن يهدأ الناس إلا بمحاكمته، ثم وجه هذا السؤال إلى الأستاذ بركات مباشرة، فأجاب: لم يكن أحد يدرى أن كل هذا الفساد، وهذا الخراب موجودان، إلا أننى اختلفت مع الزميل، وقلت: كلنا كنا نعلم، وإن لم نكن نعلم فقد كنا نشعر، ألم نكن نعرف ما يجرى فى الأهرام، وأخبار اليوم، وفى الإذاعة والتليفزيون على الأقل. إن لم نكن قد رأينا وسمعنا عن الفساد المستشرى فى كل القطاعات الأخرى التى نحتك بها.

كانوا لا يعلمون أن البلد أصابها كل هذا الانهيار.. وهـاهم أولاء قـد علموا الآن ..فهل قبلوا تقديم مبارك إلى المحاكمة دون مضض.؟ ومن ثم سوف يرمم الصدع الذى وقع بينهم وبين الشباب.

هيهـات: فقـد ظلـوا يعـالجون الأمـور بالطريقـة نفسـها.. وبـدلا مـن أن نوصـف هـذه الطريقـة.. لنـدع اللـواء إسـماعيل عـتمان (جهبـذ الإعـلام العسكرى) يشرحها لنـا، فقـد كنـا قـد وصـلنا إلى شـهر يوليـو، وفـاض غضـب الشباب من "التباطؤ والتواطؤ" فى محاكمة مبارك بروافد جديدة كالمحـاكمات العسكرية للمدنيين، وفضيحة كشـوف العذريـة، واتهامـات العمالـة للخـارج، والحصول على تمويل أجنبى، وأصبح الإسراع بالمحاكمة وعلانيتها – إلى جانـب تعديل الحكومـة وتحريرهـا – المطلـب الـذى سـوف تحتشـد حولـه جمعـة ٨ يوليو، وانطلقت الدعوات من البعض إلى الدخول فى إضراب عن الطعام.

وفى لقاء مع عتمان بمكتبة حذرته من الاستمرار فى العنـاد مـع الشـباب.. وقلت له، لا تستهن بالإضراب عـن الطعـام.. لأن مضربـا واحـدا عـن الطعـام - حتى إذا كان مسجونا بحكم قضائى فى أية دولة فى العالم - يصبح خـبرا دائمـا فى كل النشرات والصحف فى جميـع أنحـاء العـالم، وانـتم لسـتم بحاجـة إلى مشكلات جديدة مع المصريين، ومع العـالم، ومصرـ نفسـها لا تسـتحق مـنكم ذلك، وأرجو إبلاغ ذلك للمشير شخصيا.. فقال لن أبلغ.. وليفعلوا مـا يشـاءون، نحن لا يلوى ذراعنا حتى لو ماتوا جوعا، فقلت : أخشىـ أن ذراعكـم سـتلوى فى نهاية المطاف يا سيادة اللواء.. عنـدما تحتشـد الميـادين بالاعتصـامات مـرة أخرى فى كل أنحاء مصر..و تـنقض المـنظمات الحقوقيـة الدوليـة علـيكم بـلا هوادة .. وعن وجه حق..فعندها ماذا سيكون الحل.؟

فأجابنى إسماعيل عتمان بأغرب إجابة: الحل فى أيديكم يا صحفيين ويا إعلاميين.. قلت: أتوسل إليك، دلنـى عليـه.. قـال: "اكتبـوا وقولـوا يـا مصريين كل واحد يلم أولاده"..

يا لله.. يا سيادة اللواء قائد الشئون المعنوية لقواتنا المسلحة.؟!

لو أن هذا كان هو الحل لطبقه مبارك، وبقى فى السلطة، ويـا مصرـ ما دخلك خير.!

***

بعد أن حوكم مبـارك، وصـدر الحكـم عليـه، وعـلى وزيـر داخليتـه بالسجن المؤبد لإدانتهما بتهمة الامتناع عن حمايـة المتظـاهرين، وعـدم ثبوت وجود أوامر بالقتل يظهر لنا لمـاذا استشـاط طنطـاوى غضـبا مـن خطة إعادة نشر، وإبراز ما كتبه الأستاذ صلاح منتصر، فلو أن ذلك نشرـ بعناوين بارزة لأصبح وضع المشير فى شهادته أمام المحكمة، وأمام الـرأى العام حرجا للغاية، إذ أن النيابة العامة كانت سوف تلتفت إلى مـا نشرـ فى الأهرام بوصفه قرينة على أن الرئيس أمر العادلى، أو وافق على طلب بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين، مادام كان يريد إنـزال وحـدات حرب شوارع مـن القـوات المسـلحة ذاتها،وسـيكون إقـرار المشـير بـذلك إقرارا بتوافر الركن المعنوى فى الجريمـة، أى نيـة قتـل المتظـاهرين لـدى مبارك، كذلك كان المدعون بالحق المدنى سيتلقفون هذه القرينة لإحراج المشير أمـام المحكمـة، أمـا أن يـأتى طنطـاوى وينفـى فى شـهادته تحـت اليمـين أن الـرئيس السـابق كـان يريـد منـه اسـتخدام قـوات مكافحـة الشغب والإرهاب ضد المتظاهرين بعد النشر "البـارز" فى الأهـرام، فـإن ذلك سوف يدينه أمام الـرأى العـام والتـاريخ، وبـالطبع فإننـا نتـذكر أن

طنطاوى قال فى شهادته أمام محكمة الجنايات أنـه لم يسـمع، ولم يصـل إلى علمه أن الرئيس أمر بإطلاق النار على المتظـاهرين، ولهـذا، ولإتـلاف الأدلة الأخرى، انتفت تهمة القصد الجنائى عن مبـارك، ووزيـر داخليتـه، وحكم عليهما بالسـجن لامتنـاعهما عـن حمايـة المتظـاهرين مـع بـراءة جميع مساعدى العادلى، انتظارا لنتيجة الطعن أمام محكمة النقض.

***

كان الصدع بين الشباب والمجلس الأعلى للقوات المسلحة قد بلغ نقطـة اللا عودة - قبل ذلك - فى يوم جمعة الغضب الثانية يوم ٢٦ مـايو، واسـتمر غليـان الشـارع طـوال شـهر يونيـو، ومـن يومهـا سـار الشـباب فى طريـق، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة فى طريـق، وتاهـت حكومـة عصـام شرف بينهما، وكان كل ذلك بسبب الصراع حول محاكمة مبارك.

قبيـل جمعـة الغضـب الثانيـة ارتفعـت أصـوات الشـباب تنـادى بانتخاب مجلس رئـاسى فى ميـدان التحريـر، وإعـلان سـحب الثقـة مـن المجلس العسكرى، واندفع البعض فى طريق الراديكالية إلى حد المطالبـة بانتخـاب قـادة القـوات المسـلحة عـلى طريقـة "قوميسـيرى الشـعب" السوفيتية فى بداية الثورة البلشفية، ولف الظلام كـل شـئ فى مصر، لأن المضى فى هذا الطريق كان يمكن أن يؤدى إلى صراع مسلح على السـلطة بين الثوار، ومجلسهم الرئاسى من ناحية، وبـين المجلـس الأعـلى للقـوات المسلحة من ناحيـة أخـرى، وقـد يتسـبب فى انشـقاقات داخـل الجـيش نفسه، لاسيما وإن نموذج ضباط ٨ ابريل كان لا يزال حيا ينبض، وبقراءة للماضى، ودون ادعاء للحكمة بأثر رجعى، كـان الكثـير يتوقـف عـلى مـا سيقرره الإخوان المسلمون.

في هـذا المنـاخ الملبـد بالمحـاذير، والمشـبع بانعـدام اليقـين زارني في مكتبي في الأهرام الدكتور عصام النظامي الأستاذ بكليـة طـب القـاهرة، وكان وقتها يشـغل موقعـا مهـما في اللجنـة التنسـيقية للثـورة، وبرفقتـه شخص ثان من أعضاء هذه اللجنة، وشرحا ما يرونه مـن هـذه المخـاطر التي تلوح في الأفق، وكما علمت – فيما بعد- فقد جاءا إلى بعد اجـتماع لهما مع عدد من قادة المجلس العسكري، وقدما لي بيانـا باسـم اللجنـة التنسيقية للثورة، موقعا منهما مع عشرة آخرين من أعضاء اللجنة، وقد اتصلت بنفسي بالجميع، وأضفت إليهم الدكتور عصام العريـان القيـادي البارز في جماعة الإخوان، وأنشط المتحدثين باسمها في ذلك الوقت، وأكد الأعضاء العشرة في اللجنة التنسـيقية أنهـم موافقـون عـلى بيـان عصـام النظامي وزميله، ولكن الدكتور عصام العريان أبلغني أن الموقف النهائي لجماعة الإخوان من جمعـة الغضـب الثانيـة لم يتحـدد بعـد، وسـيقرره مكتب الإرشاد عما قريـب، ومـع ذلـك فهـو يسـتطيع أن يـتكهن بـأنهم أقـرب للمقاطعـة، وهـذا مـا حـدث بالفعـل، إذ لم يشـارك الإخـوان في مليونية ٢٦ مايو، لذا لم يزد عدد المشاركين فيهـا عـن ٢٠٠ ألـف أو ٢٥٠ ألف، على أكثر تقدير، وأجهضت كـل الـدعوات والتحركـات الراديكاليـة لسحب الثقة من المجلس الأعـلى للقـوات المسـلحة، ولانتخـاب مجلـس رئـاسي بـديل في ميـدان التحريـر، وكانـت هـذه اكـبر خـدمات الإخـوان للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حتى اليوم، ولا انتقد الإخـوان في هـذا الموقف لأسباب سوف يطالعها القارئ توا .

في اليوم التالي لزيـارة الـدكتور النظـامي صـدرت الأهـرام بمانشـيت يقـول : اللجنـة التنسـيقية للثـورة تحـذر مـن جمعـة الغضـب الثانيـة، وتسميها جمعة الخطر. وقد أثار نشر هذا البيان وقتها ضجة بين الزملاء

الأكثر راديكالية فى الأهرام، وبين الثوار، ولكننى - ورغم كل انتقاداتى لقادة المجلس العسكرى، وخلافاتى معهم - لازلت مقتنعا بأننى أديت خدمة جليلة للثورة،والوطن بالتجرؤ على نشر هذا البيان مضادا للتيار، أما ما أتصور أنه كان خدمة للثورة فهو المساهمة - ولو بقدر ضئيل - فى حمايتها إلى الانزلاق فى طريق الراديكالية الفوضوية أو التطرف بما يؤدى إلى هدم الدولة نفسها، وعندها ستكون الثورة نفسها عرضة لافتراس الثورة المضادة، تساندها غالبية مؤثرة من الشعب، وأما الذى أتصور انه كان خدمة متواضعة للوطن، فهو المساهمة فى منع اندلاع صراع على السلطة بين مجلس يمثل التحرير، ومجلس قائم منذ يوم "١١ فبراير " لدية شرعية دستورية باستفتاء ١٩ مارس، ولدية كل مصادر القوة المادية بما فى ذلك السلاح.

ومع ذلك - وكما سبق القول - فقد كان هذا هو الفراق الذى لا لقاء بعدة بين شباب الثورة وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو ما أدى فيما بعد إلى مآسى ماسبيرو، محمد محمود، ومجلس الوزراء، وما قبلها، حيث أصبح ثبوت التباطؤ والتواطؤ فى مسألة محاكمة مبارك أساسا للشك فى كل قرار يتخذه الجنرالات بما فى ذلك اختياره للدكتور كمال الجنزورى رئيس للوزراء خلفا للدكتور عصام شرف.

ملفات الفساد :

يبقى لاكتمال المشهد ملاحظة قد تكون المكانة الفريدة لصحيفة الأهرام هى التى مكنتنى من رؤيتها، فقد انفتحت أمامى خزائن أسرار فساد مبارك وعائلته والدائرة العليا لكبار المسئولين فى الدولة فى جهازين رقابيين رفيعى المستوى للغاية، وكان المسئولون فى الجهازين هم الذين

يبادرون بدعوتى أو إمدادى بالمعلومات، وفى إحدى المرات دعى الأستاذ لبيب السباعى رئيس مجلس إدارة الأهرام (رحمه الله) والمؤلف لزيارة واحد من هذين الجهازين، وأمضينا اليوم بكامله هناك، ما بين عروض بالفيديو لشبكات تهريب الأموال، وخرائط الشركات العنقودية التى تتألف وتتوالد، وتتداخل مع غيرها من قبرص إلى سويسرا إلى جزر الباهاما مابين جمال وعلاء مبارك ورجالهما فى مصر وبين شركائهما فى مصر والدول الخليجية، وبعض الأوربيين، وقد نشرنا بعضا من هذه المعلومات حين كان " مصدرنا " مستعدا لتحمل مسئولية نشرها " من الناحية القانونية "، ولم نتمكن من نشر الجزء الأكبر لأن المصدر رفض أن يشار إليه فى التقرير، ولما كانت هذه المعلومات تحتوى على أسماء شركات كبيرة فى الداخل والخارج، فقد أحجمنا عن النشر خوفا من لجوء هذه الشركات للقضاء لان أصول المستندات ليست فى أيدينا، وما اطلعنا علية كان عروضا " بالفيديو " أو صورا ضوئية للتقارير الرقابية غير موقعة من مصدرها، كذلك خشينا فى التكذيب الذى لن نستطيع ضحده ما دامت المصادر لا تريد تحمل المسئولية، وما دامت أصول الوثائق ليست فى أيدينا.

لكن ذلك لم يكن هو كل شئ إذ أغلقت هذه الخزائن فى وجهنا فجأة، كما انفتحت فجأة، ولكن ما لا يفوت مغزاه على القارئ أن " الفتح " كان فى فترة شهر العسل بين الثوار والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، أو فى فترة كان الجنرالات فيها غير منتبهين لإصدار التوجيهات لإعادة إغلاق هذه الخزائن، وأن الإغلاق جاء فى الفترة التى افترق فيها الثوار والمجلس الأعلى بسبب محاكمة مبارك.. والتى بدأنا هذا الفصل بالقول إن الصراع حولها كان الثقب الأسود الأول والأكبر الذى تاهت فيه ثورة ٢٥ يناير، ولم تخرج منه إلا بجراح ثخينة، لما تزل تنزف حتى اليوم.

الفصل الرابع
العسكر والصحافة
الأهرام نموذجا

" خذوا ما تريدون من فلوس،

ولا تهتموا بالتوزيع .. فالأهرام جريدتنا".

المشير طنطاوى للمؤلف يوم حفل تخريج طلبة الكلية الحربية فى ٢٢ يوليو ٢٠١١.

كان منطق الأحداث – وقد جرت على النحو المبين فيما سبق بين شباب الثورة، وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة – يحتم على الأهرام أن تكون أحد ميادين، وأحد أدوات هذا الصراع، فالمجلس الأعلى يعتبرها صحيفته الأولى، بحكم أنها الصحيفة القومية الأكبر، والشباب لا يقبلون منها أن تعود متحدثا بلسان " السلطة "، ومدافعا عنها دون

وجه حق، ومتهجما على معارضيها، كما كانت فى السنوات الأخيرة من حكم مبارك على وجه الخصوص.

والأهرام من ناحيتها - أو هذا ما كنت أتصوره، وحاولت الالتزام به - ينبغى أن لا يحكمها سوى المهنية، والوطنية، وحق قارئها فى موضوعية الخبر، والإطلاع على كل الآراء .

لذا وعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من ضيقى الشديد من أحداث شارع محمد محمود، التى تسبب فيها المجلس الأعلى برعونة غير مفهومة بقراره غير المعلن بفض اعتصام ١٩ نوفمبر دون علم الحكومة كما سنرى تفصيلا فى فصل آخر، لم أوافق على نشر اتهام واحد للشرطة العسكرية باستخدام قنابل غاز سام ضد الثوار، وكان ذلك هو السبب فى عدم نشر مقال للكاتب الشاب عبد الرحمن يوسف، كان يؤكد فيه استخدام هذه القنابل، وهو ما لم يقم علية أى دليل، لا داخليا، ولا خارجيا، وهو أيضا ما لا يمكن أن يصدقه عقل، مهما تبلغ درجة التناقض، مع أداء وسياسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

فى هذا الفصل نركز على تدخلات جنرالات المجلس الأعلى ضد حرية الصحافة، كما رأيتها من موقعى فى الأهرام، وسيكتشف القارئ أن هذه التدخلات كانت تنبع من تصور خاطئ لديهم بأنهم، وقد حلوا محل مبارك، ينبغى أن يعاملوا مثله من الصحافة القومية، لأن ما يرونه صالحا للدولة هو الحق الذى لا حق غيره، وأن الصحافة - خاصة الأهرام - يجب أن تنصرهم ظالمين، أو مظلومين .

مشادة مع وزير العدل :

وقع أول احتكاك بين الأهـرام، والجـنرالات بسـبب حـديث صـحفى مطول أدلى به المستشار "عبد العزيـز الجنـدى" وزيـر العـدل وقتهـا إلى الزميلة "سحر زهران"، لكن الذى تولى إعلان الغضبة عـلى الأهـرام كـان هو المستشار الجندى، ومن بين ما تضمنته إجابة وزير العدل عن سؤال للمحررة حول إمكان محاكمة مبـارك عسـكريا، أنـه لـيس مـن مصـلحة مصر محاكمة الرئيس السابق عسكريا، وعليه فان الحكم بإدانـة مبـارك فى الشق الخاص بالفساد المالى لن تترتب عليه استعادة الأمـوال المهربـة إلى الخارج، والسبب أن العالم لا يعتبر القضاء العسكرى عادلا.

فى الصباح المبكر مـن يـوم نشرـ الحـديث دق هـاتفى " المحمـول، وكان على الطرف الآخر الزميلة التى أجـرت الحـديث لتخـبرنى أن وزيـر العدل غاضب منها، ومن الأهـرام، لأن المشـير أيقظـة مـن النـوم فجـرا، وكان غاضـبا هـو الآخـر، إذ كيـف يصـف الـوزير القضـاء العسـكرى فى حديثة إلى الأهرام بأنه غير عادل.

بعد قليل اتصل المستشار الجندى، وكان يتحـدث بنـبرة هـى مـزيج من العتاب والغضب، ليبلغنى أننا سببنا لـه مشـكلة كبـيرة مـع المشـير، فقلت له إننى علمت بالتفاصيل،، فأضاف إن ما لم يقله للزميلة هـو أن رجـال القضـاء العسـكرى يضـغطون عـلى المشـير، فسـألت المستشـار الجندى : هل قلت ما ورد فى الحديث .؟ أم أن محررة الأهـرام تزيـدت من عندياتها.؟ فقال: نعم قلته، ولكن ما كان ينبغى إبرازه فى العنـاوين، فأجبـت إن العنـاوين –يـا سـيادة الـوزير – هـى مسـئولية الصـحيفة، ومادامت لا تخالف المتن، فمن حقنا أن نختار من العنـاوين مـا نتصـور أنه الأقوى، ودعنا من هذا الآن، وقل لى ما الذى يمكـن أن نسـاعدك بـه

فى هذا الموقف .؟ إلا أن تكذب الأهرام نفسها، لاسيما وأنت نفسك تعترف بان ما نشر على لسانك هو ما قلته، ولم ينسب إليك احد شيئا لم تقله، فسألنى ماذا تقترح .؟ قلت : المسالة بسيطة، أصدر بيانا تقول فيه انك تحترم القضاء العسكرى، وتعترف بحقه الأصيل فى اختصاصه الذى حدده له القانون، وانك كنت تقصد أن القضاء العسكرى ليس صاحب الاختصاص فى محاكمة مبارك، خاصة فى قضايا الفساد المالى، وإن المحاكمة أمام القضاء العادى هى الأجدى لمصر فى قضية استعادة الأموال،

وافق الوزير، ونشر البيان :

ولكن تصادف فى اليوم الثالث من هذه الواقعة أن كان رؤساء مجالس إدارات، ورؤساء تحرير الصحف القومية، ورؤساء تحرير الصحف الحزبية، والمستقلة مدعوين إلى أول وأخر اجتماع جماعى لهم مع رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف بمقر مجلس الوزراء، وحضر من جانب الحكومة - إلى جانب شرف - كل من الدكتور يحى الجمل نائب رئيس الوزراء، والمستشار "عبد العزيز الجندى" وزير العدل، وعندما جاء دور المستشار فى الكلام، وكان الحديث يدور حول سبل معاونة الصحف للحكومة فى أداء مهمتها الصعبة، انفجر الوزير غاضبا من الأهرام مرة أخرى، وضرب بما فعلته الأهرام فى حديثه مثلا بكيفية إساءة الصحافة القومية للحكومة، وقال إن الأهرام تركت كل ما فى الحديث، واختارت عنوانا سخيفا حول القضاء العسكرى، ولأنى بوغت من إثارة الموضوع مرة أخرى، بعد أن كنت قد ظننت أنه انتهى، ولأنى أيضا فوجئت بحدة لم اسمعها من الوزير فى حديثه الهاتفى معى، اضطررت إلى تشغيل مكبر الصوت (الموضوع أمامى)،

وقاطعتـه قـائلا يـا سـيادة الـوزير : "اسـمح لى أنـت مـدين باعتـذار فـورى للأهرام "، لأنه لا يصح استخدام كلمة سخيف فى وصف عنـوان إلا إذا كـان مختلقا، وأنت نفسك اعترفـت فى حـديثك الهـاتفى معـى أن العنـوان لـيس مختلقا، وانك قلت للزميلة هذا الكلام، كما أنه لـيس صـحيحا أن" الأهـرام " تركت كل ما فى الحديث، وركزت على هـذا العنـوان الـذى أغضـب المشـير، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، لأن ترتيب هذا العنـوان ضـمن العنـاوين هو السابع، أى سبقته ستة عناوين من نقاط وزوايا أخرى، ومن ثـم فإنـه لم يكن فى نظرنا أهم ما فى الحديث، أما كـون العنـوان أغضـب قـادة القـوات المسلحة، فهذا موضوع آخر.

إحقاقا للحق فقد هدأ انفعال الوزير، ولم تأخذه عزة بـإثم، فاعتـذر مـن فـوره فى الجلسـة نفسـها، ومـن جـانبى اعتـبرت الموضـوع منتهيـا، وافترضت أن كل ما حدث هو سوء تفاهم، لكن الـذى ظهـر فـيما بعـد من ميل المجلس العسكرى إلى التوسع فى محاكمة المدنيين عسكريا، هو الذى أثبت أن المسألة كانت أكبر من سوء تفاهم.

***

جاء التـدخل التـالى مـن جـنرالات المجلـس الأعـلى فى شـئون النشرـ بالأهرام مباشرا، وكتوجيه فى ثوب وجهة نظر، وحدث ذلك فى اللقاء بـين المرحـوم الأسـتاذ "لبيـب السـباعى"، وبينـى، وبـين كـل مـن اللـواءات "العصار"، و"الملا"، و"عتمان"، والذى دار حول غضب المشير من إعـادة القراءة فى خزانة أسرار الأستاذ صلاح منتصر، فبعـد أن هـدأت العاصـفة الأولى حول سؤال المشير لمبارك عـما إذا كـان يريـد قتـل المتظـاهرين .؟ ورفض مبارك الإجابة، اخذ اللواء الملا يستعرض صفحات الأهرام صـفحة صفحة، وتساءل : كيف تسمون موسى، والبرادعى، وأبو الفتوح، مرشحين

محتملين للرئاسة.؟ ولم يأت على ذكر الدكتور سليم العوا، الذى كان أيضا قد أعلن ترشحه للرئاسة، وكانت الصحف تطلق عليه الوصف نفسه "المرشح المحتمل للرئاسة، وواصل الملا : هل فتح باب الترشيح بعد.؟ ثم أضاف أن أحدا من هؤلاء لن يكون رئيسا لمصر، ولم يشرح كيف.؟ ولماذا.؟ رغم محاولتنا للاستيضاح، ثم تساءل، وكان قد بلغ الصفحة التى تحتوى على حديث مطول مع الدكتور البرادعى تصادف نشره يومها : كم كان سيدفع البرادعى مقابل هذه الصفحة، لو كانت قد نشرت كإعلان.؟

ولكن هذه مادة صحفية من الدرجة الأولى .. يا سيادة اللواء، ونحن نعرف كيف نفرق بين الإعلان، والمادة الصحفية، وإذا لم ننشر حديثا للبرادعى، أو موسى، أو أبو الفتوح، أو غيرهم ممن هم على شاكلتهم، وتتحدث إليهم، وتنشر لهم صحف العالم كله. فماذا ننشر إذن.؟ ولماذا أصلا تصدر الصحف.؟ بغض النظر عن اتفاقنا، أو اختلافنا مع بعضهم، أو اتفاقكم، أو اختلافكم مع بعضهم. ثم ألم يكن البرادعى أحد أبرز المدعوين للاجتماع الأول فى سلسلة الاجتماعات التى عقدها المجلس الأعلى مع سياسيين، وكتاب، ومفكرين، وشباب.؟

فاروق العقدة يقدم استقالته !

على أية حال لم تكن التدخلات السابقة تمثل أزمة بالمعنى المتعارف علية للازمة، ولكن الأزمة الحقيقية حدثت فى المرة الثالثة، وقد جرت وقائعها فى اليوم الثانى من عيد الفطر فى عام (٢٠١١)، فى عصر ذلك اليوم كنت خارج القاهرة لزيارة الأهل، والأصدقاء فى قريتنا " ميت

ربيعه، مركز منوف، محافظة المنوفية، وفى طريق العودة مساءا، وكنت أقترب من مدينة القناطر الخيرية، دق جرس الهاتف، وكان المتحدث هو الأستاذ "لبيب السباعى"، الذى بادرنى بالقول انه حاول الاتصال بى كثيرا طوال اليوم، لكن الهاتف كان خارج نطاق الخدمة، وأضاف إن اللواء "إسماعيل عتمان" يحاول الاتصال بك بلا جدوى، قلت، لعل شبكة الاتصالات ضعيفة فى القرى، وبادرت بالاتصال باللواء "عتمان"، الذى قال بانفعال مكتوم، وبلهجة جادة : إن لدية تكليفا من المشير عليه أن يبلغنى به، وهو أن لا تنشر الأهرام مقالات بعد اليوم للأستاذ "أسامة غيث"، حول الجهاز المصرفى المصرى، وخاصة حول البنك المركزى.

كان ردى كما يلى : من حيث المبدأ يا سيادة اللواء يستحيل أن أوقف مقالات الكاتب، ما لم يكن هناك مبرر مهنى لوقفها، ونظرا لأننى لم اقرأ بعد مقال الأستاذ أسامة غيث المنشور اليوم، فلا أستطيع أن أبدى رأيا فيه الآن،(من المعروف أن نظام العمل فى الأهرام يوزع اختصاص إجازة ما يسمى بالأبواب الثابتة اليومية، والأسبوعية للنشر بين أعضاء الديسك المركزى، إلا إذا رأوا عرض مادة بعينها على رئيس التحرير) فقال عتمان : إن غيث يتهم البنك المركزى بالضلوع فى جرائم غسل أموال، وأن الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزى غضب من هذا الاتهام إلى حد أنه قدم استقالته بالفعل للمشير، وأن المشير وعده بوقف النشر، خاصة وأن ما نشر هو الحلقة رقم (١) من سلسلة من ٣ حلقات، كما يظهر عنوان المقال. ثم أردف قائلا : إن الدكتور العقدة أبلغ المشير أنه يقدم استقالته ليس غضبا لنفسه فقط، وإنما حرصا على المصلحة القومية،لأن اتهام البنك المركزى المصرى بالضلوع فى عمليات غسيل أموال، يؤدى إلى تجميد أرصدة البنك فى الخارج طبقا للاتفاقية الدولية لمكافحة جرائم غسيل الأموال.

ردا على هذا " الكلام الكبير جـدا " قلـت يـا سـيادة اللـواء : اعـترف مبدئيا بأن من عادة الزميل أسامة غيث الشطط فى الكتابة أحيانا، ولكن وقف السلسلة مرفوض، وأرجو إبلاغ سـيادة المشـير أننـى إذا اضـطررت إلى وقف نشر مقالة بضغط سياسى، فإننى سأقدم استقالتى عـلى الفـور، ولكن ذلك ليس ترخيصا بالشطط خلافا للمهنية، حيث أنه يتوجب على الكاتب عدم إطلاق الاتهام إلا إذا كانت لدية الأدلة المادية الدامغة، ولنا حديث آخر فى الصباح بعد أن أطلع على المقال، وأراجع الكاتب.

قال اللواء عتمان : إننا لا نطلب منك الاسـتقالة، ولكننـا نبغـى مصـلحة البلد، فقلت : هل تتصور يا سيادة اللـواء، وهـل يتصـور سـيادة المشـير، أن مجرد اتهام فى مقال - مهما يبلغ شططه، أو تبلغ دقته – سيؤدى وحـده إلى تجميـد أرصـدة البنـك المركـزى فى الخـارج، هكـذا دون تحقيـق، وإثبـات، ودفاع، ونفى، وقضاء دولى .؟! هل هذا كلام ينطلى على أحد .؟

إن من حق محافظ البنك المركزى – مثله مثل أى مسئول آخـر، أو حتى مواطن عادى – أن يغضب، إذا كان قد اتهم بدون وجه حق، ومن حقه علينا أن نصحح ما أخطأنا فيه، ونعتذر له، ولكـن الـذى لـيس مـن حقـه " التهويـل " إلى هـذا الحـد، وكانـت هـذه هـى طريقـة الـدكتور العقدة، كما تبين لى من تجـارب لاحقـة، وكـان مسـتعداً للحـديث لمـدد تصل إلى الساعة والساعتين، وعموما موعدنا صباح الغد.

اطلعت على المقال بمجرد عودتى إلى المنزل، واكتشـفت قـدرا هـائلا من الشـطط، فالأسـتاذ أسـامة غيـث تحـدث فعـلا عـن مشـاركة البنـك المركزى فى غسيل أموال، استنادا إلى تقرير غـير رسـمى لوكيـل سـابق فى جهاز المحاسبات، كما توقع جازما أن محافظ البنـك المركـزى، وجماعتـه سـوف يشرـفون سـجن " طـرة" قريبـا مـع زملائهـم مـن أعضـاء أمانـه

سياسات الحزب الـوطنى، علـما بـأن غيـث نفسـه كـان عضـوا فى أمانـه السياسات وفى اللجنة الاقتصادية للحزب الـوطنى، وفى الصـباح تحـدثت إلى اللواء عتمان معترفـا "بهـذا الشـطط" مـن جانـب الزميـل، ومتعهـدا بمعالجة الموقف، ولكن دون وقف نشر السلسلة، أو منع الأسـتاذ غيـث من الكتابة كلية، ورجوته إبلاغ المشير ذلك.

فى يوم الجمعة التالى طلبت المقال رقم (٢) للأستاذ غيث الذى كـان ينشر كل سبت، وفيما انتظر " بروفة " المقال، جاءنى اتصال من الـدكتور العقدة شخصيا يسرد كل ما فى هذا المقال، وكان واضحا لى أن" زميلاً، أو زميلة " على اتصال بمحـافظ البنـك المركـزى أبلغـه بكـل مـا خطـه قلـم الأستاذ غيث، والصـحيفة لا تـزال تحـت الإعـداد، وكـان التركيـز فى هـذا المقال الثانى على مخالفات، ومجاملات فى القروض مـن الجهـاز المصرـفى، وكان المصدر هو التقرير نفسه للوكيل السـابق لجهـاز المحاسـبات عـلى رأس فريق من زملائه" تطوعوا لمكافحة الفساد فى بنوك الدولـة"، ولكـن اغلب ما رصد من " نهب وإهدار "، كـان فى الفـترة السـابقة عـلى تـولى الدكتور "فاروق العقدة" منصب محافظ البنك المركزى، فعدلت العنوان من معناه الـذى يطلـق وصـف النهـب، والفسـاد عـلى قيـادات الجهـاز المصرفى، بما يفهم منة أن النهب لا يزال مستمرا، أو كـان مسـتمرا حتـى أمس، إلى معنى أكثر دقة، وهـو الإشـارة إلى أن معظـم عمليـات النهـب من الجهاز المصرفى جرت فى التسعينيات، وبعدها بسنتين أو ثلاث.

سـحـب الإعـلانـات :

وهكذا انتهت هذه الزوبعة، لتبـدأ زوبعـة أخـرى، لم يكـن المجلـس العسكرى طرفا مباشرا فيها، ولكنه كان قـد فـتح الطريـق لهـا ولغيرهـا،

ففى المقال الثالث تطرق الأستاذ أسامة غيـث إلى مخالفـات رصـدت فى بنك مصر، وعلى الفور كـان مضـمون المقـال - وقبـل طبعـه - قـد بلـغ محافظ البنك المركزى، ورئيس بنك مصر، وإذا بقـرار يبلـغ إلى الديسـك المركزى فى الأهرام من إدارة الإعلانات باضـطرارها إلى رفـع إعـلان لبنـك مصر كان سينشر صباح الغـد،عقابا عـلى مـا كتبـه أسـامة غيـث، بغـض النظر عن إبداء استعدادنا لنشر رد بنك مصر، كما تقضى بذلك الأعـراف والقوانين، ولكن هيهـات، فـالجميع متهمـون، والحـاذق هـو مـن ينقـذ رقبته مهما يكن الثمن، وعلى أية حال كانت معركة "الإعلان" مع الجهاز المصرفى قصة أخرى طويلة، وشائكة، وسخيفة، لكنهـا تخـرج عـن سـياق هذا الكتاب، ولها سياق آخر، وقصارى ما يمكن قوله هنا هو أننى كنـت مضطرا للموازنة الدقيقة كالسائر على حد السيف بين مصـلحة الأهـرام، والعاملين فيه من حيث الدخل الإعلانى فى وقـت أزمـة ماليـة طاحنـة فى كل مصر، وبين حق الأهرام فى نشر مـا يجـب نشره، وحـق قارئـه فى أن يعرف ما يعرفه محررو الأهرام وكتابه،

(فى سنة ٢٠١٠ كان عدد الزملاء الصحفيين الـذين تقاضـوا مبـالغ ماليـة كبيرة .. وصغيرة نسـبياً مـن إدارة الإعلانـات مبـاشرة نظـير جلـب، وإخـراج إعلانات قد بلغ ٦٩٩ محـررا مـن أصـل ٨٠٠ محـرر يعملـون فى الصـحيفة، وتقاضى بعضهم عمولات تحصيل أثمان مـا كـانوا قـد جلبـوه مـن إعلانـات بالإضـافة إلى عمـولات جلـب الإعـلان نفسـه، وبيـنما أوقفـت عمـولات التحصيل فورا، فقد كانت قضية علاقة التحرير بـالإعلان تحتـاج إلى سياسـة النفس الطويل، التى لم يطل بى الوقـت لتنفيـذها، ولم تتـوافر لهـا المسـاندة السياسية فى وقت اضطراب وطنى واسع.

فقد كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يخفـى غضـبه عـلى رئـيس التحرير، كذلك كان رئيس الـوزراء الجديـد د. كـمال الجنـزورى غاضـباً مـن

إبراز احتجاجات الشباب على اختياره، رغم علاقتى الودية به، فى حين كان غيرى يتقدم بطلبات إلى المجلس العسكرى، لكى تتولى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة إنشاءات الأهرام الجديدة، مثل مشروع النادى بالقاهرة الجديدة، وأن تسند إدارة وتشغيل مطاعم وكافتيريات الأهرام لإدارة نوادى القوات المسلحة، فى الوقت الذى يشكو فيه للجنرالات من (انحياز) رئيس التحرير للثوار فى التغطية الصحفية.

أما الزملاء فى الأهرام فكان منهم من يريد أكثر من حقه وموهبته، وكان منهم من يطمح إلى رئاسة التحرير باسترضاء أصحاب القرار، مع أن أحداً من هؤلاء لم يستطع يو ماً ما أن ينتج قصة إخبارية ذات قيمة، لأنهم كانوا بلا مصادر، وكأننا نسينا أن قوة الصحفى تقاس بقدرته على النفاذ إلى مصادر الأخبار والمعلومات، وليس بمجرد كتابة مقال، أو مراجعة مادة، وكان منهم بالطبع حيتان الإعلانات، لذا حاولت الاعتماد على موهوبين وشرفاء، لكن الغوغائية التى كانت قد عرفت طريقها إلى صالة تحرير الأهرام منذ وقت طويل كانت تتطلب استنزافاً ذهنياً وعصبياً رأيت أنى غير مستعد له إلا على حساب بعض القيم المهنية والخلقية التى ألزم نفسى بها، وبذا لن يتحقق الهدف من وجودى فى هذا المكان وهو المساهمة قدر الطاقة المتواضعة فى إعادة إحياء مجد الأهرام الذى كان يحتضر.

لا تنشروا لأعداء مصر :

جاء أوضح طلب للأهرام بالحديث بلسان المجلس الأعلى للقوات المسلحة من المشير" محمد حسين طنطاوى" شخصيا للمؤلف، فى يوم ٢٢ يوليو ٢٠١١، وفى حفل تخريج طلبة الكلية الحربية .

دار الحديث على مائدة الإفطار " المتأخر "، فى احد الصالونات الملحقة بمبنى إدارة الكلية، كان المشير يجلس وأمامه منضدة منخفضة الارتفاع، وضعت عليها أطباق الفول، والطعمية، والجبن بأنواعه، وسلاطة الخضروات وشرائح الفطير المشلتت، وكان الفريق عنان إلى يمينه، والدكتور شرف على يساره، ولدى مصافحتى إياه قبيل البدء فى تناول الطعام، قال خذوا بالكم فى الأهرام، إنكم منا، ونحن منكم، ولا تنشروا شيئا لهؤلاء الذين يريدون تخريب مصر، ثم سألنى : هل رأيت طابور العرض اليوم.؟ فقلت نعم رأيته، فقال : هؤلاء هم" الوحوش " المستعدون لأكل من تسول له نفسه إيذاء مصر.

أجبت: إذن نطمئن يا سيادة المشير، ولكن عفوا سيادتك من هم هؤلاء الذين يريدون إيذاء مصر، وتريدنا أن لا ننشر لهم أو عنهم.؟ وهذا واجب علينا، فقال: إنهم هؤلاء الذين لا يريدون للبلاد أن تهدا، وتفيق من أزمتها الاقتصادية الحالية، وهؤلاء الذين يتمولون، ويتوجهون من الخارج.

قلت: ليتكم يا سيادة المشير فى المجلس الأعلى، والحكومة تحددون لنا من هؤلاء بالاسم والمستندات، وستجدون أننا أول من يحاربهم، قال: لم يحن الوقت بعد، قلت : إذن لا تستطيع الأهرام، ولا غيرها من الصحف، ولا حتى تليفزيون الحكومة أن يتجاهل ما يقال ضدكم فى الميادين - كما يرصده مندوبوه بحجة أن بعض أطرافه يريدون تخريب مصر،، ومادامت المعلومات التى فى حوزتكم ليست عندنا، ولا تريدون أن تطلعونا عليها، فلا نستطيع أن نعود لمخاصمة فريق من المواطنين لخلافهم مع الحكومة،أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإلا فقدنا ثقة قرائنا مرة أخرى .

هنا كان الأستاذ لبيب السباعى رحمه الله قد انضم إلى الحديث، فقال المشير: خذوا ما تريدون من "فلوس "، ولا تهتموا بالتوزيع، فقلت : يا سيادة المشير: الأهرام بحمد الله لم تأخذ يوما، ولن تأخذ يوما مليما من الحكومة، وأضاف الأستاذ لبيب: المهم يا سيادة المشير: أن لا تفقد الأهرام الشارع مرة أخرى، فقلت : إن عدم الاهتمام بالتوزيع، والتعويض عنه " بفلوس " القوات المسلحة يعنى مقدما الاستعداد للاستغناء عن تأثير الأهرام فى الرأى العام، وأظنكم لستم مستعدين لذلك مثلنا تماما، وانتهى الحديث، وأتذكر أن ذراع المشير اصطدمت - وهو ينهض لمصافحتنا مودعا - بزجاجة مياه فانسكبت على أطباق الطعام . لكننى لم افهم حتى ألان ممن كنا سنأخذ " الفلوس " لو أننا وافقنا، وكيف كان سيمكن تسويتها فى ميزانية الأهرام، وفى موازنة القوات المسلحة،أو الدولة، وهل مثل هذه المسائل تتقرر هكذا أمام أطباق الفول والطعمية، وشرائح الفطير المشلتت.؟

فى طريق العودة عاتبنى المرحوم الأستاذ لبيب مازحا : لماذا رفضت فلوس المشير .؟ أهه كان يبقى خير للأهرام، وبشبشة للزملاء."

هدية العيد :

ومع ذلك، فقد جاءت" الفلوس "، لكنها جاءت إلى بصفة شخصية، وبالتحديد فى شهر أكتوبر التالى .

زارنى فى الأهرام دون موعد ضابط برتبة مقدم يحمل مظروفا سمينا، اتضح فيما بعد أنه يحتوى على مبلغ ٢٥ ألف جنيه، وبطاقة تهنئة بعيد القوات المسلحة، موقعة من المشير محمد حسين طنطاوى،

تساءلت: ما هذا المبلغ.؟ ولماذا.؟ فأخرج إيصالا صادرا من هيئة الشئون المعنوية للقوات المسلحة لتوقيعه بالاستلام، وقال: إن هذا المبلـغ هديـة من الشئون المعنوية بمناسبة عيد ٦ أكتوبر، وأعطانى إيصالا أخـر لتسـلم جهاز تليفزيون" بلازما "، وعلى الفور أدركت أنـه لا فائـدة مـن الجـدال مع الضابط، فهو مندوب من قيادته.

بعد أن غادر " المقدم" مكتبى اتصلت فـورا بـالمرحوم لبيـب السـباعى رئـيس مجلـس الإدارة، فعلمـت أن هـذا المقـدم زاره فى مكتبـة فى الطـابق العاشر قبل أن يزورنى، وتشاورنا حول مـا الـذى يجـب أن نفعلـه لـرد هـذا المبلغ، واتفقنا أن نقبل" التليفزيون" من باب اللياقة، وكان رأى لبيـب أنهـم لن يقبلوا منا رد المبلغ، وان علينا أن نجد طريقـة لعـدم " أخـذه "، دون أن نرده لهم، فاقترحت عليه أن نحاول رده أولا، فان قبلوه فبهـا ونعمـت، وإن لم يقبلوا استعادته، فعندها نفكر فى طريقة أخرى، وفى المسـاء التـالى ذهبنـا - لبيب وأنا - إلى اللواء إسماعيل عـتمان فى مكتبـه، فـرفض اسـترداد المبلـغ رفضا باتا، وقال أن المشير سوف يعتبر ذلك إهانة شخصية.

فى طريق العـودة اتفقنـا -لبيـب وأنـا - عـلى التـبرع بـالمبلغ كـاملا للأعمال الخيرية، ومن جانبى فقد تبرعت بـه لجمعيـة " نحـن مـدينون لمصر " إيداعا فى حسابها رقـم ٥٥٥٥٥٧٣٩٣٢ بالبنـك العـربى الإفريقـى، فرع مصر الجديدة، الواقع بشارع كليوباترا، بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١١.

أزمة ترشيح المشير للرئاسة :

وعلى ذكر تدخل المشير شخصيا، فقد كـان هـو محـور الأزمـة الكبـيرة التى أدت إلى القطيعة النهائية بينـى، وبـين اللـواء إسـماعيل عـتمان، حتـى

خرج من منصبه كرئيس لهيئة الشئون المعنوية للقوات المسلحة»، فلربما يتذكر البعض أن حملة ظهرت من المجهول تحت اسم حملة ترشيح المشير رئيسا للجمهورية، وأن ملصقات هذه الحملة ظهرت بكثافة فى الإسكندرية على نحو مفاجئ، وبينما هذه الحملة تجرى قدمت الزميلة ليلى مصطفى - المحررة بالقسم العسكرى - تقريرا ينفى صلة المشير شخصيا، أو أحد من قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة بهذه الحملة، بل وينفى علمهم بمنظميها، وأعضائها، وقد رأيت أن هذا خبرا جيدا جدا، لأنه يرفع عن العسكريين مظنة الحرص على البقاء فى السلطة، ولو بالتحايل عن طريق ترشيح أحد منهم لرئاسة الدولة بعد أن بلغ التناقض مع شباب الثورة مداه، فقررت إبرازه فى الصفحة الأولى، وإذا بالنيران تشتعل بمجرد نزول الأهرام إلى الأسواق، لأن نفى تأييد هذه الحملة، أو حتى العلم بشخصيات منظميها، أغضب هؤلاء على ما يبدو.

اتصلت بى الزميلة أولا لتبلغنى أن اللواء "عتمان" غاضب منها بشدة، وأنه وجه إليها تهديدا صريحا بمحاكمتها عسكريا ما لم تقل له من هو مصدر الخبر، وكانت قد أبلغتنى من قبل بمصدرها، ولكنها طلبت منى عدم إبلاغ اللواء "عتمان" به، وما هى إلا دقائق حتى اتصل "عتمان"، وكل ما يهمه هو معرفة من هو المصدر، وبالطبع أجبته الإجابة الصحيحة فى مثل هذه الحالات دون كذب، ودون أن أخبره بالمصدر : فقلت: إننى لا يصح أن اسأل الزميلة عن مصدرها، مادمت أثق بها، ومادامت معتمدة لديكم كمحررة عسكرية، إلا إذا تطوعت هى بإبلاغى، ولا يصح أيضا طبقا للقانون أن أخبرك به، فاخذ يحتد قائلا: إذن اسألها، واعرف لنا المصدر. فقلت يا سيادة اللواء : الأجدى من هذا أن تقول لى إن الخبر كاذب، فان لم يكن كذلك، فالمؤكد أن المصدر هو أحدكم فى القوات المسلحة، فقال: هذا ما يريد المشير

معرفته، لأن الحديث حول حملة ترشيحه دار بينى وبينه فقط، ولم يكن معنا ثالث، فكيف وصل الخبر إلى ليلى ؟

قلت هذا ما ليس له به علم، ولكن ما يهمنى أن الزميلة لم تكذب على صحيفتها، فقال إذن نحن لا نريد التعامل معها، وسنحاكمها عسكريا، فقلت : أنتم لا تريدون التعامل معها فهذا حقكم، ولكنى من جانبى لن أنقلها إلى قسم آخر، ولن ألغى تفويضها كمندوبة عسكرية إلا بعد أن تخطرونى كتابة بأنكم لا تريدون التعامل معها، أو بالعرف الصحفى تسحبون بطاقة اعتمادها لديكم لأن هذا حقكم قانونا، وأما مسالة محاكمتها عسكريا فأظن أنه ليس من مصلحة أحد أن يصل التصعيد إلى هذا الحد، وأنا متأكد أنكم ستشاركوننى هذا الرأى بعد أن يهدأ الجميع.

ما الذى اغضب المشير و"عتمان" من تسرب خبر الحديث الذى قال "عتمان" أنه دار بينه وبين المشير فقط حول حملة ترشيح المشير.؟

وكان يقصد أن المشير اتفق معه على أن ينفى الصلة بهذه الحملة، إذا هى أدت إلى رد فعل عنيف معادٍ من الرأى العام، وهو ما لم يكن قد ظهر بقوة بعد، ولكن مصدرنا تسرع فى تسريب النفى، والأرجح لدى الآن أنه علم بالخطة من اللواء عتمان شخصياً.

هل كان التسريب متعمدا فى إطار الصراع بين بعض قادة المجلس الأعلى حول الطموح السياسى للبعض.؟ ولذلك كان المشير و"عتمان" يريدان أن يعرفا المصدر لكى يحددا من مع طنطاوى، ومن هو ضده.؟ وهل كان النفى هو خطة تمويه لتغطية طموح سياسى قد يكون راود المشير فى لحظة ما، وأراد عن طريق "عتمان" جس نبض الرأى العام بإطلاق هذه الحملة.؟ أم كانت المسالة كلها مناورة لقطع الطريق على

طموح الفريق "سامى عنان"، رئيس الأركان الذى اعترف – فـيما بعـد – بأنه كان يرغب فى الترشح للرئاسة بالتفـاهم مـع قـوى سياسـية بعينهـا، لكن المشير هو الذى حال دون ذلك.

إجابات هذه الأسئلة ليست عندى يقينا، ولـذلك أتركهـا بـلا إجابـة، ولكن حدة" إسماعيل عـتمان"، وإلحاحـه عـلى معرفـة المصـدر - بغـض النظر عما إذا كان الخبر صحيحا أم لا - يوضـحان أن فى الأمـر سرا، وأمـا تهديده بمحاكمة الزميلة عسكريا بعد أن فشل فى معرفة المصـدر لإبـلاغ المشير به فيوضح أنه كان يبحث عن طريق لحفـظ مـاء الوجـه أمـامى، وعلى كل حال فقد بقيت الزميلة فى مكانها حتى تركت إنا رئاسة تحرير الأهرام، وأقيل "عتمان" بقرار مـن المشـير نفسـه، ثـم أحيـل "طنطـاوى" وعنان معا إلى التقاعد فى ذلك المشهد الذى يذكره الجميع.

لكن السؤال الأهم : الم يقترح الأستاذ هيكل فى حـديث إلى الأهـرام على المشير أن يتحمل مسئوليته كاملة، ويتـولى رسـميا منصـب الـرئيس المؤقت للجمهورية، ويقود مرحلة انتقاليـة تفـتح خلالهـا كـل الملفـات، ليأتى بعد ذلك من سيأتى على بينة، وبعد أن يكون الشعب كله قد اطلع على الحقائق.؟ فلماذا رفض المشير اقتراح هيكل وغيره آنذاك، ولماذا عاد يفكر بعد فوات الأوان فى الترشح للرئاسة سرا بينه وبين عتمان .؟ سـؤال لا إجابة علية سوى إدمان الوصول متأخرا.

تسريب ضد ٦ ابريل والإخوان :

استمرارا لسياسة المجلس الأعلى فى تصنيف المصريين ما بـين الـذين يعملون بأجندات خارجية، وبالتالى يعارضـون المجلـس، وبـين الـوطنيين المخلصين الـذين يؤيـدون المجلـس، سرب إلينـا تقريـر يقـول إن إحـدى

الحركات الشبابية المعروفة بمعارضتها للمجلس على طول الخط تشغل ٢٢ غرفة بالطابق السابع بفندق شيراتون القاهرة، وأن هذه الغرف مخصصة لإقامة أعضائها القياديين بالتبادل، لتسهيل مهمتهم فى التحريض على التظاهر، والمشاركة فيه، بحيث يستطيعون اخذ قسط من الراحة، وتغيير ملابسهم بالتناوب، فضلا عن ذلك فقد خصصت لهم غرفة اجتماعات يتلقون فيها محاضرات، وتدريبات على التعامل مع الموقف الحالى، ومستجداته بحيث لا يتركون "البلد" تهدأ على حد تعبير التقرير الذى أضاف أن الأجهزة المعنية ترصد كل تحركاتهم، وتعرف الجهة التى تدفع النفقات الباهظة هذه، وتعرف أسماء المدربين والملقنين، وطلب إلينا نشر التقرير، دون أن نسمى الحركة التى قيل إنها ٦ ابريل .

قلت لمن سرب إلى هذه المعلومات، والله هذه معلومات قيمة وخطيرة بأى مقياس صحفى، وأرحب بنشرها بالأسماء، والأرقام بشرط واحد هو ذكر مصدر هذا التقرير، وإلا فان مصداقية الأهرام هى التى ستكون فى خطر بالغ، ولكن الرجل رفض ذكر المصدر، "لأن هذا ليس وقت الظهور فى الصورة" فكان ردى هو أننى أحترم حساباتكم، وأتوقع أن تحترموا حساباتى أيضا، وأضفت إننى لا أكذبك ولا أصدقك، ولكن نشر تقرير إخبارى على مسئولية الصحيفة شئ، ونشر أية معلومة بقلم كاتب على أنه سمع " كذا أو كيت " شئ آخر. بعد أيام نشرت هذه المعلومات فى عمود لأحد كبار الكتاب فى عموده بصحيفة الأخبار دون ذكر اسم حركة ٦ ابريل .

وحتى كتابة سطور هذا الكتاب، لم تعلن أية جهة رسمية فى مصر حقيقة هذه القصة، كما لم تحدد الجهة التى كانت تتولى التمويل.

أيام قليلة مرت، ليسرب إلينا تقرير يتهم جماعة الإخـوان المسـلمين صراحة بأنها هى التـى أحرقـت أقسـام الشرطة فى الأيـام الأولى للثـورة، وفـق خطـة موضـوعة سـلفا، وطلـب إلينـا نشره، وكـان ردى هـو الـرد السابق نفسه، فلتتحمل الجهة المسربة لهذا التقرير مسئوليته علنـا، وفى مقدمة الخبر، وإلا فلن ينشر، ليس دفاعا عن الإخوان، ولكن دفاعـا عـن الأهرام والمهنة، ثم أضفت ضاحكا: إذا كنتم خائفين من الإخوان، ومن ٦ إبريل، فلم تورطون الأهرام معهم.؟

وعلى ذكر اختصام المجلس الأعلى لبعض الحركات الشـبابية، فـنحن نعـرف أن اللـواء "حسـن الروينـى" قائـد المنطقـة العسـكرية المركزيـة السابق، كان قد اتهم حركة ٦ابريل علنا أنها تتلقى تمـويلا مـن الخـارج، بعد فترة طويلة من التلميح دون التصريح، والإيعـاز للصـحف القوميـة باختصام الحركة والتعتيم عليها، لذا فقد غضب علينا أشد الغضـب مـن ورود تقريـر بموقـف الحركـة فى إحـدى المناسـبات فى الصـفحة الأولى، والذى أبلغنى بهذا الغضب هذه المرة كان الأستاذ لبيب السباعى، الذى يبـدو أنهـم لجـأوا إليـه بعـد أن طلبـوا منـى ذلـك أكـثر مـن مـرة دون استجابة من جانبى، وعندما سألت الأستاذ السـباعى : هـل هنـاك خطـأ مهنى فيما نشر، أجاب: لا، قلت: هذا يكفى.

***

بعد جمعة التطهير فى ٢٦ مايو كانـت الأحـداث قـد هـدأت نسـبيا، وتحركت التحقيقات مع الرئيس السابق، وبدا أن هناك فرصة لاسـتعادة الثقة بين الشباب وبين المجلس الأعـلى، وبـدت الاسـتعدادات لحفـلات تخرج طلاب الكليات العسكرية، وكان الرأى إن هـذه الحفـلات سـتوفر مناسبات غير مفتعلـة للمشـير وقـادة المجلـس الأعـلى للاتصـال بـالرأى

العام، ويمكن توظيفها فى استعادة الثقة، وتجاوز ثورة الشك فى نيات القيادة العسكرية التى كانت قد اندلعت بسبب " التباطؤ والتواطؤ " فى محاكمة مبارك. ولان عام ٢٠١١ يمثل الذكرى المائتين لإنشاء الكلية الحربية، فقد كانت هذه مناسبة ساقها القدر للمشير والمجلس الأعلى إذا أحسن استغلالها.

رأينا فى الأهرام أن نصدر ملحقا خاصا حول هذه المناسبة، على أن تكون الرسالة الأولى لهذا الملحق هو تأكيد انتماء وولاء " العسكرية " المصرية لمصر الوطن والشعب والثقافة، واتفقنا مع عدد من كبار كتاب مصر على الكتابة فى هذا الملحق، كل من زاوية معينة، واستجاب هؤلاء الأساتذة الكرام مشكورين، بكل الترحاب، فقد كتب الأستاذ "جمال الغيطانى" مقالا حول قيم الوطنية لدى العسكرية المصرية منذ الفراعنة، وكتب الأستاذ "يوسف القعيد" عن الساسة القادمين من صفوف القوات المسلحة فى تاريخ مصر، وكتب الأستاذ "عبده مباشر" عن حروب مصر فى العصر الحديث، واختار الأستاذ "محمد حربى" أن يكتب عن أرباب السيف والقلم من الشعراء والكتاب الذين خرجوا من صفوف الضباط .. الخ.

وفيما كنا نستعد لإصدار الملحق، إذا بالموقف يضطرب من جديد، ونجد أنفسنا أمام جمعة ٨ يوليو التى تركزت حول مطلب التغيير الحكومى بعد أن تكاثرت الأدلة على سلب المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطات حكومة شرف، وعلى الإسراع بمحاكمة الرئيس السابق وعلانية المحاكمة، وكالعادة تباطأ المجلس الأعلى، ورد على الشباب بحملات مضادة استمرارا لحالة الإنكار التى دأب عليها، وعاد الصدع إلى الاتساع مرة أخرى، ولم يكن من المستساغ والحال هذه إصدار الملحق الذى خططنا له، فالرأى

العام يغلى، فإذا أصدرناه سوف نكون كمـن يرفـع عقيرتـه بالغنـاء فى مـأتم عزيز القوم، فقررنا تأجيل الإصـدار إلى عيـد القـوات المسـلحة فى ٦ أكتـوبر، واتفقنا مع الأساتذة الكتاب، والزملاء المحررين على ذلك، ولكن أكتوبر كـان أسوأ من يوليو من حيث العلاقة بين الشباب والمجلس الأعلى، فقد كنا عـلى أبواب مآسى "ماسبيرو"، وشارع" محمد محمود" وشـارع" مجلـس الـوزراء"، صحيح أن أحداً لم يكن يتوقع هذه المآسى، ولكن الشارع كان يغلى.

كل هذه الكوارث تولدت من إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة خريطـة طريـق تنتهـى بتسـليم السـلطة إلى رئـيس مـدنى منتخـب فى منتصف ٢٠١٣، أى أن الفترة الانتقاليـة التـى حـددت فى البدايـة بسـتة أشهر سوف تمتد إلى عامين، يظل فيها المجلس الأعـلى للقـوات المسـلحة يدير شئون البلاد بطريقته التى أصبحت عبئا على الجميع وليس حسب الطريقة التى دعا إليهـا هيكـل وغـيره بعـد تنحـى مبـارك مبـاشرة، ثـم جاءت وثيقة "السلمى " لتضع الإخوان المسلمين والجماعات السلفية فى مواجهة تكسير عظام مع المجلس الأعلى، ودخلت الثورة والـبلاد حكامـا ومحكومين فى نفق حالك الإظلام، ولم يعـد هنـاك مخـرج سـوى اختـزال الفترة الانتقالية، وسحب وثيقة " السلمى ".

الأهرام "وحشة جدا" :

أما وثيقة السلمى فقد تركت لتموت حتف أنفها، وسنعود إليهـا فى فصل لاحق، وأمـا اختـزال الفـترة الانتقاليـة، فقـد احتـاج إلى بيـان عـلى الهواء مـن المشـير نفسـه ألقـاه فى سـاعة متـأخرة مـن ليلـة الثلاثـاء ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، وفيه جرى المشير أو من كتب له بيانه على نهـج الـرئيس

السابق، إذ خلط عملا صالحا بأخر سيئا، فقد أعلن اختزال الفترة الانتقالية إلى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢، ولكنه اقترح إجراء استفتاء عام على بقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولذا ثارت ثائرة الجموع فى التحرير، الذين كان الشك قد تمكن من قلوبهم - عن وجه حق- فى نيات القيادة العسكرية، بما أن وثيقة السلمى فى مادتها التاسعة والعاشرة كانت تجعل القوات المسلحة فوق جميع السلطات والقوانين، على الرغم من أنها فرع من فروع السلطة التنفيذية ..

ردت هذه الجموع الهادرة على بيان "طنطاوى" بهتافات رافضة: يا مشير يا مشير الشرعية فى التحرير .. يسقط ..يسقط حكم العسكر.

فى صبيحة اليوم التالى صدرت الأهرام تقدم الأحداث كما وقعت بالضبط، وكان السطر الثالث وعناوين الصفحة الأولى يقول بالنص : الميدان يرفض البيان والجماهير تهتف : "يا مشير الشرعية فى التحرير".

بعد ثلاثة أيام، أى فى يوم السبت، وكان بيان المشير كما اشرنا قد أذيع ليلة الثلاثاء، وصدرت الأهرام بهذا العنوان. يوم الأربعاء، استدعيت إلى لقاء فى المجلس الأعلى انعقد فى هيئة الشئون المعنوية، وحضره من أعضاء المجلس اللواءان" الملا" و"عتمان"، وكان هناك من الصحفيين والشخصيات العامة المهندس" نجيب ساويرس"، والمهندس "صلاح دياب"، والسيد "محمد أمين"، والدكتورة "هالة سرحان"، والأستاذ "ياسر رزق" والأستاذ "محمود نافع"، وكان حديث اللواءين كله مركزا على " سوء تقديم الإعلام مسموعا ومرئيا ومطبوعا " للمجلس الأعلى ولسياساته، وكيف أن هذا يضر بالوطن نفسه، وأن أعضاء المجلس يشعرون بالظلم، ويخشون من انفلات الغضب فى صفوف الضباط وهم يرون قادتهم يهانون من المدنيين .. الخ.

انتهى اللقاء العام، وبدأ لقاء خاص بينى وبـين اللـواء "مختـار المـلا" شهده الزميل "ياسر رزق"، قال الملا : يا أستاذ حماد لقد كانـت الأهـرام يوم الأربعاء " وحشة " جدا .. قلت لماذا.؟ هل كذبنا فى شئ .؟ أنا اعرف انـك تقصـد العنـوان الثالـث فى الصـفحة الأولى، قـال نعـم، وغـيره مـن العناوين والموضوعات. هنا تدخل الأستاذ" يـاسر رزق" قـائلا يـا سـيادة اللواء دعنى أشرح لك ظروف الأهرام.. فالأهرام فيه تياران متصـارعان .. تيار شديد الثورية، وتيار شـديد الرجعيـة، وقبـل أن أواصـل حـديثى رد اللواء "الملا" على الأستاذ ياسر بقوله: إننـى أتحـدث إلى رئـيس التحريـر، بمعنى أن رئيس التحرير عليه أن يفـرض رأيـه المنحـاز للمجلـس الأعـلى للقوات المسلحة، فقلـت يـا سـيادة اللـواء رئـيس التحريـر لـيس ملزمـا بسوى المهنية، فهل قلنا شيئا لم يحدث، أو أبرزنا شيئا لم يكـن بـارزا، ثـم قلت ضاحكا:، لماذا لا تقول لياسر مثـل هـذا الكـلام .؟ فالأخبـار لم تكـن أقل سخونة من الأهرام فى هذا اليوم، بل إن التليفزيون المصرى نقـل رد فعل الميدان حركة، حركة، وهتافا، هتافا، فلماذا تحرمون على الأهرام ما تحلـون لغـيره، فتـدخل اللـواء عـتمان قـائلا : "قنـاة النيـل للأخبـار دى حكايتها حكاية"، أما اللواء الملا فعقب عـلى ردى بـالقول : ولكـن هـذه هى الأهرام، بمعنى أنهم يمكن أن يقبلوا من الآخرين ما لا يقبلونـه مـن الأهرام، فقلت : وهـل أصـبحت الأهـرام هـى الأهـرام إلا بالصـدق مـع القارئ .؟ فإذا لم يجد القارئ فى الأهرام مـا يـراه أمامـه عـلى الشاشـات، وما يقرأه فى الصحف الأخرى فـماذا يبقـى مـن الأهـرام .؟ إننـا جميعـا سنكون خاسرين ..

المفارقة أننى فى ذلك اليوم الذى وصف فيه اللواء الملا الأهرام بأنها " وحشة جدا " .. كنت أتلقى تهانى جميع الحاضرين على توازن الأهـرام وشجاعتها.. وقيادتها لبقية الصحف من حيث التوازن المهنى الدقيق.

لم تغير الأهـرام سياسـتها التحريريـة، ولم تتوقـف ضغوط المجلـس الأعلى.. فابلغنى اللواء "عتمان" أن المشير لم يعد يقرأ الأهرام، وأنـه هـو نفسه لم يعد يقرأها لأنه "يجـد فيهـا يوميـا شـيئا يصـيبه بـالغم .. إن لم يكن خبرا فمقالا."

بـالطبع كـان غضـب " عـتمان " مـن الأهـرام - تعبـيرا عـن غضـب المجلس الأعلى - يبلغ أولا بأول للمندوبين العسكريين للصحيفة، واعتاد الزميل ممـدوح شـعبان رئـيس القسـم أن يبلغنـى أولا بـأول بـالموقف، ويعقب دائما بان يرد عليهم بأنـه لابـد مـن التـوازن فى تغطيـة الأهـرام للأحداث حرصا على مصداقيتها، ولابد من الافتراض أن شـعبان وزمـلاءه المحـررين العسـكريين كـانوا يحكـون للـزملاء كـل مـا يجـرى .. فتـزداد المقاومة للإصلاح داخل الأهرام، استنادا لذلك " الغضب العسكرى " من رئيس التحرير.

لم تكن الخلافات مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة حول ما ينشر فى الأهرام مقصورة فقط على الآراء التى تنتقـد سياسـاته، أو عـلى نشر الأخبار التى تعكس وجهات النظر والمواقف الأخـرى، ولكنـى اكتشـفت أنـة يتبنـى مجموعـة بعينهـا مـن شـباب الثـورة وتنظـيماتهم، ويحـاول فرضـهم عـلى الـرأى العـام مـن خـلال الأهـرام، كـما كـان يـوحى دائمـا بالاهتمام بوقفات ائتلاف روكسى، وكنا قد استجبنا لهؤلاء الشباب عندما كـانوا موجـودين مـع الآخـرين، واستضـفناهم فى نـدوات، ونشرـنا لهـم تصريحات وتحذيرات، ولكن واحدا منهم بالذات دأب عـلى التـدخل فى

كل صغيرة وكبيرة فى عمل مندوبينا، ثم تحول بعد ذلك إلى تقديم الشكاوى ضد الأهرام، وضد رئيس تحريرها إلى المجلس الأعلى، وكان الذى يحدثنى باستمرار للتوصية على هذا الثائر اللواء "العصار"، إلى أن فوجئت بمظروف مرسل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة باسمى شخصيا على أن لا يفتح إلا بمعرفتى، ووجدت داخله شكوى من أننى كرست الأهرام لأعداء مصر، وأننى لا أنشر شيئا عن الوطنيين من الثوار أمثاله الذين يؤيدون المجلس الأعلى، ويعترفون بفضله على الثورة، وجاء اسمه فى الترتيب الأول لقائمة تضم ١٢ اسما كنت أعرفهم.

على الفور اتصلت هاتفيا بأربعة منهم، فأقسموا جميعا أن لا علم لهم بهذه الشكوى، ولم أتصل بالباقين لان الأسماء ذكرت دون توقيعات، فقد استنتجت أن "الثائر" وضع هذه الأسماء زورا وبهتانا، واتصلت بالسيد اللواء الذى أرسل إلى الشكوى، فشكرته، وأبلغته بما حدث، واعتبرت الموضوع منتهيا، إلى أن جاءنى بعد أيام زميل لا صلة له بالموضوع من قريب، أو بعيد ليبلغنى أن الجنرالات غاضبون منى لأنهم أرسلوا إلى شكوى فاتصلت بأسماء وردت فيها، وسألته لماذا هم غاضبون.؟ وقد تبين أن الشكوى كيدية ومزورة، فقال إن سبب غضبهم هو أن الشباب عرفوا أنهم أرسلوا لك الشكوى بدلا من أن يضغطوا عليك فقلت إن مجرد إرسالها نوع من الضغط، وإبلاغك أنت بما حدث هو أيضا بمثابة ضغط.

***

لم تكن القطيعة قد حدثت بينى وبين اللواء "إسماعيل عتمان" حين اتصل بى ذات مساء متأخر فى منزلى ليبلغنى بأنهم يريدون عودة الأستاذ" أسامة سرايا" رئيس تحرير الأهرام "قبلى " لكتابة عمود يومى

فى الأهرام، وفى حقيقة الأمر فقد كانت هـذه مفاجـأة مذهلـة لى، فمـن الناحية الإنسانية ليس هناك خلاف بينـى وبـين الأسـتاذ "أسـامة سرايـا" وقد كانت خلافاتنا قبـل وبعـد توليـه رئاسـة التحريـر، وقبـل وفى أثنـاء وجودى فى موقع رئيس تحرير الأهرام سياسية، ومهنية .

وكان الأستاذ "سرايا" قد بدأ كتابة عمود يـومى فى الصـفحة الأخـيرة قبل يوم واحد من خروجه من المنصب، وحلولى محله، واقترحـت عليـه من باب - حق الزمالة - أن يعلن هو بنفسه أنـه فى أجـازة للراحـة مـن عناء المرحلة السابقة، ومن ثم فسوف يتوقف مؤقتا عـن الكتابـة، عـلى أن يعود لكتابة مقال أسبوعى فى صفحة الرأى، بدلا من عمود الصـفحة الأخيرة، الذى كان بقـاءه يعنـى امتيـازا لرجـل وقـف ضـد الثـورة التـى أطاحت به، وطالب فى لقاء مـع نائـب رئـيس الجمهوريـة وقتهـا اللـواء "عمر سليمان" أمام زملائه من رؤساء التحريـر بـإنزال " قـوات خاصـة " لتفريق المتظاهرين " بدلا من الدبابات التى لا تخيـف أحـدا عـلى حـد قوله، ولكنه رفض هذا الاقتراح، فاضطررت إلى إلغاء العمـود، وأصر هـو على رفض المقال الأسبوعى، مع ما كان فى ذلك من مخاطرة من جـانبى، لكننى وقتها قلت لنفسى، فلنبق على احترامنا لتقاليد الأهرام.

أبلغت اللواء "عتمان" بذلك كله، وأضفت أن الوقت قد فات لعودة الأستاذ "سرايا" سواء بعمود أو مقال .. لأنه ضيع فرصة إعطـاء الأولويـة لتقاليد الأهرام على مقتضيات الثورة، ولأن الرجل أصبح فى نظـر غالبيـة القراء، والرأى العام رمزا من رموز مرحلة حسنى مبارك وجـمال مبـارك، فان فى عودته للكتابة رسالة بانتصار الثورة المضـادة فى الأهـرام، وبـأنكم انتم الذين ضغطتم على رئـيس التحريـر لإعادتـه إلى صـفحات الأهـرام، ولكل ذلك أقول لك بكل الود يا سيادة اللواء إننى آسف .. لن أسـتطيع

أن أخاطر بإغضاب القراء بعودة سرايا بعد انقطاعه، وبعد أن استعدنا ثقتهم، وعادت الأهرام لتحتل المكانة الأولى بين الصحف توزيعا منذ يوم ٢٣ مايو ٢٠١٢، ووجهت الجمعية العمومية للمؤسسة شكراً مثبتاً فى محضر اجتماعها فى شهر يونيو إلى رئيس التحرير على هذا الإنجاز، وكانت قد نزلت إلى المرتبة الثالثة وأحيانا الرابعة.

بعد عدة أيام كان الأستاذ" لبيب السباعى" رئيس مجلس الإدارة خلالها فى زيارة ايطاليا، طلبنى الرجل - بعد عودته هاتفيا – ليبلغنى أن الجماعة يريدون أن يعود الأستاذ "سرايا" للكتابة فى الأهرام .. فقلت: تعلم يا أستاذ لبيب أننا اتفقنا على عدم حدوث خلافات بيننا، وقرانا على ذلك الفاتحة فى مكتبك من أجل مصلحة الأهرام، ولكن هذه المرة لا .. وألف لا، إذ ماذا يبقى لنا من دور فى الأهرام إذا كان اللواء "عتمان"، أو غيره من السادة اللواءات لا يحترم الموانع الموضوعية من عودة الأستاذ "أسامة" للكتابة فى الأهرام.؟ وعلى أية حال أتمنى أن لا تكون قد تعهدت بشئ، وتوقف الحديث عند هذا الحد.

بعدها أحيل الأستاذ لبيب" للتقاعد لبلوغه سن الخامسة والستين، وكانت القطيعة قد بدأت مع اللواء "عتمان" بسبب رفض الكشف له عن مصدر الزميلة الصحفية فى قصة حملة ترشيح المشير للرئاسة على نحو ما ذكرت قبلا، وإذ به فى ليلة الرابع عشر من يناير ٢٠١٢ يعود للاتصال بى بعد شهرين من القطيعة .. ليطلب مرة أخرى عودة "أسامة سرايا للكتابة" " بحجة " إننى قلت للأستاذ "سرايا" أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الذى طلب منى منعه من الكتابة .. باختصار قلت للواء "عتمان" .. أن هذا كله لم يحدث.. ولن يعود الأستاذ "سرايا" للكتابة، طالما أنا رئيس تحرير للأهرام، إلا عندما تصبح الحياة السياسية

مؤهلة للتسامح مع كل الفلول، وأضفت، عموما فـإننى أفكـر جـديا فى ترك موقعى ..لأن الإصلاح فى الأهرام مستحيل فى هذه الظـروف التـى لا تسـاندون فيهـا الإصـلاح .. بـل عـلى العكـس تريـدون أن تفرضـوا عـلى الأهرام قيود ا لا تفرضونها على بقية الصحف القوميـة، ولا حتـى عـلى التليفزيون الرسمى للدولة التـى تحكمونهـا، وكـان تفكـيرى، وإنـا أقـول ذلك أنه إذا فرضت القيود على الصحف الأخـرى، فـالأهرام التـى كانـت يوما واحدة من أكبر عشر صحف فى العالم رغم " شـمولية " نظـام عبـد الناصر، بفضل عبقرية هيكل، لا يستساغ أن تخضـع لقيـود وأمزجـة ١٩ جنرالا بعضهم يصـف الـبعض الآخـر بأنـة (----)، وهـذا مـا سـمعته فى أروقة الكلية الحربيـة مـن اللـواء "الروينـى" فى وصـف احـد اللـواءات، وعذرا لأنى لا أستطيع إيراد الوصف، لكنه تعبير دارج فى وصف الشخص بطئ الفهم ..أو من لا يفهم بتاتاً، بالطبع فلن أذكر اسم اللواء الموصوف على لسان الروينى بهذا الوصف.

وصلت إلى لحظة أستميح القـراء فيهـا عـذرا فى الإشـارة إلى الحملـة التـى اسـتمرت ضـد الأهـرام، وضـد المؤلـف " بالاسـم " فى تلـك القنـاة التليفزيونية لصاحبها "الظاهرة" غير الحميدة، فقـد اعتـاد ذلـك الرجـل - طوال الفترة التى نتحـدث عنهـا - أن يتهمنـى بالماسـونية، وأن يوجـه على الهواء الإنذار، تلو الإنذار سواء أكان يتحدث وحده، أم يتحدث مـع ضيوف بعضهم مـن محـررى الأهـرام إلى "عبـد العظـيم حـماد" رئـيس تحرير الأهرام، ويهدده باحتلال الجريدة، وإلقائه فى الشارع مـن نافـذة مكتبه.. لأن "حماد" يعادى المجلس العسـكرى، وجعـل الأهـرام يعـادى المجلس، ومن ثم يعادى مصر كلها حسب رأيه، وكان كثيرون يطالبوننى

بالرد عليه، لكننى كنت مقتنعا أنه لا حاجة بى لمثـل هـذا الـرد، ولازلـت مقتنعا بذلك.

تدخلات رئيس التحرير :

سوف يتساءل البعض، ومنهم زملاء فى الأهرام : هـل تـدعى أنـك لم تتدخل مطلقا للحد من الهجوم على المجلس العسكرى.؟

والإجابة هى إننى لا أدعى ذلك، وقد تـدخلت بالفعـل فى العديـد مـن المناسبات كما ذكرت آنفا فى حالة شـطط كـل مـن الأسـتاذ "أسـامة غيـث"، و"عبد الرحمن يوسف. وقد كان كثـيرون يفعلـون مـثلهما، فيـترك احـدهم الحجة والمعلومات، ويدأب على وصـف أعضـاء المجلـس الأعـلى "بجـنرالات الشؤم والعار".. فكان لابد فى نظرى من التفريق بين التحليل السياسى، وبـين السباب، كما أننـى أقمـت سـدا منيعـا ضـد هوايـة اتهـام أحـد دون دليـل، فقررت عدم نشر أية أخبار عن بلاغات تقدم إلى النائب العام فى ذمة أحـد، أو كرامته ما لم يقرر النائب العام التحقيق فيها. وكذلك حاولت قدر الجهـد عدم الانجرار وراء إثارة الفوضويين، والمهيجين فى ميدان التحرير، وأذكر هنـا مثالين، الأول كان بطله الزميل "محمد على" الذى كـان مسـئولا مناوبـا عـن الطبعة الثالثـة ليلـة ٨ ابريـل، وأيقظنـى فى السـاعة الرابعـة فجـرا، ليطلـب موافقتى على إصدار طبعة رابعة، لأن دبابات الجيش ترتكـب الآن مذبحـة جماعية ضد الثوار فى ميـدان التحريـر، فرجوتـه أن يهـدأ قلـيلا، وان يعـاود الاتصـال بمنـدوب آخـر، فـان لم يجـد فليحـاول الاتصـال بأحـد معارفـه فى الميدان، إذا كان هناك أحد منهم. ومن جانبى اتصلت بالزميل "وائل الليثـى " الذى كنت أعلم أنه متواجـد بالميـدان دون أن يكـون مكلفـا بعمـل، كـما

اتصلت بغرفة العمليات فى المركز ٦٦ التابع للقوات المسلحة، وتبين أن شيئا من ذلك لم يحدث، وان كان قد حدث اعتداء بالضرب من الشرطة العسكرية، على عدد من الشباب " للقبض عليهم، والتحفظ عليهم فى المتحف، ثم أطلق سراحهم فيما بعد.

مثال ثان : تلقينا تقريرا من مكتب الإسكندرية موثق بصور مستندات الشحن، والتحفظ، ورقم الرصيف الذى أنزلت فيه الشحنة،واسم السفينة الحاملة للشحنة، وخط سيرها، ويفيد التقرير ضبط حاويتين قادمتين باسم "أحمد عز" للحديد، ولكنهما تحتويان على أسلحة ومتفجرات، ومواد تصنيع للقنابل، إلا أن هذه الشحنة وصلت بعد تنحى مبارك، وكما قيل فى التقرير فقد استورد عز هذه الأسلحة لتوزيعها على "مليشيات " الحزب الوطنى لإبادة المتظاهرين، دون أن تظهر الدولة فى الصورة.

تحمس زملاء كثيرون للانفراد بهذه الخبطة الصحفية الكبرى، لدرجة أن بعضهم أشار بوقف الطبعة الأولى، لكى لا ننتظر حتى الطبعة الثانية لننشر هذا الانفراد الهائل، وكنا فى حوالى السادسة مساءا، ولكننى - وأمام الجميع - تشككت فى صحة التقرير رغم كل المستندات، إذ ما الذى يدعو "عز " إلى تبديد هذا الوقت الطويل فى استيراد أسلحة من الخارج .؟ بينما كان يمكنه الحصول عليها من الداخل سواء من السوق السوداء، أو من رجال مبارك الأب والابن فى أجهزة تابعة لهما، فقد كان مبارك لما يزل رئيسا حين تم التعاقد على الشحنة.

وكان على أن احصل على ما يثبت أن شكوكى فى محلها حتى لا أتهم بأننى من الفلول، واتصلت بالمركز ٦٦، ولم تكن لديه أية معلومات عن

هذه الشحنة رغم أن التقرير الذى وصلنا من الإسكندرية يفيد بأن القـوات المسلحة هى من قام بالضـبط، والـتحفظ..، وأمليـت المسـئول المنـاوب كـل البيانات الواردة فى التقرير، وعلى الفور أعلنت فى مراكز القـوات المسـلحة " حالة من الطوارئ" ..ومرت الدقائق ثقيلة حتى جاءنى صـوت محـدثى الأول من المركز ٦٦ ليقول لى أن كل المسـتندات سـليمة، ولكـن لـيس هنـاك أيـة قطعة سلاح،أو متفجرات فى الحاويتين، وكل ما هنالك مادة مصهرة للحديـد يمكن أن تستخدم فى صناعة مفرقعات فى المصـانع المخصصـة لـذلك، ولـيس من بينها بالطبع مصانع "عـز"، كـما أن كـل مصـنعى الحديـد يسـتوردونها، وسـيظلون يسـتوردونها، وأن المسـئولين فى المينـاء أبلغـوا القـوات المسـلحة للتأكد من سلامة محتويات الحاويتين من باب الاحتياط، بما أن "أحمد عـز" أصبح الآن فى السجن، والأقوال حوله كثيرة، وطبعا لم ينشر حرف مـن ذلـك التقرير، وهدأت الزوبعة التى كان يمكن أن تتحول إلى إعصار يهدد الأهـرام ذاتها فى مصداقيتها واحترافية محرريها، وقـد يتسـبب فى "حرائـق" سياسـية وأمنية لا حدود لها، بسبب تقرير متسرع، أو متسرب.

كـان دافعـى فى كـل الحـالات السـابقة إلى جانـب المصـداقية المهنيـة، هـو يقينـى بـان الاسـتمرار فى الإثـارة عـلى هـذا النحـو غـير المسـئول هـو الـذى سـيؤدى إلى سـيطرة القـوى المتطرفـة عـلى الثـورة، ثـم السـلطة، فالدولـة ستضـعف، والقـوى المعتدلـة، سـيخفت صـوتها بالتدريج، وهذا ما حدث على كل حـال حـين سـيطر الجنـاح الراديكـالى من السـلفيين، والجنـاح الراديكـالى مـن الشـباب عـلى ميـدان التحريـر، وبقية الميادين فى سائر المدن .

لكن قصة الصراع على الأهرام لا تكتمل إلا بالقصة الموجعة التاليـة: ففى يوم الجمعة الموافق ٢سبتمبر كتبت فى الأهرام مقالا تحت عنوان " الجيش العربى الوحيد أمام إسرائيل " وكان الهدف منه هو إبراز أهميـة الحفاظ على وحدة وكفاءة الجيش المصرى، وعدم السماح بالوقيعة بينه وبين كل من الشعب والثورة، عـلى طريقـة الجيشـين السـورى والليبـى، لأنه يبقى الجيش العربى الوحيـد المتماسـك أمـام إسرائيـل، بعـد تحلـل هذين الجيشين، وتدمير الجـيش العراقـى قـبلهما، وتسـاءلت هـل هـى مجـرد مصـادفة تاريخيـة آم ترتيـب مقصـود أن تنهـار جميـع الجيـوش العربية القريبة من إسرائيل على هذا النحو.؟

بعد صلاة الجمعة فى ذلك اليوم تلقيت اتصالا هاتفيا من احد كبـار أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسـلحة يهنئنـى عـلى المقـال : ويضـيف لعـل شـعب مصرـ " الجربـان " يفهـم . . فقلـت : إن قصـدى أن يفهـم الشعب والجيش معا.. وليس الشعب وحده.. وأتوقع أن يصـفح القـارئ عن عدم ذكر اسم هذا " الجنرال "، نظرا لأن التصريح باسمه يعد خيانة لأمانة الحديث الخاص، وهذا مالا يرتضيه ضـمير الكاتـب، حـين يسـمح مصدر لنفسه بمثل هذا الخطأ فى حـديث ثنـائى، لكـن المهـم هـو دلالـة الوصف على نظرة بعض جنرالات المجلس الأعلى للشعب الذى أنجـبهم، وانفق عليهم، ومنحهم ثقته، وأمواله، وائتمنهم على ثورته.

الفصل الخامس

فارق التوقيت
الجنرالات يصلون متأخرين

"يا عزيزى : نحن فى عمر أجدادكم.. فهل رأيت جدك يتخذ قرارات"

عضو بارز فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لواحد من ابرز قيادات ميدان التحرير.

بداية نلفت النظر إلى أن قائل العبارة السابقة لم يخرج من الصورة تماما بعد قرارات الرئيس محمد مرسى بإحالة المشير طنطاوى، والفريق عنان، والعدد الأكبر من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى التقاعد، وأننا لم نذكر اسمه، ولا اسم من قيلت له هذه العبارة من أصدقائى من قادة ميدان التحرير احتراما لرغبتهما.

وقد قيلت هذه العبارة ردا على ضغوط الكثيرين، ومنهم المؤلف على المجلس الأعلى، والحكومة لاتخاذ موقف حاسم من قطع المواطنين السكك الحديدية، إحتجاجا على تعيين اللواء شرطة عماد شحاتة

ميخائيل محافظا لقنا فى أول حركة تغيير للمحافظين بعد الثورة، لا لشئ إلا لأنه قبطى، ولأن المحافظ السابق مباشرة كان قبطيا أيضا، وكما نذكر، فقد أدت هذه الاحتجاجات إلى منع اللواء ميخائيل من تسلم عمله .

وقد كانت أزمة محافظ قنا هى -فى يقينى - الثقب الأسود الثانى، الذى ابتلع روح الثورة، ولم تكن قد خرجت أصلا من الثقب الأسود الأول: أى الصراع بين الشباب والقوى السياسية من ناحية، وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة حول محاكمة مبارك.

كانت أحداث قنا اختبارا عنيفا للإرادات، والمفاهيم، وللثورة ذاتها، لكنها كانت امتحانا لا ملحق له لهيبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالى لهيبة الدولة فى المرحلة الانتقالية، وكان المجلس والدولة قد سقطا معا من قبل، فى امتحانين أصغر حجما وأقل خطرا هما حادث قطع أذن مواطن قبطى فى مدينة قنا أيضا، وحادث إحراق كنيسة سول بأطفيح فى أواخر فبراير وأوائل مارس عام ٢٠١١.

(دون دفاع قانونى أو أخلاقى عن مسلك ضباط يوليو ١٩٥٢ فى قضية كفر الدوار، والتى أعدم فيها النقابيان "خميس" و"البقري"، فإن المقارنة تفرض نفسها، بين نجاح الحزم، فى هذه الحالة فى منع سقوط مصر فى الفوضى، بعد استيلاء الضباط الأحرار على السلطة، وبين ما أدى إليه الخور فى أزمة محافظ قنا، من سقوط البلاد فى فوضى عارمة، كانت لا تزال مستمرة، بعد مرور أكثر من عامين على ثورة يناير)

صحيح أن حركة تغيير المحافظين شابها ما شاب تشكيل الحكومة الأولى للثورة من اضطراب، وحيرة ما بين اختيار حكومة تجديد ثورى،

وما بين تشكيل حكومة تعبر بمواقف وخبرات أعضائها عن استمرار تقاليد النظام السابق فى اختيار المسئولين من الوعاء نفسه، ولكن الصحيح أيضا أن الخطأ يجب أن لا يعالج بخطأ أكبر منه، يصل إلى حد الخطيئة. وهى رضوخ الدولة والثورة معا لابتزاز، بل ولإرهاب الاعتراض على تعيين مسئول بسبب ديانته، والشلل أمام خروج جماعى سافر على القانون، أدى إلى تعطيل مرفق بحجم وأهمية السكك الحديدية.

فى غضون تلك الأزمة نشرت الأهرام مقالا للمؤلف يوم الجمعة٢٠١٢/٤/٢٢ تحت عنوان، معركة تقرير المصير الديمقراطى فى قنا، وفى ذلك المقال كتبت : أن الكثير من مستقبل مصر- الوطن، ومن مستقبل ثورتها الديمقراطية فى ٢٥ يناير يتوقف على الطريقة التى سوف تحل بها أزمة محافظ قنا، فالرضوخ لمنطق الرفض الشعبى للمحافظ لأنه قبطى، وحتى لا تصبح قنا هى المحافظة المخصصة للمحافظين الأقباط، يعنى بكل بساطة خسارة معركة الديمقراطية مقدما لحساب التيارات المتعصبة والمهيجين الشعبويين، وأضفت أن التعقيد الذى بلغته الأزمة يجعل حلها بالطريقة التى تحافظ على حقوق المواطنة، وعلى قيم المواطنة اكبر من طاقة الحكومة وحدها، بل وأكبر من طاقة الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة معا، ولابد من أن يشارك المجتمع كله فى حلها، وانتقدت كبار السياسيين الذين تصدروا المشهد وقتها لعدم اكتراثهم بمشاركة الحكومة والمجلس الأعلى فى تسوية هذه الأزمة، وحددت أسماء السادة عمرو موسى، ومحمد البرادعى، والمستشار هشام البسطويسى، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وبقية المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية، وزعماء الأحزاب وائتلافات الشباب، واقترحت أن يتشارك الجميع فى إصدار بيان يرفض

"موقف أهالينا فى قنا"، ويسجل فى الوقت نفسه التحفظات على طريقة اختيار المحافظين، وطلبت من المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يتقدم بمبادرة لإيفاد لجنة حكماء تضم هذه الشخصيات وعدد من الوزراء، واحد أعضائه البارزين، للحوار مع أهالى قنا على قاعدة لا تقبل المساومة، وهى أن لا اعتراض على مسئول بسبب ديانته من حيث المبدأ، فإذا أقر هذا المبدأ فلا مانع من تغيير المحافظ مع آخرين فى مستقبل قريب : وذلك اقتناعا بان أهالينا فى قنا وغيرها من محافظات الصعيد لا يقبلون "الهزيمة"، وهناك من ينفخ فى النار ..خاصة وان ما نشر عن إقدام بعض السلفيين فى قنا على قطع أذن مواطن قبطى اشتبه فى علاقته بسيدة مسلمة كانت أصداءه لا تزال تتردد فى الأفق.

لم يستحب أحد من السياسيين، ولا من العسكريين لهذه الاقتراحات، وكان الدكتور أحمد عكاشة أستاذ أساتذة الطب النفسى فى مصر هو الذى استجاب، واتصل بى هاتفيا صبيحة يوم نشر المقال، واقترح على عدم الاكتفاء بالكتابة، والاتصال المباشر بمن وجهت إليهم مقترحاتى، لكنه أضاف أنه غير متفائل بالاستجابة، لأن هؤلاء جميعا بلغوا من العمر عتيا، ولذا فهم عاجزون عن التكييف الصحيح للمشكلات، وأعجز عن اتخاذ القرارات الصحيحة فى الوقت المناسب .

وكان تشخيص الدكتور عكاشة، (غيابيا) صحيحا مائة فى المائة، فوعدنى اللواء "العصار" بنقل المقترحات إلى المشير، ولم يتعهد الدكتور عصام شرف بشئ، وأبلغنى السيد" عمرو موسى " أنه سيزور قنا منفردا فى الأسبوع المقبل، ولم أتمكن من الاتصال بالدكتور" البرادعى"..

وانتهت أزمة قنا برضوخ الدولة والثورة معا لإرهاب المواطنين كما نعلم جميعا، وفى تفسير لاحق لموقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة،

قال ذلك العضو البارز فى المجلس الأعلى العبارة التى صدرنا بها هذا الفصل، وقال لى عضو آخر هو اللواء "عادل المرسى" أمام المحامى" طلعت السادات"، أن كل ما يشغلهم هو تجنب حمامات الدم، فكان السادات هو من رد عليه بقوله : يا سيادة اللواء: "الحاكم الضعيف فتنة"!

لم يكن أحد يطلب، أو يريد حمام دم، ولكن المطلوب كان توحيد الجهد السياسى لإقناع أهل قنا بان منطقهم مرفوض شعبيا، وثوريا، ورسميا من جميع المصريين، ولكن الذى حال دون ذلك بالإضافة إلى شيخوخة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الحكومة وبعض السياسيين، هو عدم ترحيب المجلس بمشاركة الشخصيات والقوى الأخرى فى حل المشكلة، لأنهم كانوا حتى ذلك الوقت، وما بعده يتعاملون بمنطق الاستلطاف وعدمه، بل وأحيانا بمنطق الاستخفاف ببعض القوى والشخصيات لحساب من يتوقعون انه سيكون رجلهم فى رئاسة الجمهورية، وكانت عبارة واحدة تتردد على ألسنتهم هى:" أننا نريد شخصيات تحب مصر بجد."

فى التحليل السياسى كانت أهمية حفظ هيبة الدولة، وحماية روح الثورة (الديمقراطية) فى أزمة قنا سوف تجب الآثار السلبية للمماطلة فى إقالة حكومة احمد شفيق، والتباطؤ والتواطؤ فى محاكمه مبارك، ورجاله، وكانت سوف ترسل إشارة واضحة لكل قوى الفوضى وللطرف الثالث المجهول الذى ألقيت علية كل الأوزار فيما بعد، أن الدولة والثورة موحدتا الإرادة، وان الخلافات الواردة أحيانا لن يسمح لها بهدم أركان تلك الدولة، ومحق مكتسبات هذه الثورة.

إدمــان الــتــراجــع :

ومادام ذلك لم يحدث، فان العكس تماما هو الـذى حـدث، أى كـان تردد المجلس الأعلى للقوات المسـلحة والحكومـة، وبطـئهما فى معالجـة أزمة قنا، ثم تراجعهما عن الموقف الأول المتمسك بالمحافظ " القبطـى " فى موقعه بداية لنمط مستمر من التراجعات فى كل الأزمات بلا استثناء، ومن الغريب أن معظم هذه الأزمـات كـان يمكـن تجنبهـا مـن البدايـة، سواء بتفادى أسبابها، أو بالاستجابة السريعة قبـل أن تتفـاقم الأحـداث، وهكـذا كنـا ننتظـر مسـاء الأربعـاء أو الخمـيس مـن كـل أسـبوع بيانـا بالاستجابة لمطالب" مليونية الجمعة التالية"، وكأن المماطلة ثم الانتظـار ثم الرضوخ فى آخر لحظة أصبحت إدمانا، أو قدرا لا فكاك منه.

أشهر هذه التراجعات، إلى جانب ما هو معروف، وما يدخل منها فى موضوع هذا الكتاب - الملتزم - كما سبق التنويه، بما كان الكاتب طرفـا مبـاشرا فيـه، هـو وقـف المحـاكمات العسـكرية للمـدنيين، والاعـتراف بحدوث كشوف العذرية، ثم سحب الاعـتراف، وتعـديل حكومـة شرف، ثم استقالتها، والتشبث بوثيقة السلمى ثم التخلى عنها..وعن الرجل.

وفى اللقاء الليلى الذى سـبقت الإشـارة إليـه فى الفصـل الثالـث مـع اللـواءات" السيسى" و"العصـار" و"حجـازى" بحضـور المرحـوم الأسـتاذ سلامة احمد سلامة والدكتور أبو الغار والأستاذ "حـافظ المـرازى" .. أثـير موضوع المحاكمات العسكرية للمدنيين، وكان اللواءات يدافعون بحرارة عن هذه المحاكمات مستندين إلى حجتين: الأولى هى ردع جرائم الأمـن العام بالسرعة الواجبة نظرا لكثرتها بسبب الفراغ الأمنى، وبسبب ارتباك النيابة العامة والقضاء ولغزارة الحوادث، والقضايا،

والثانية هى أن كثير من هذه القضـايا تـدخل فى نطـاق الاختصـاص الأصيل للقضاء العسكرى، بما أن المتهم المدنى إما أن تهجم على القـوات المسلحة، أو أفشى أسرارها، وضرب اللواء" السيسى" ليلتهـا مـثلا بالمـدون مايكل نبيل الذى نشرـ قـانون التجنيـد، وأسرارا أخـرى عـلى حـد قولـه، والذى تهجم على المشـير طنطـاوى بألفـاظ نابيـة، وخارجـة عـن الآداب العامـة، ويعاقـب عليهـا القـانون، وأقسـم اللـواء" السيسىـ" - ردا عـلى تذكيرنا جميعا إياه بالضغوط الخارجية - بأنه لو اجتمعـت الـدنيا كلهـا للضـغط عـلى مصرـ وبأنـه لـو أفـرج عـن جميـع المعتقلـين، والمـدانين عسكريا، فلن يفرج عن مايكل نبيل بالذات إلا بعد انتهاء فترة عقوبته.

لم يصـمد قسـم" السيسىـ" طـويلا .. وألغيـت جميـع المحـاكمات العسكرية للمدنيين، وأفرج عن كل المعتقلين، وبينهم مايكل نبيل، ومـن قبل أسماء محفوظ، وعلاء عبـد الفتـاح، رغـم المماطلـة والعنـاد، ولكـن الضرر كان وقـع، فالسـمعة فى الـداخل والخـارج سـاءت، والتراجـع أكـد الضـعف، ألـيس صـحيحا إذن أن الجـنرالات يصـلون متـأخرين دائمـا.؟ ولكنهم كانوا يمنون أنفسهم بأنهم يوما سيكونون قـادرين عـلى تسـوية حساباتهم مع الذين أهانوهم، وسبوهم، فقال قائل مـنهم "إن الجريمـة العسـكرية تظـل سـارية بحكـم القـانون لمـدة ٣ سـنوات، وإذا كنـا قـد انحنينا اليوم للعاصفة، فسيأتى يوم آخر يدفع كل من تطاول علينـا ثمـن تطاوله".

فى اللقاء الذى شهده المحامى طلعـت السـادات مـع اللـواء "عـادل مرسى" مدير القضاء العسكرى، أطلعنا سيادة اللواء على القضايا المحولة إليه من النائب العام هذا الصباح فقط، وكـان عـددها خمسـا، وأضـاف ماذا نفعل.؟ هل نترك البلد نهبا للفوضى والبلطجة.؟

بالطبع لا تتركوها نهبا للفوضى والبلطجة، ولكـن هنـاك حـل بـديل للمحاكمات العسكرية، وهو مساندة النيابة العامة بقوة، والطلب إليهـا - فى هذا الظرف الاستثنائى - أن تنشئ فى إطارهـا نيابـة مؤقتـة تخـتص بالبت الناجز فى قضـايا البلطجـة، والأحـداث الطائفيـة، وقطـع الطـرق، وتعطيل المرافـق العامـة، عـلى أن تتبعهـا شرطـة قضـائية للقـبض عـلى المتهمين، ولتنفيذ الأحكام، فإذا تعذر تشكيل هـذه الشرطة مـن ضـباط وجنود الداخلية، فيمكن مؤقتا أيضا تشكيلها من "الشرطة العسـكرية"، على أن تتلقى أوامرها من النائب العام، أو النيابة المختصة ويكـون كـل ذلك بمرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

لم يتحمس اللواء" المرسى" للاقتراح، وبقى الحال عـلى مـا هـو عليـه حتـى أجـبرت المليونيـات والضـغوط الدوليـة المجلـس الأعـلى للقـوات المسـلحة عـلى إلغـاء المحـاكمات العسـكرية للمـدنيين كليـة .. وكـأن الاستجابة لمقترحات داخلية عيب .. أو لعل المشير قد رفض أيضا معتقدا بقدرتهم على الصمود.. لكن الأصح أنهم كالعادة وصلوا متأخرين، لكـن تبقى كلمة حق هى شهادة بأن اللواء المرسى كـان مـن أفضـل جـنرالات تلك المرحلة خلقاً وطبعاً.

الاستقالة الحادية عشرة :

الجميع يعلمون الآن أن الدكتور عصـام شرف قـدم اسـتقالته عشرـ مرات، حتـى قبلـت فى المـرة الحاديـة عشرة،وكشـاهد عيـان رأيـت مـن الداخل إحدى هذه المرات، وهى المرة التى أقرت فيها الحكومة مشروع قـانون العـزل السـياسى والتطهـير.. طبقـا لتصرـيحات الأسـتاذ" أحمـد

السمان" قبل عزله من منصب المتحدث باسم مجلس الـوزراء، وإحالتـه للتحقيق، فقد تصادف وقتها أنة لم يتواجد فى مجلس الوزراء إلا مندوبة الأهرام وانفردت الأهرام بالخبر من بين الصحف القومية، وقامت الـدنيا ولم تقعد، ونفى مجلس الوزراء بالضـغط مـن المجلـس العسـكرى هـذا التصريح، ولكن السمان الشاب الشجاع لم يجبن، وكان التصريح على أيـة حال مسجلا بصوته، لـذا عـزل مـن منصـبه، وأحيـل إلى التحقيـق كحـل لإنقاذ الموقف بدلا من قبول استقالة الحكومة.

فى هذا الوقت حدثنى مـن مكتـب رئـيس الـوزراء مـن قالـت إنهـا ترجونى باسم الـدكتور شرف شخصـياً - لتحرجـه مـن الطلـب بنفسـه - إبعاد الزميلة من التغطية الصحفية لمجلس الـوزراء، وكـان السـبب هـو أنها Nasy أى أنها تدس أنفهـا كثـيراً فى أنشـطة المجلـس، أو أنهـا تشـم الأخبار، وتنشرها مما يسبب حرجاً بالغاً للمجلس ورئيسه، وبالطبع كان الرد أن هـذه شـهادة لهـا، وليسـت عليهـا، وإذا أردتـم فاسـحبوا بطاقـة اعتمادهـا، وتحملـوا المسـئولية، وأقسـم أن هـذا الطلـب تكـرر مـرتين أخريين، ولكن ليس من هذه السيدة بل من سيدة أخرى، ومن متحدث باسم رئيس الحكومة.

هذا الموقف وغـيره، والتسر ـيبات مـن داخـل مجلـس الـوزراء عـن العراقيل التى يضعها المجلس العسـكرى فى طريـق الحكومـة لاسـتكمال أهداف الثورة، فعلت فعلها فى الشارع المليء بأسباب الغليـان، وتركـزت مطالـب مليونيـة ٨ يوليـو عـلى تغيـير الـوزارة والمحـافظين أو تعـديلها، وتخويلها كافة الصلاحيات.

كالعـادة ظـل المجلـس الأعـلى يـرفض هـذه المطالـب حتـى لاح شـبح العودة إلى الاعتصامات، وهنا أسرعت العجلة فى الدوران، فاسـتقبل الـدكتور

عصام شرف وفدا من شباب الميدان، وأصبح الشباب هم الطرف الأقوى، فهم الذين حددوا الفترة الزمنية لتعديل الحكومة وبعدها تغيير المحافظين، وهم الذين حددوا من يخرج، ومن يبقى من الوزراء (إلا الوزيرة " فايزة أبو النجا" وزيرة التخطيط والتعاون الدولى ووزير الداخلية منصور العيسوى اللذين تمسك ببقائهما المشير طنطاوى شخصيا)، وكان أول الخارجين الدكتور يحى الجمل نائب رئيس الوزراء للشئون القانونية والدستورية، ووزير المالية سمير الصياد، أما ابرز الداخلين فكان الدكتور "حازم الببلاوى" نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية، والدكتور" على السلمى "نائبا لرئيس الوزراء لشئون التحول الديمقراطى.

استبشر الجميع خيرا بهذين الوجهين الأخيرين على وجه الخصوص، فالأول كان مرشحا فى الأصل من الشباب لرئاسة الحكومة مع الدكتور "عصام شرف"، أما الثانى فقد اشتهر بأنه ليبرالى، وأنه رجل منظم التفكير، ومنهجى فى العمل على عكس ما كان يشاع عن الدكتور" يحى الجمل" بأنه رجل يهوى الحديث أكثر من العمل، وأنه من مخلفات حكومة" أحمد شفيق" .. مع كامل احترامى للرجل.

ومن داخل مجلس الوزراء، بعد انتهاء اجتماع شرف مع وفد الشباب اتصل بى شاب من بين المشاركين، وأبلغنى بكل ما دار من مناقشات واتفاقات، بما فى ذلك الجدول الزمنى لتعديل الحكومة وتغيير المحافظين، واتجاهات التعديل، وكان ذلك هو ما حدث بالحرف الواحد، وما نشر فى حينه فى الأهرام، لكننى أصبت بالذعر ليس لان الدكتور شرف ومن ورائه المجلس الأعلى استجابوا للشباب، ولكن لأنه ليس هكذا تدار شئون الدولة حتى وقت الثورات، فالتعديل أو التغيير يجب أن يأتى فى إطار رؤية متكاملة تستجيب لمطالب الثورة، وليس من حق الشباب أو أى طرف آخر

أن يقرر نيابة عمن يتحمل المسئولية، وهو ما كـان قـد ثبـت ضرره باختيـار الدكتور عصام شرف نفسه بناء على ترشيح الميدان، إذا كلما احـتج الشـباب على بطء وصمت الدكتور شرف وخضوع حكومته لإملاءات المجلس الأعـلى للقوات المسلحة، وعدم قدرتها علنا على تحميـل مسـئولية قـرارات خاطئـة للمجلس الأعلى كان الرد الجاهز عنـد الجـنرالات : ألـيس عصـام شرف هـو مرشح ميدان التحرير.؟

قــرار مــن مــجــهــول :

وهنا نستشهد بما صرح به الدكتور "على السلمى" بعـد إقالـة حكومـة شرف الثانية، ومغادرته هو شخصيا منصـبه مـن أن قـرار فـض الاعتصـام فى التحرير بالقوة (يوم السبت ١٧ نوفمبر) اتخذ من وراء ظهر الحكومـة كلهـا بما فى ذلك رئيسها ووزير الداخلية فيهـا، وكـان هـذا القـرار هـو السـبب فى مجزرة محمد محمود التى كانت بدورها ثقبا حالك السواد فى طريـق ثـورة ينـاير، وكانـت - جنبـا إلى جنـب مـع وثيقـة السـلمى - السـبب فى قبـول الاستقالة رقم ١١ لحكومة شرف. وهو ما كـان موضـوعا لحـوار بينـى وبـين اللواء" الملا "..عندما طلب منى أن تقود الأهـرام حملـة موجهـة إلى شـباب الميدان تحت عنوان : لماذا تريدون احتلال وزارة الداخلية .؟، فقـد تسـاءلت بدورى، ولماذا لا تقيلون وزير الداخلية مادام قد أمـر باسـتخدام العنـف فى إزالة وإحراق خيام المعتصمين .؟، ولم أتلق إجابـة، ففهمـت أن القـرار لـيس من الداخلية، ولا من رئيس الحكومة بالتالى، وتأكـد لى ذلـك حيـنما أضـاف اللواء" الملا" أن المعتصمين خالفوا الاتفاق الذى جرى مـع القـوى السياسـية المنظمة لتلك المليونية على إخلاء الميـدان لـيلا، وعـدم تحـول المظـاهرة إلى اعتصام، وان هؤلاء المعتصمين لا ينتمون إلى أى من تلـك القـوى السياسـية،

ومن يعد إلى الأهرام فى يوم الجمعة التالية يجد أن للكاتب مقالا بعنوان "إرادة الإنقاذ" قال فيه، "حتى وان كان البعض خالفوا الاتفاق على عدم الاعتصام، وحتى إن كانوا لا ينتمون لحركات أو قوى سياسية، فإنهم قبل كل شئ، وبعد كل شئ، مواطنون مصريون، يجب عدم التفريق بينهم وبين المنتمين للقوى والحركات، فهل دم هؤلاء حرام لأنهم أعضاء فى حركات سياسية، ودم أولئك حلال لأنهم ليسوا أعضاء فى إحدى الحركات.؟"

وماذا كانت النتيجة ؟

لقد تضامنت معهم كل القوى السياسية، وشهد شارع محمد محمود واحدة من أسوأ مظاهر العنف فى ثورة يناير، وتهددت وزارة الداخلية دون ذنب جنته هذه المرة، فكان لابد أن تدافع عنها الدولة، لأن احتلالها كان نذيرا بفوضى شاملة، لا تبقى ولا تذر، وتضطر الجيش إلى التدخل السافر برصاصه الذى يطلق ليقتل، فى مقدمة خطيرة لما قد يترتب من أحداث، ولم يجد أحد فى نفسه الشجاعة وقتها، بمن فى ذلك الكاتب نفسه - ليقول للمواطنين الحقيقة، وهى أن الداخلية بريئة من محاولة فض الاعتصام بالقوة وإحراق الخيام، وربما التمست عذرا لنفسى- أننى لم أجد مصدرا مسئولا مستعدا لتحمل مسئولية هذا الخبر إذا نشر، وربما خشيت من تكذيب الأهرام، من جانب الحكومة، أو من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لاسيما وقد تعرضنا من قبل لتكذيب ما هو حقيقى من مسئولين اهتزوا أمام ضغوط المجلس العسكرى، مثلما حدث من المستشار عاصم الجوهرى الرئيس السابق لجهاز الكسب غير المشروع.

ألان أصبح كل هم المجلس العسكرى والحكومة هو الحيلولة بأى ثمن دون سقوط مبنى الداخلية، ولذلك كانت القوات تستجيب لشروط

عجيبة من الشباب ينقلها الوسطاء، كأن يرسم خط على الأرض يجب أن لا تتجاوزه القوات، ثم يتحرك الشباب إلى الأمام من موقعهم السابق إلى موقع جديد، ويطلبون ابتعاد القوات مرة ثانية.. ولم تجد الكميات المبالغ فيها من قنابل الغاز المسيل للدموع، والخرطوش.. فتيلا فى إنهاء الأزمة حتى تدخل سلاح المهندسين، وأقام الحوائط الخرسانية "الشهيرة" على مدخل شارع محمد محمود من جهة التحرير، وعلى مداخل بقية الشوارع المؤدية إلى وزارة الداخلية..

مرة ثالثة أو رابعة ابتلع ثقب اسود الثقة بين الشباب وقطاع كبير من الرأى العام وبين المجلس العسكرى، وأصبحت حكومة شرف المعدلة بطة عرجاء فى انتظار رصاصة الرحمة التى كان اسمها أزمة وثيقة السلمى ..وكانت هذه المأساة مثلها كل المآسى السابقة يمكن تفاديها بسهولة لولا القرار الغامض والذى ينم عن فقدان للحس السياسى ويؤكد السأم من "الثورة" بفض اعتصام بضعة عشرات من المواطنين بضراوة لا مبرر لها سوى الضيق من استمرار الموجة الثورية، كما كان يمكن محاصرة التداعيات الدامية التى طالت لأكثر من أسبوعين لو امتلك احد شجاعة الاعتذار والاعتراف بالخطأ وتبرئة الداخلية .. لكنه الوصول متأخراً، والإفاقة بعد اصطدام الرأس بالحائط.

الخطيئة فى وثيقة :

نأتى الآن إلى وثيقة السلمى ..وبالطبع فكل الحقائق حولها أصبحت معروفة للجميع، وما عندى هو ما قاله الدكتور السلمى لى شخصيا فى الطابق الأول من مجلس الشورى بعد انتهاء الاجتماع الأول للمجلس

الأعـلى للصـحافة برئاسـته، فقـد سـألته : مـن وضـع المـادتين التاسـعة والعـاشرة فى الوثيقـة .؟، فأجـاب بصرـاحة : المجلـس الأعـلى للقـوات المسلحة، فقلت إذن ماذا تنوى أن تفعـل الآن بعـد أن انقلـب الإخـوان المسلمون والسلفيون على الوثيقة، وكانوا قد سبق أن وافقوا عليها عـلى لسان الـدكتور سـعد الكتـاتنى، كـما وافـق عليهـا الشـيخ "محمـد عبـد المقصود"، ممثلا للسلفيين على حد تعبيرك.

قـال الرجـل بكـل صراحـة: سـوف أعيـد الأمـر إلى المجلـس الأعـلى للقوات المسلحة، فهم يقولون إنهم قادرون على إقرارها بالتوافق.. ولـن ينتظروا الإخوان والسلفيين أكثر من ذلك .. وهذا ما أكـده فـيما بعـد فى حديث إلى صحيفة الوطن الدكتور "عـماد أبـو غـازى" وزيـر الثقافـة فى تلك الحكومة، وعضو اللجنـة الوزاريـة لإدارة الأزمـة، بقولـه إن الفريـق عنان كان يعتقد أنه يمكنـه إقـرار وثيقـة السـلمى بالأغلبيـة، ولا حاجـة للإجماع عليها، غير أن عنان والسـلمى وقتهـا، وبحكـم التمسـك بالأمـل ووجودهما فى المنصب، لم يـدركا أن الإخـوان والسـلفيين فـازوا بالجولـة، لأن معظم القوى الليبرالية أيدتهم فى رفض الوثيقة بسبب "دسها للسـم فى العسل" فقد وضعت لإقرار مبـادئ للالتـزام بهـا فى الدسـتور المقبـل، فبيـنما كانـت تؤكـد مبـادئ المواطنـة والدولـة المدنيـة، والمسـاواة أمـام القانون، وترفض الدولة الدينية، فقد ضربـت كـل ذلـك وغـيرة فى مقتـل بتضمينها المادة التاسعة والعاشرة التـى تجعـل القـوات المسـلحة خـارج الرقابة البرلمانية والمسئولية السياسية، بل وتجعلهـا حاميـة للشرـعية بمـا يتناقض مع أبجديات الديمقراطية.

(مـن المفارقـات أن دسـتور الإخـوان والسـلفيين أعطـى القوات المسلحة أكثر مما كانت تعطيه لها وثيقة السـلمى،

وانتقص من الحقوق المدنية والحريات، مما يثبت مرة أخرى أن الإخوان والسلفيين تحالفوا مع القوى الحديثة ضد الجنرالات من أجل السلطة، ثم تحالفوا مع الجنرالات ضد الديمقراطيين من أجل السلطة أيضاً).

من ذلك اليوم تحول ميزان القوى السياسية فى البلاد لصالح الإخوان المسلمين والسلفيين على حساب المجلس العسكرى بالدرجة الأولى .. فالمجلس خشى أن يعلن تبنيه لوثيقة السلمى، وما كان بوسعه أن يسحبها، لذلك فضل قبول استقالة حكومة شرف، لكى يخرج السلمى، وتموت وثيقته، دون أن تجد من ينعيها، أو يشيعها.

فى هذه الأثناء كنت تلمس نبرة الاستسلام لما ستأتى به المقادير فى حديث أعضاء المجلس الأعلى فيقول لك أحدهم: ماذا نفعل إذا كان السياسيون لا يريدون أن يتفقوا .؟ وماذا بيدنا إذا كان الإخوان قد غيروا مواقفهم، من أول المبادئ المتفق سلفا على تضمينها فى الدستور، إلى معايير تشكيل الجمعية التأسيسية.؟

***

نصل الآن إلى ملابسات اختيار الدكتور "الجنزورى" رئيسا للحكومة الجديدة، فقد كنا فى اليوم السابق على اختياره - السبت ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ - فى اللقاء الذى سبقت الإشارة إليه مع اللواءين "مختار الملا" و"إسماعيل عتمان" بحضور الشخصيات التى سلف ذكرها أيضا، وطرح الموضوع للنقاش، واتفقت الآراء على الحاجة إلى حكومة قوية، وسألت اللواءين عن المرشح لرئاسة الحكومة لعلى أعرف من هو من باب العمل الصحفى، واقسم لى اللواء "عتمان" بأنه لا يعرف بعد، وأن

المجلس الأعلى مجتمع الآن دونه، ودون اللواء "الملا" – لأنهما متفرغان للقائنا - للتداول فى الأسماء، وأن كل ما يعلمه أن هناك عشرة أسماء مرشحة، ولكنه رفض أن يذكر اسما منهم.

العصار رئيسا للوزراء !

لمن يتذكرون تفاصيل تلك الأيام، فقد كان من أبرز المرشحين الدكتور محمد البرادعى، والسيد عمرو موسى، والمستشار زكريا عبد العزيز، وأذكر أن كاتبا شهيرا التقى بالجنرالات عدة مرات اتصل بى قبلها ليسألنى ما رأيك فى اللواء العصار رئيسا للوزراء، وحسبت أنة مكلف بجس النبض، فقلت إنها ستكون كارثة تفوق كل الكوارث السابقة.. الرجل كشخص لا تحفظ عليه مطلقا، فهو رجل مثقف، ومنضبط، ومهذب، وذو علاقات دولية جيدة، وهو من أكثر أعضاء المجلس الأعلى قبولا لدى الرأى العام، لكن الموقف الآن تجاوز كل ذلك، بما أن اتهام "الجنرالات" بأنهم يريدون البقاء فى الحكم، وبأنهم يتهربون من تسليم السلطة بشتى الحجج، اكتسح الثقة فى وعودهم، وبما أنه سوف يأتى على أشلاء ضحايا شارع محمد محمود، فسوف يحول تعيين العصار رئيسا للوزراء الاتهام (أو الظن) إلى يقين، وستدخل البلاد فى كارثة جديدة، إذ سيصدم كل من بقى له قدر من الثقة فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وينضم إلى خصومه، ويصبح الشعب كله فى ناحية ..والجيش فى الناحية الأخرى.. وسيظلم "العصار" دون ذنب.. ولن يرحمه التاريخ، ولحسن الحظ أبدى صديقى الكاتب الكبير اقتناعه بكلامى، وقال أنه يشاركنى الرأى ..وسيبلغ من يعنيه الأمر.

بعد انتهاء الحديث تساءلت: كيف يفكر هؤلاء الناس.؟ فلو أنهم بادروا فور تنحى مبارك بإقالة " شفيق" وتسمية "العصار"، فالأرجح أن الرأى العام والشباب كانا سيرحبان، خصوصا وأن "العصار" بدا فى لقاءاته التليفزيونية هادئا، وحازما، وذا قدرات تحليلية، فضلا عن جاذبيته الشخصية، وربما كان أقدر من عصام شرف على معالجة أزمة قنا، وكانت الرسالة وقتها ستكون أن المجلس الأعلى سوف يتحمل مسئوليته كاملة فى إدارة البلاد، وكان يمكن تفادى كثيراً من المزالق التى سببها تدخل المجلس العسكرى فى أداء حكومة شرف، أو تخفيه وراءها، ولكنهم يأتون الآن بعد كل ما جرى من كوارث، وشقاق، وانهيار للثقة فيهم، وبعد ما سال من دماء، ويفكرون فى إسناد رئاسة الحكومة للعصار ليؤكدوا - دون قصد منهم فى الغالب - أسوا ظنون الشباب والرأى العام فيهم.. إنه مرة أخرى، وربما عاشرة فارق التوقيت.

موسى أولا ثم الجنزورى :

وفيما بعد علمت أن المشير طنطاوى عرض رئاسة الحكومة على السيد عمرو موسى، وكان الاتصال ليلا، لكنة اشترط عليه بقاء ثلاثة وزراء، أذكر منهم السيدة" فايزة أبو النجا"، والزميل" أسامة هيكل"، ووزير ثالث، لعله وزير الخارجية محمد كامل عمرو، فاستمهله موسى حتى الصباح ليتخذ قراره، وفى الصباح اتصل به الفريق سامى عنان، فأبلغه موسى اعتذاره، وكان سبب الاعتذار هو رفضه مبدأ فرض أسماء عليه، لأنها ستكون بداية غير موفقة لحكومة تطالب "الثورة" بان تكون قوية بما يكفى لمنع تحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة فيها، ولكن الفريق طلب من موسى أن "يفوت هذه من أجل المشير"،

إلا أنــه أصر عــلى موقفــه، فصرـف النظــر عنــه، واتجــه الاختيــار إلى "الجنزورى"، وللعلم فقد كان موسى حريصا على استبقاء السـيدة فـايزة أبو النجا من تلقاء نفسه، كما أخبرنى هو فيما بعد.

ما أذكره عن تشكيل حكومة "الجنزورى" ليس كثـيرا جـدا، ولكـن أهـم مـا فى ملابسـات تشـكيل حكومتـه، أن صـديقا شخصـيا مـن أحـد الأجهـزة السـيادية اتصـل بى ليطلـب مسـاعدته فى الحصـول عـلى أرقـام هواتـف مرشحين للوزارة، فأعطيته الأرقام التى أعرفها .. وسألته مـداعبا: هـل لازلـتم ترشحون الوزراء غير السياديين كما كـان الحـال مـن قبـل.؟ فـرد.. ضـاحكا.. ألسنا أفضل فى اختيار الوزراء من شباب الميدان، ومستشارى رئـيس الـوزراء السابق.. يقصد الدكتور "عصام شرف "، ومستشاريه السياسيين من الشـباب الذين تصدروا المشهد فترة طويلة،

لكـن نتيجـة اختيـار "الجنـزورى" كانـت مفجعـة، لـيس لعيـب فى الرجل، ولكن لأن اختياره كان صـدمة للشـباب، ولكثـيرين مـن الخـبراء، فقد أكد هذا الاختيـار مـرة أخـرى أن المجلـس الأعـلى لا يريـد البحـث خارج الأسوار القديمة، وبدأ فصل مأساوى جديد من الغضب والدماء فى ثورة ٢٥ يناير اصطلح على تسميته بأحداث مجلس الـوزراء، لكننـا كنـا نقترب من موعد الانتخابات.. وكان الإخوان والسلفيون يتحرقـون شـوقا إليها، فنفضوا أيديهم من "معارضة الجنزورى"، بل أنهـم أيـدوا اختيـاره، وكان هذا سبب صموده هو شخصيا أمام احتجاجات الشباب، كما كـان ذلـك هـو سـبب صـمود المجلـس الأعـلى للقـوات المسـلحة أمـام هـذه الاحتجاجات. (طبعا بعد أن فاز الإخوان بأغلبية مجلس الشعب انقلبـوا على "الجنزورى".. غير أن تلك القصة لا تدخل فى سياق هـذا الكتـاب.)، وما يدخل فى هذا السياق أن الجنزورى أعلن عنـد تشـكيل حكومتـه أن المجلس الأعلى فوضه بالسلطات الدسـتورية لـرئيس الجمهوريـة - عـدا

السلطات الخاصة بالقوات المسلحة والقضاء، لكن الأيام أثبتت أنـة كـان أيضا رئيس حكومة تسيير أعـمال، فلـم تتقـدم طـوال فـترة وجودهـا فى السـلطة بأيـة مبـادرة سياسـية، وكـان ذلـك استسـلاما للأمـر الواقـع، فالانتخابات تقترب، والإخوان والسلفيون متأهبون لـنهش مـن يفكـر فى إبطاء قطارهم المندفع على القضبان، والمجلس العسكرى مشغول فقـط بوضـع الجـيش فى النظـام الجديـد القـادم، ومـع الاعـتراف للجنـزورى بالفضل فى تثبيت الأوضاع الاقتصادية، وتحسـين الأمـن، فـإن الجنـزورى ظـــل هـــو الجنـــزورى، لا يطيـــق أن توضـــع أخبـــاره فى الصـــفحات الداخلية،حتى إذا كانت الدماء تسـيل أنهـارا فى شـارع مجلـس الـوزراء، وحتى إذا كان قناص العيون يمارس هوايته اللعينة، معتقـداً أن الـدنيا لم تتغـير منـذ كـان رئيسـاً للـوزراء فى المـرة السـابقة، فقـد كانـت أحـداث الشارع (الذى هو الشعب أو الثـوار) وأخبـاره تسـبق الجميـع، وبالتـالى لابد أن تتصدر الصفحات الأولى، وتتصدر نشرات الأخبار.

وأذكر أننى حدثته تليفونيا صباح يوم ١٩ مارس ٢٠١٢، أى فى اليـوم الذى قبل فيه استقالتى من رئاسة تحرير الأهرام، وأصدر قـراره بتعيـين الزميل محمـد عبـد الهـادى خلفـاً لى، مـن بـين أسـمين أرسـلا إليـه مـن المجلس الأعلى للقـوات المسـلحة ولا يعـرف هـو شخصـياً أحـداً مـنهما، فقلت له رأيى، وكان على وشـك اسـتقبال رئـيس مجلـس إدارة الأهـرام وقتها، ورئيس تحرير جديد، فعاد يسألنى من هـو عبـد الفتـاح الجبـالى رئيس مجلس إدارة الأهرام، ثم أضـاف : إن الأهـرام لا يـزال غـير مهـتمٍ بأخبار الحكومة، وعرض أن" يخدمني" فى أى مكـان آخـر، فشـكرته، ولم أقبل العرض.

الفصل السادس

حلم فى الظهيرة

مشاركة لا مغالبة

"الدولة المدنية قضية أمن قومى،

ولن يحكمنا فصيل واحد ."

الفريق سامى عنان رئيس أركان الحرب القوات المسلحة ونائب رئيس المجلس الأعلى .

- هل كانت صفقة.؟
- أم كان استسلاما للأمر الواقع، وإرادة الناخبين كما يقال.؟
- أم هى النتيجة الحتمية لسوء إدارة المرحلة الانتقالية.؟
- وأين الدور الأمريكى.؟

التساؤلات السابقة تدور حول علاقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بجماعة الإخوان المسلمين، وحزبها "الحرية والعدالة"، ودور المجلس - وله دور بالتأكيد - فى إدارة المرحلة الانتقالية بالطريقة التى أدت إلى حصول الإخوان على الأغلبية البرلمانية مع السلفيين، وفوز مرشحهم الدكتور محمد مرسى برئاسة الجمهورية، رغم الوعود الرسمية منهم بأن مصر لن يحكمها فصيل واحد، أو تيار واحد، ورغم محاولاتهم المترددة لمنع الوصول إلى هذه النتيجة بعد أن تأكد أنها آتية لا ريب فيها.

من هذه الوعود تصريح شهير، للفريق "سامى عنان" رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ونائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى لقاء مع مفكرين وسياسيين يوم ٢٠١٢/٧/١٩ بأن بقاء الدولة المدنية فى مصر قضية امن قومى، وأن مصر لن تقبل الخضوع لحكم قوة واحدة، وقد احتفت جميع الصحف، ومحطات التليفزيون، ووكالات الإنباء بهذا " التأكيد " يومها، وكان هو الموضوع الرئيس فى الصفحات الأولى للصحف، كما أنه تصدر نشرات الأخبار التليفزيونية، وبثته وكالات الإنباء العالمية خبرا عاجلا.

قبل تصريح الفريق "عنان" بأشهر، استقبل اللواءات الثلاثة "العصار"، و"الملا"، و"عتمان" رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية، ورؤساء التحرير المعينين حديثا -أى بعد الثورة وذلك يوم ٤ ابريل ٢٠١٢ - وكان البيان الاستهلالى هو " نريدكم أن تطمئنوا الخائفين من انفراد الإخوان المسلمين بحكم مصر، والذين يتحدثون الآن عن صفقة بين القوات المسلحة، وبين الجماعة " على أننا لن نسمح بان تصبح مصر إيران جديدة، أو غزة جديدة."

أمـام هــذه الثقــة فى الــنفس، وهــذا التأكيــد القــاطع مــا كــان "للـديمقراطيين" سـوى أن يبتهجـوا، وصـدرت الصـحف فى اليـوم التـالى تحمل هذه العبارة عنوانا رئيسيا لصفحاتها الأولى.

ولكى نفهم كيف آلت التطورات إلى العكـس تماما مـن هـذا الـذى كان مأمولا، علينا أن نتساءل أولا : إلى ماذا استندت تلك الثقة والوعـود التى ترتبت عليها.؟

مـن الواضـح أنهـا لم تسـتند لا إلى ضـمانات صريحـة مـن الإخـوان المسلمين، ولا إلى تحليل دقيق لأوضاع القوى السياسية فى الـبلاد يسـتند بدورة إلى معلومات سليمة، وأبحاث ميدانيـة رصـينة، ولكنهـا اسـتندت إلى مجرد أمانى أعضاء المجلس العسكرى، وإلى الحديث المرسـل لجماعـة الإخوان عن "المشاركة لا المغالبة"، وتعهد الجماعة فى الأشـهر الأولى مـن الثورة بأن لا ترشح أحدا من أعضائها لرئاسة الجمهوريـة، كـما اسـتندت تأكيدات القوات المسـلحة - باطمئنـان متواكـل - عـلى النبـوءات التـى راجت فى تلك الأيام بان الإخوان لن يحصلوا فى أية انتخابات حرة سـوى على ما بين ٢٥% و٣٥% من أصوات الناخبين، واذكر أن واحدا مـن اكـبر العقـول الكبـيرة القريبـة مـن التيـار الإسـلامى، هـو المستشـار "طـارق البشرى" كـان يعتقـد بـإخلاص أن الإخـوان لا يمثلـون سـوى ٢٠% مـن الشعب المصرى، وقـد سـمعت ذلـك منـة مبـاشرة بقريـة "الصـحفيين" بالساحل الشمالى.

بالمناســبة، وحتــى لا يتهمنــا احــد بالتنــاقض لأننــا نــدافع عــن الديمقراطية ولكننا - كما يفهم مـن الأسـطر السـابقة -كنـا نـود لـو أن المجلس الأعلى اخذ من الضمانات المكتوبة ما يلزم الإخوان بما كانوا هم أنفسهم قد أعلنوه، نبادر إلى القول بان مثل هذه الضمانات هى تقليـد

ديمقراطى فى مراحل التحول الكبرى، لكى يبدأ التنافس الديمقراطى علـى أساس تكافؤ الفرص بين جميع القوى السياسية، وهو ما لم يكن متحققا، ودون أن يكـون فى ذلـك مصـادرة مسـبقة لإرادة النـاخبين، مـا دامـت حقائق القوة على الأرض تتطلب، أو تفرض بالأحرى مثل ذلك التوافق.

ماذا كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمثـل، أو ينبغـى أن يمثـل عندما تسلم السلطة من الرئيس السابق.؟

إنه كان ينبغى أن يمثل الدولة نفسـها، ويصـبح الوكيـل عـن شـعبها مؤقتا.؟ وكانت لديـة قـوة الشرعية، وقـوة السـلطة، وكـان يسـتطيع أن يفاوض بهما لحفظ التوازن السياسى فى المجتمـع، وكـان هـذا حقـه لـولا تورطـه فى الأخطـاء التـى فتحـت مـا أسـميناه هنـا الثقـوب السـوداء، واستيقاظه بعد فوات الأوان على أن البساط يسحب من تحـت قدميـه، وتحت أقـدام بقيـة القـوى السياسـية، لينشـغل بتـأمين الوضـع الخـاص للقـوات المسـلحة فى مشروع الدسـتور الجديـد، بمـا يخـالف أبجـديات الديمقراطية، بدلا من انشغاله بالتفاوض حول شروط التوازن السياسى.

طرحت تلك القضية للنقاش فى اللقاء الذى جمع بين الـدكتور" أبـو الغار"، والأستاذ سلامة احمد سلامة والأستاذ "حـافظ المـرازى" والكاتـب وبين اللواءات "العصار" و"السيسى" و"حجازى"، وهو اللقاء الـذى أشرت إليه فى الفصل الثالث عن محاكمـة مبـارك، وأذكـر أن السـؤال المطـروح كان مـاذا ينبغـى أن يفعـل المجلـس الأعـلى للقـوات المسـلحة لتحقيـق التوافق بين القوى السياسية.؟

فكرة المجلس الاستشارى :

وعندما جاء دورى فى الحديث قلت إنه لا الفراغ الأمنى، ولا التدهور الاقتصادى، هما اخطر ما تواجهه مصر ـ ألان، رغم أنهما مشكلتان كبيرتان، لا أقصد التهوين من خطرهما، ولكن الأخطر منهما هو الفراغ السياسى الذى تسبب فيه المجلس الأعلى نفسه، إذ أنه نزع مقدما الصلاحية السياسية من حكومة الدكتور "عصام شرف" القائمة الآن، بوصفه لها عند تنصيبها بأنها حكومة تسيير أعمال، لأن معنى ذلك هو حرمانها من اتخاذ مبادرات سياسية على مسئوليتها بما تراه أوفق لتنفيذ مطالب الثورة فى الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وبما تستشعره من اتجاهات الرأى العام.

استطردت قائلا المطلوب الآن، وبصفة عاجلة هو ملأ ذلك الفراغ السياسى، وذلك عن طريق العهد علنا للحكومة بكامل الصلاحيات السياسية، وليس الإدارية فقط، واستحداث مجلس استشارى يقوم بدور البرلمان المؤقت، وكانت هذه أول مرة يأتى فيها ذكر المجلس الاستشارى -الذى شكل - بعد عدة أشهر، ولكن بطريقة مختلفة وقاصرة، وبعد فوات الأوان.

المجلس الاستشارى الذى اقترحته وقتها، كان سيقوم بدور البرلمان المؤقت الذى تسال أمامه الحكومة، والذى يتحمل المسئولية جنبا إلى جنب معها، ومع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على أن لا يمر قرار سياسى مهم من المجلس، أو الحكومة دون مناقشة فى الاستشارى وإقراره منه، واقترحت أن يتكون هذا المجلس من نقباء النقابات المهنية، وأعضاء مجالسها، وأعضاء مجالس إدارة اتحاد الصناعات، واتحاد الغرف التجارية، واتحاد العمال، والنقابات العمالية المستقلة،

والاتحاد التعاونى الزراعى، ومجالس إدارات نوادى هيئات التدريس بالجامعات وغيرها من المجالس التمثيلية فى قطاعات المجتمع، وبهذا يكتسب المجلس الاستشارى صفة تمثيلية شبه منتخبة للشعب، ولما كنت أدرك أن معظم هذه المجالس انتخبت تحت حكم مبارك، فقد اقترحت الإيعاز إلى المجالس القائمة بالاستقالة الجماعية، والدعوة إلى انتخابات جديدة يدخل الفائزون بها إلى عضوية المجلس الاستشارى "البرلمانى" المقترح.

كان تقديرى أن قيام مجلس استشارى - على هذا النحو- سوف يعبر بصورة أفضل عن التوازن السياسى المبتغى، حيث أن كلا من تلك الهيئات يمثل قطاعا مهما فى المجتمع، وفى عملية الإنتاج، ومن ثم فإنه سيعكس المصالح "والأيديولوجيات" التى يقوم النظام الديمقراطى على إدارة تعارض مصالحها بطريقة تفاوضية سلمية، وهو ما سينعكس بالضرورة على عملية وضع الدستور، ونتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، وإذا قيل كيف يعهد لمجلس غير منتخب انتخابا مباشرا بالقيام بدور البرلمان .؟ فالإجابة هى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم ينتخبه أحد، وكذلك الحكومة، وأن هذه كلها ترتيبات انتقالية.

رد اللواء "العصار" على حديثى بقوله إن أحدا فى المجلس العسكرى لم يصف حكومة شرف بأنها حكومة تسيير أعمال، فاستشهدت بالحاضرين الذين أكدوا أن هذا هو الوصف الشائع للحكومة، وأنه صادر فى الأصل عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأما عن الاقتراح الخاص باستحداث المجلس الاستشارى فقد وعد اللواء" العصار" بإبلاغ

المشير بالاقتراح.. ولم نسمع منة شيئا بعد ذلك حتى ظهر مجلس "منصور حسن" الاستشارى فى ظروف أسوأ، وبطريقة عشوائية.

ممنوع السياسة :

بسرعة أثبتت الأيام والأحداث أن حكومة شرف محرومة من المبادرات السياسية، حتى أصدرت وثيقة السلمى فى وقت كان المد الرافض لمثل هذه المبادرات "المتأخرة" أقوى من الحكومة والمجلس الأعلى نفسه، والدليل على ذلك جاءنى كما جاء الجميع - عندما صرح الدكتور شرف فى أثناء لقاء له بالجالية المصرية بجنوب إفريقيا - عندما كان يشارك فى مؤتمر دربان - بأنه يفضل تعديل المسار السياسى لثورة يناير بحيث يوضع الدستور قبل الانتخابات، وكان شرف قد أكد هذا التفضيل مرة أخرى عندما عاد إلى مصر، وسئل عن تصريحه فى جنوب إفريقيا، وهذا ما دفعنا فى الأهرام إلى إبراز هذا التوجه لرئيس الوزراء، ووضعنا العنوان الرئيس للصفحة الأولى منه، وكان العنوان يقول : اتجاه حكومى للأخذ بمبدأ الدستور أولاً.

لكن تصريح شرف لم يعجب الإخوان المسلمين، ولم يعجب أيضا حزب الوسط، والسلفيين، وحسبما علمت من المهندس" أبو العلا ماضى" رئيس حزب الوسط، والأستاذ "عصام سلطان" القيادى بهذا الحزب، فإنهما مع عدد من قيادات الإخوان التقوا برئيس الحكومة للاحتجاج على هذا التصريح، لأنهم متمسكون بالانتخابات قبل الدستور، وفقا لاستفتاء ١٩ مارس على التعديلات الدستورية، وأن الرجل أبلغهم أنه لا يوجد اتجاه لدى الحكومة للإصرار على مبدأ الدستور أولا، وطلبا منى -

نيابة عن الدكتور شرف -نشر هذا التصريح الأخير على لسانه تصحيحا لما نشر فى أهرام اليوم .

اعتذرت عن عدم تلبية طلب الأستاذين "ماضى" و"سلطان" بقولى إننى لا أستطيع - وفقا لتقاليد المهنة - أن انشر شيئا منسوبا لرئيس الحكومة نقلا عنهما، خاصة إذا كان يتناقض مع تصريح سابق له، وان رئيس الحكومة يستطيع، ويجب أن يصدر بيانا بما دار بينه وبينهم من حديث أو يستطيع أن يرسل إلى الأهرام ما يريد نشره، إذا كان يرى حاجة إلى تصحيح، أما وأنه لم يفعل، فان المعنى هو أنة "يهدئكم"، ولا يزال يبحث عن وسيلة لتعديل المسار السياسى الحالى، وفقا لتفضيلاته، التى لا تعبر عن هواه الشخصى، وإنما عن تقدير حكومته لمخاطر المسار الحالى.

لم يصدر شرف بيانا، ولم يرسل تصحيحا للأهرام، ولكن ذلك يوضح كم كان موقفة ضعيفا، وكم كان كل شئ مرتبكا بين الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذى خشى من غضب القوى الرافضة لمبدأ الدستور أولا، فأصدر، فيما بعد بيانا يؤكد فيه تمسكه بالمسار السياسى الذى رسمته التعديلات الدستورية، وحاول الالتفاف على مخاطر هذا المسار عن طريق وثيقة "السلمى "، كما هو معروف للكافة.

لم تكن هذه هى المبادرة السياسية الوحيدة للدكتور شرف وحكومته التى وئدت أمام عينى، فقد وئدت مبادرة إحياء قانون الغدر، ومحاولة اتخاذ إجراءات بتطهير الإدارة الحكومية والصحافة والبنوك على نحو ما جاء فى تصريح الأستاذ "أحمد السمان" الذى أحيل إلى التحقيق، وعزل من منصب المتحدث باسم الحكومة بسببه، وسردناه فى الفصل الرابع، وأضيف إلى هذه القصة فى هذا الفصل أن الحكومة حاولت مرة أخرى إصدار قانون العزل السياسى بطريقة أكثر

شمولية من التى صدر بها قبيل فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب المنحل بيوم أو يومين، وان المشروع أرسل إلى المجلس الأعلى، وقيل إن المجلس وافق عليه، وتصادف يومها أننى والمرحوم" لبيب السباعى" كنا فى زيارة للواء "إسماعيل عتمان"، وحاولت الاستزادة منة عن الموضوع، فقال إنه لا علم له بشئ من ذلك، ثم اتصل باللواء" ممدوح شاهين" فى منزله بعد أن أبلغ انه غادر مكتبه، ورد علية ابن اللواء شاهين قائلا إن والدة نائم لان درجة حرارته مرتفعة، وبعد نصف ساعة اتصل اللواء "شاهين"، فسأله اللواء "عتمان" عن آخر تطورات مشروع العزل السياسى، فقال له شاهين - كما أبلغنا عتمان - أن المجلس الأعلى لم يوافق عليه، وشرح اللواء عتمان لنا -لبيب السباعى وأنا - أسباب تحفظ المجلس الأعلى على مشروع القانون بالطريقة التى تريده بها الحكومة. وتتلخص فى أنهم يتوقعون أن يؤلب عليهم العائلات الكبرى فى الصعيد التى اعتادت على احتكار المناصب السياسية. ثم أضاف عتمان أن التوسع فى العزل السياسى سيصب فى مصلحة الإخوان والأحزاب الدينية وحدها لأنه سيخلى الطريق أمامهم من منافسين أقوياء، ولكن هذه المناورة مثلها مثل غيرها من المناورات الهزيلة لم تفلح فى مواجهة تيار الإخوان والسلفيين .

بداية ونهأية :

أما المقتل الذى أصاب حكومة شرف من قبل إصدار وثيقة" السلمى" - وكان المفترض أن هذه الوثيقة هى قبلة الحياة للحكومة - فهو حرمانها من تلبية بقية المطالب العشرة للشباب فى جمعة ٨ يوليو، بعد تلبية مطلب علانية محاكمات مبارك وأعوانه، وتعديل الحكومة،

وتغيير بعض المحافظين، فقد استقبل رئيس الوزراء يوم ٧/١٥ وفدا يمثل شباب الميدان من جميع الائتلافات سوى حركة ٦ ابريل، التى دعيت، ولم تستجب، وتعهدت بالمشاركة فى الحوارات التالية مع الحكومة، وللأسف لم تكن هناك حوارات تالية، بما أنه قد حيل بين الحكومة، وبين تنفيذ بقية ما التزمت به فى ذلك اللقاء.

استغرق الحوار حوالى خمس ساعات، وأداره الدكتور" محمد فؤاد" ممثل اللجنة التنسيقية للثورة، وتضمنت المطالب من شرف، والالتزامات التى قطعها على نفسه تكليف وزير الداخلية بإجراء وإعلان حركة تطهير شاملة فى وزارته تشمل القيادات المتورطة فى قتل المتظاهرين، واستخدام العنف ضد الثوار، وإصدار التعديلات القانونية اللازمة لتحقيق استقلال القضاء، وتطهير الصحف القومية، والمؤسسات الإعلامية من الرموز الموالية للنظام السابق، وتشكيل لجنة لتنفيذ ذلك وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للصحافة فى موعد أقصاه ٣١ يوليو الحالى، وتشكيل مجموعة اقتصادية وزارية للنهوض بالأداء الاقتصادى، وتشكيل لجنة عليا لضبط الأسعار فى الأسواق.

يومها ساد التفاؤل، وعاد قدر كبير من الثقة بين الحكومة والحركات الشبابية لاسيما بعد أن قال رئيس الوزراء بالحرف الواحد "انه يندم الآن على عدم عقد جلسة متكاملة مثل هذه مع الشباب من قبل، وانه يعتذر عن أى تقصير حدث منه، وانه سيعقد جلسات دورية مع ممثلى الائتلافات الشبابية بعد أن ثبت أن هذه هى أسلم طريقة لتحقيق مطالب الثورة.

كان شهود الحوار والاتفاقات من مجلس الوزراء المستشار "عبد العزيز الجندى" وزير العدل، واللواء" سامى سعد زغلول" الأمين العام

لمجلس الوزراء، والدكتورة" نجلاء الأهوانى "المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء، ومن الميدان الشيخ"مظهر شاهين"، والدكتور "صفوت حجازى".

قلنا فيما سبق أن الحكومة أوفت بالتزامها بتحقيق بعض المطالب وأهمها إقرار مبدأ سرعة وعلانية محاكمة مبارك وابنيه ورموز نظامه، والتعديل الوزارى، وتغيير بعض المحافظين، لكن شيئا آخر لم يتحقق، وأوقف المجلس العسكرى بقسوة محاولات إحياء قانون الغدر الذى كان سيمهد "للتطهير المطلوب من الفاسدين"، وهكذا انقطع الحوار بين الشباب وحكومة شرف بعد جلسة واحدة كانت مبشرة، وكان يمكن أن يؤدى استمرار هذا النوع من العمل السياسى إلى تجنب كوارث ماسبيرو، ومحمد محمود، ومجلس الوزراء.

بعد تعثر المبادرة إلى إحياء قانون الغدر، لتطهير الحياة السياسية من الفاسدين والمفسدين، حاولت الحكومة الالتفاف على المجلس الأعلى، فأنشأت لجنة وزارية لإدارة الأزمة برئاسة الدكتور "السلمى" لوضع إستراتيجية متوازنة لضمان استبعاد التأثير الضار من جانب الفاسدين سياسيا وماليا وإداريا على الانتخابات البرلمانية، وكانت هذه الإستراتيجية تستند إلى قواعد موضوعية مقننة مستمدة من تحقيقات النيابة العامة، وتحقيقات جهاز مكافحة الكسب غير المشروع، والنيابة الإدارية، وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، وأحكام محكمة النقض فى الطعون الانتخابية.

وقد أمكن الوصول إلى توافق سياسى حول هذه المعايير فى اجتماع موسع عقد بفندق رمسيس هيلتون يوم ٨ اغسطس٢٠١٢ شارك فيه ممثلو ٣٤ حزبا وحركة وجماعة، واتفق خلاله على تشكيل لجنة للحوار مع المجلس العسكرى، والحكومة حول الدستور وقانون الانتخابات، كما

اتفق أيضا على الدعوة إلى مؤتمر وطنى " شامل وجامع" للتوافق حول مبادئ الدستور.

وسط ذلك المناخ التوافقى، تعطلت المسيرة فى منتصف الطريق، فلا المؤتمر الشامل الجامع انعقد، ولا لجنة الحوار مع المجلس العسكرى والحكومة وصلت إلى شئ، والسبب هو أن "العسكر" كانوا يبيتون للانقضاض بوثيقة" السلمى"، لأنهم تصوروا أن عقد مؤتمر وطنى على النحو المقترح لن يوافق على المادتين التاسعة والعاشرة من الوثيقة، والتى تحصنان القوات المسلحة ومجلسها الأعلى وميزانيتها من الرقابة البرلمانية ومن التبعية للحكومة والرئاسة، وبذلك أجهضت كل محاولات التوافق، ودخل المجتمع والثورة فى صراع جديد مع "العسكر" لإسقاط وثيقة "السلمى" ومعها حكومة "عصام شرف".

الكل بدلا من النصف :

فى لحظة سقوط حكومة شرف ووثيقة "السلمى" أيقن الإخوان أن بوسعهم أن يفرضوا ما يشاءون على الجميع، وأصبحت صيغة المشاركة لا المغالبة شيئا من الماضى، فسقط أولا مشروع التحالف الوطنى الديمقراطى (بقيادة حزب الحرية والعدالة الإخوانى)، والذى كان يضم ٢٧ حزبا، وبدلا منه فضل الإخوان - كما كان قد أخبرنى الدكتور عصام العريان على مائدة إفطار رمضانى - بفندق انتركونتننتال سيتى ستارز بمصر الجديدة - بناء تحالف جديد يتكون من سبعة أحزاب، لكن حتى تلك اللحظة كان الإخوان يتحدثون، ويتعهدون لشركائهم بأن هذا التحالف سوف يتقدم بقائمة موحدة من المرشحين بنظام القائمة، وزاد

العريان على ذلك فى تلك المناسبة تأكيده القاطع بان التحالف الجديد بقيادة الإخوان لن ينافس إلا على ٥٠% فقط من المقاعد المخصصة للقوائم، و٥٠% من المقاعد المخصصة للانتخابات بالنظام الفردى، وفوق كل ذلك أضاف العريان أن هذا التزام قديم من جماعة الإخوان، يعود إلى الأيام الأولى من نجاح الثورة فى الإطاحة بالرئيس السابق، وبدء المرحلة الانتقالية، وقد نشرت كل ذلك فى مقال متفائل بالأهرام يوم ٢٠١٢/٨/١٢ تحت عنوان "معنى البرلمان التوافقى "، لكن التفاؤل بالتوافق كان صرحا من خيال فهوى .

قلنا أن كل تلك الوعود والالتزامات تبخرت وترشح الإخوان، وبضعة مرشحين بقوا على تحالفهم معهم على جميع المقاعد للقوائم والفردى، مثلما تبخر بعد ذلك الالتزام بعدم ترشيح إخوانى لرئاسة الجمهورية ليثبت أن كل أحاديث التوافق والمشاركة، وأن مصر ـ لن تكون غزة أو إيران كانت مجرد أحلام فى الظهيرة .. فى يوم قائظ ضاعت بمجرد الاستفاقة من القيلولة التى أغمض فيها الجميع أعينهم على ذلك الحلم اللذيذ، فقد اكتشفت الجماعة أن العسكر أضعف مما كان متوقعا، وأنهم لم يعودوا مهتمين إلا بالتفاوض الفئوى، أى ما يتصورونه مهما للقوات المسلحة، وكان الأخوان قد اكتشفوا قبلا أن الخارج لم يعد يمانع فى توليهم المسئولية كاملة .

فى هذه المرحلة من الحديث ينبغى أن لا ننسى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان لا يخفى كراهيته لمعظم المرشحين الرئاسيين المحتملين وقتها، وقد مر بنا تصريح اللواء الملا – فى أثناء حديثه الغاضب عن محاولة إعادة القراءة فى خزانة إسرار صلاح منتصر- بان أحدا من هؤلاء لن يكون هو رئيس الجمهورية المقبل، ولا جدال أن

هذا الموقف غير المفهوم من البرادعى وموسى وأبو الفتوح، وغيرهم ساهم بطريقة غير مباشرة فى دعم فرص مرشح الإخوان القادم، لأن كثيرين افترضوا أن المجلس أقوى مما كانت علية حقيقته، وخشوا بالتالى الرهان على مرشحين لا يحبهم أو لا يفضلهم المجلس، ومن ثم ترك الملعب خاليا من منافسين أقوياء، لنجد أنفسنا أمام مفاجأة انتخابات الإعادة بين مرشح الإخوان، وبين الفريق شفيق الذى تجسدت فيه آمال الخائفين من الإسلام السياسى، بحكم عسكريته، رغم موقفه غير الودى تجاه الثورة عندما كان رئيسا لوزارة مبارك.

البحث عن رئيس :

ذات ظهيرة حدثنى اللواء "العصار" هاتفيا ليسألنى سؤالا واحدا، بدا انه سأله لآخرين قبلى، وسيسأله لآخرين بعدى. كان السؤال: من الأفضل فى رأيك بين المرشحين الحاليين لتولى منصب رئيس الجمهورية..؟

كانت إجابتى الفورية : السيد عمرو موسى للأسباب التالية، هو وزير سابق فى الحكومة، فيعرف تقاليد الدولة المصرية جيدا، وطبيعة العلاقات بين مؤسساتها بما فى ذلك القوات المسلحة، وسائر أجهزة الدولة، وهو كان وزيرا للخارجية، فيعرف كل أسرار علاقات مصر الدولية، وما تورطت، وما لم تتورط فيه، وأضافت إليه خبرته كأمين عام لجامعة الدول العربية المزيد من الدراية بالعلاقات العربية العربية، وفضلا عن ذلك فهو ليس راديكاليا بطبعه، وأكسبته الخبرة الدبلوماسية فنون التوافق، وهذا ما تحتاجه مصر للانتقال الهادئ من نظام مستبد فاسد إلى نظام ديمقراطى حقيقى، أضف إلى ذلك أن وجودة فى منصب الرئاسة سوف يضمن انتقالا ناعماً من نظام

كانت تهيمن علية المؤسسة الأمنية بشـقيها العسـكرى والبوليسى- إلى نظـام تعددى حقيقى.ومن المفترض أنه مقبـول لـديكم، كـما أن مواقفـه الوطنيـة والقومية حققت له قدرا كبيرا مـن الشـعبية فى مصر- والعـالم العـربى، فـإذا أضفنا إلى ذلك انه ليس عسكريا، وان ثقافته فى الأصل حقوقية، وانه يجمـع بين الخلفية الريفية والحضرية والعالميـة، كـان هـو الأنسـب لهـذه المرحلـة التى هى أيضا مرحلة انتقالية.

كـان هـذا اجتهـادى فى ذلـك الوقـت مـع فـائق الاحـترام للمرشـحين الآخرين، ولكن رد فعل اللواء "العصار" .. كان مفاجئا.. إذ أنه صمت تمامـا.. وأنهى الحديث بكلمة شكر، فاستيقنت أن كل ما قلته لم يعجبه،لأن لـديهم مرشحا بعينه، وكان هو الدكتور محمد سليم العوا، لكن الرجل مع كل الـود والاحترام، كانت فرصه تتضـاءل لسـبب بسـيط أنـة مرشـح "إسـلامى " غـير إخوانى بالمعنى التنظيمى، ولكن ينافسه مرشحون إسـلاميون اقـوى أهمهـم الدكتور أبو الفتوح .

أما المناورة التى حاول بها المجلس وقف تقدم الإخوان نحو منصـب الرئاسـة فكانـت هـى اختيـار السـيد منصـور حسـن رئيسـا للمجلـس الاستشارى بالاتفاق مع "الإخـوان أنفسـهم "، تمهيـدا لترشـيحه للرئاسـة، بعد ضياع فرصة الدكتور العوا، ولا جديد أضيفه إلى ما آلـت إليـه هـذه المناورة من انسحاب حسن من الترشـيح بعـد سـاعات مـن إعـلان نيتـه الترشح - لسحب الإخوان تأييدهم له - سوى أن السبب الرئيس فى فشل خطة ترشيحه هـو أنـه راهـن بكـل أوراقـة عـلى قـدرة المجلـس الأعـلى للقوات المسلحة على تأمين التأييد الإخوانى لـه، فقـد كنـت عـلى اتصـال يومى به – كمصدر مهم للأخبار – ولكنه كان فى كل مرة محاميا مفوها عن سياسات المجلس الأعلى وقراراته، حتى فى أحداث "محمد محمـود"،

وأحداث "مجلس الوزراء"، ومن متـابعتى لإدارتـه للمجلـس الاستشـارى كنت ألمس محاولته الدائبة لتطويع الاستشارى للعسكرى.

بعد صدور الطبعة الأولى من الكتاب، علمت بأن الرجـل رحمـه الله لم يكن راغباً فى الترشح، وأن الفريق عنان هو مـن ضـغط عليـه للقبـول كمرشح للمجلس العسكرى والإخـوان معـاً، وضـمن لـه تأييـد الإخـوان، وعندما أبدى منصور حسن تخوفه من أن تقدم سـنه، وحالتـه الصـحية لن تسمحا له بالتجول فى المحافظات للدعاية لانتخابه، أجابه عنان بأنـه لن يكون فى حاجة إلى هذه الجولات، لأن اتفاقه مع الإخوان يقضى بـأن يتولوا هم الدعاية له، أما السبب الحقيقى لتراجع الإخوان عـن تأيـدهم لمنصور حسـن رئيسـاً للجمهوريـة، هـو أنـه رفـض طلـبهم منـه ترشـيح المهندس خيرت الشاطر نائباً له، وهنا أدرك الرجل أن المطلوب أن يكون رئيساً صورياً، لأن نائبه هو أقوى رجال الجماعة، كما أن الحكومة سوف تكون إخوانية، وبذلك ماتت الصفقة فى مهدها.

أسر السيد منصور حسن بهذه المعلومـات قبـل رحيلـه إلى صـديقه الشخصى السفير عمر متولى.

إعــلان الـيــأس :

قبل الوصول إلى محطة انتخابـات الإعـادة بـين المرشـحين الرئاسـيين شفيق ومرسى أورد هنا حديثا دار بعدها بينى وبـين اللـواء مختـار المـلا وكان فى بداية شهر رمضان التالى أى فـلا شـهر يوليـو ٢٠١٢، وبمناسـبته، وبالتالى فقد جرى قبل أيام من إطاحة الرئيس مرسى بطنطـاوى وعنـان، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإلغاء الإعلان الدستورى المكمل.

سالت الملا : على الرغم من عدم مشروعية الازدواج الحالى فى السلطة الذى يجعل الدولة برأسين، لماذا اقتصرتم فى الإعلان الدستورى المكمل على تحصين القوات المسلحة وحدها من الإخوان، ومن الرئيس الإخوانى .؟ ثم تساءلت : ألا تستحق الديمقراطية، وأمن مصر- القومى (انتفاضة) منكم مثل انتفاضة الإعلان الدستورى المكمل .؟ كان السؤال محاولة للفهم أكثر منه اتفاقا مع فكرة ومحتوى الإعلان المكمل، الذى لم يكن سوى خطوة يائسة لتكبيل الرئيس المنتخب لمصلحة رؤية المجلس الأعلى للوضع الخاص للقوات المسلحة .. ليس إلا

استفسر اللواء الملا عما أقصده بانتفاضة من أجل الديمقراطية، فقلت بداية إن كل شئ يجب أن يكون علنيا أمام الرأى العام بمعنى أنه لا صفقات سرية، ولا مؤامرات جانبية، وكل المطلوب هو استغلال هذا النفس الأخير فى جسد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى تنشيط التفاعل داخل المجتمع لتحقيق نتائج متوازنة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة (كان مجلس الشعب الذى سيطر علية الإخوان والسلفيون قد حل بحكم المحكمة الدستورية العليا)، بحيث تظهر معارضة قوية للإخوان والسلفيين - إذا فازوا - حتى لا يحتكروا الرئاسة والحكومة وأغلبية البرلمان، بعد أن تخلوا عن تعهدهم بالمشاركة لا المغالبة، واستأثروا بأغلبية مقاعد الجمعية التأسيسية، وأذكر إننى استخدمت كلمة(catalyst) بالإنجليزية لوصف الدور المطلوب ..وهذه الكلمة معناها منشط التفاعل.

سألنى اللواء الملا : وكيف يكون ذلك ؟

قلت: لقد اتهمتم طويلا بعقد صفقة مع الإخوان، فلماذا لا تدعون القوى السياسية علنا إلى اجتماع تعترفون فيه بأخطائكم .؟ وتشرحون

دوافعكم للقلق من استحواذ الإخوان والسلفيين.. تلك التى دفعتكم إلى إصدار الإعلان الدستورى المكمل، وتشرحون وجهة نظركم فى كيفية توحيد جهود القوى المدنية". وسوف تكون صراحتكم فى طرح مخاوفكم عنصرا منشطا للتفاعل بين القوى السياسية من غير الإخوان والسلفيين للتوافق، ومادام كل ذلك سيكون علنيا فلا خوف من الاتهام بالتواطؤ، أو عقد الصفقات، فإذا توافقت هذه القوى فسوف تحل المشكلة الكبرى التى تواجهها وهى مشكلة نقص المال، إذ إننى أؤمن أن تفوق الإخوان والسلفيين فى الشارع السياسى ليس سببه فقط قدم وقوة تنظيم الإخوان، وحيازة السلفيين لمنابر الكثير من المساجد، وإنما وفرة التمويل الذى يمكنهم من الوصول إلى كل شبر فى أبعد قرية، أو حى عشوائى فى مصر، فالمال يعنى القدرة على الحركة والتنقل والاتصال وتأجير المقار، وعقد المؤتمرات، وتوظيف الإداريين، فضلا عن تقديم المعونات والخدمات.

ومن أين سيأتى المال فى هذه الحالة ؟ سألنى الملا.

قلت : إنه إذا اقتنع الرأى العام بان هذه القوى وضعت أقدامها على بداية الطريق الصحيح، وأن مخاوفكم التى دفعت إلى إصدار الإعلان الدستورى المكمل لها ما يبررها، فسوف يسهل على القادرين ماليا من المؤمنين بالديمقراطية التبرع لدعمها فى الانتخابات، وهم كثيرون، وسيكونون فى هذه الحالة مطمئنين إلى أن تبرعاتهم لن تكون هباءً منثورا، ولا تنسى أن الإخوان والسلفيين ارتكبوا مخالفات جسيمة فى انتخابات مجلس الشعب المنحل تحت أسماعكم، وأبصاركم من أول الإنفاق فوق الحد القانونى حتى استخدام الشعارات الدينية والمساجد فى الدعاية لمرشحيهم، وعلى كل ذلك فان الواجب يحتم عليكم شرح

هذه المخالفات علنا لتنوير الرأى العام، وتقوية التيارات الأخرى .. وكل هذا مشروع ديمقراطيا، وواجب أخلاقيا.

استمع الرجل إلى حديثى بصبر ثم قال " إنهم لن يتفقوا أبدا " لان كل واحد يحب نفسه، ولا يحب مصر". يقصد من يسمون بالليبراليين .

سبحان الله .. الحجج السابقة نفسها . ثم أضاف إننا عرضنا على الأحزاب الشبابية والجديدة أن نساعدها، ونشرنا إعلانات تأسيسها فى الصحف على نفقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، دون فائدة.

قلت : إعلانات التأسيس لا تكفى للقول بأنكم أديتم ما عليكم، وأنا لا أطالب بان تمول القوات المسلحة القوى غير الإخوانية، ولكنى افترض أن إعلان موقفكم ومخاوفكم بصراحة .. بينما لا زلتم فى الحكم، وتحتفظون بسلطات كبيرة من بينها سلطة إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية فى حالة الضرورة، سوف يمثل متغيرا جديدا مهما فى الحياة السياسية يساعد فى تحقيق توافق القوى المصطلح على تسميتها بالمدنية ..

قال اللواء الملا : لا تكن متفائلا أكثر من اللازم بهذه القوى .

عندها أيقنت أنهم فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مكتفون بتحصين أوضاعهم وأوضاعها فقط لا غير، ولم يعودوا يشغلون أنفسهم بشئ آخر ..أليس الشعب "جربان " كما قال لى أحدهم.؟

شكرت الرجل وانتهى الحديث، وتذكرت حوارا ساخنا بين الدكتور محمد البلتاجى القيادى الإخوانى، واللواء السيسى - فى لقاء بفندق تريومف التابع للقوات المسلحة - حين رد الأخير قائلا : لا تهددونا، أنتم تريدون السلطة وستأخذونها، ولكن اصبروا علينا .

الصمت لنصرة مرسى :

أصل الآن إلى حقيقة ما حدث فى اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة فيما يتعلق بنتائجها ..فهناك من يقول إن المجلس الأعلى كان يفضل إعلان فوز شفيق، وأن تلاعبا جرى، وضغوطا مورست فى اللحظات الأخيرة لإعلان فوز مرسى بدلا من شفيق، ولكن ذلك ليس له أساس من الصحة،وهذه هى الحقيقة كاملة .. كما رواها المستشار "حاتم بجاتو" أمين عام اللجنة، ورئيس هيئة مفوضى المحكمة الدستورية العليا، بمكتبه فى مقر المحكمة على كورنيش النيل يوم الاثنين ٢٤ سبتمبر ٢٠١٢.

إن شفيق لم يحرز أى تقدم على مرسى فى الأصوات فى أية مرحلة من مراحل الفرز على المستوى المركزى.

ولكن كيف يفسر ادعاء شفيق، والكاتب البريطانى روبرت فيسك بان الفريق كان قد أبلغ من قبل أعضاء فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنه هو الفائز بالرئاسة .؟ قال "بجاتو" إن من أبلغه هو الذى عليه أن يفسر، لان أحدا لم يعلم بحقيقة النتيجة قبل إعلانها على الهواء إلا شخص واحد، هو السفير" إسماعيل خيرت" رئيس هيئة الاستعلامات الذى تسلم منا بصفته الرسمية نسخة لترجمتها إلى الإنجليزية، حتى يتسنى للمترجم " الفورى " مصاحبة المؤتمر الصحفى لرئيس اللجنة الذى أعلن فيه النتيجة .

صحيح أن محامى المرشح الخاسر جاء فيما بعد للمستشار" بجاتو" يحتج لان موكله كان قد أبلغ فعلا أنه فاز، من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لكنه لم يسم شخصا بعينه، فكان الرد هو نفسه تقريبا : إن هذا لا يلزم إلا من أبلغه.

مسئول كان قريبا من هذه الدائرة يفسر ما حدث بأنة كان مناورة اللحظة الأخيرة من الجنرالات على مرسى والإخوان لأخذ بعض المكاسب.. وهو ما تقوله رواية لضابط كبير سابق فى الحرس الجمهورى، وما تواترت أنباء كثيرة حوله من أن الفريق عنان شوهد يخرج من منزل الدكتور مرسى بالتجمع الخامس قبل اقل من نصف ساعة من إعلان النتيجة .

مناورة ساذجة مثلها مثل محاولة المجلس الأعلى أن يحتفظ بشئ من القوة أمام الإخوان، بعد اكتساحهم مع السلفيين الانتخابات البرلمانية، فأوعز إلى اللواء مختار الملا أن يقول للمراسلين الأجانب فى مؤتمر صحفى "عالمى" أن البرلمان القادم لا يمثل كل مكونات الشعب المصرى، ولكن أبواب جهنم التى انفتحت عليه بعدها دفعته إلى التراجع . والى الاحتجاب نهائيا عن الإعلام .

المسئول الكبير نفسه يعتقد أن تلك المناورة لم تفلح لان جماعة الإخوان كانت على علم بالنتيجة الحقيقية.. ليس لاختراقها اللجنة العليا للانتخابات كما قيل، ولكن ببساطة لان اللجنة العليا كانت تبلغ أولا بأول بالنتائج من اللجان العامة، وهذه الأخيرة كانت تسلم نسخا لمندوبى المرشحين، وإذا عرفنا أن عدد العاملين فى اللجنة المركزية "الإخوانية" لمتابعة الانتخابات فقط كان أكثر من مائتى عضو، وكان هناك مثلهم فى كل لجنة عامة، بالإضافة إلى مندوبيهم فى اللجان الفرعية، عرفنا لماذا كانت متابعة الإخوان أسرع من متابعة اللجنة العليا، التى لم يكن يعمل بها سوى ٣٠ موظفا، مع ٢٠ قاضيا ومستشارا فى أمانتها العامة، و٣ مستشارين كبار فى اللجنة العليا ذاتها.

إذن هل كانت الانتخابات الرئاسية فى جولة الإعادة نقية وتقية.؟ فماذا إذن عن المخالفات المسجلة، والتى تحدث بخبرها الركبان.؟

لقد طلبت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسـية مـن ٣ جهـات رقابيـة رئيسـية التحقيـق فى هـذه المخالفـات، وموافاتهـا بالنتيجـة وهـى وزارة الداخلية، وجهاز المخابرات العامة، وجهاز الرقابـة الإداريـة، والمخالفـات كما نعرف هى ثلاث، تسـويد بعـض البطاقـات لمصـلحة مرشـح بعينـه، وتحريز بطاقـات أصـدرتها المطـابع الأميريـة دون تفـويض مـن اللجنـة، وأخيرا منع ناخبين أقباط من التصويت بالقوة.

حتى يومنا هذا لم ترد المخابرات العامة، ولا الرقابة الإدارية..

يضـحك المستشـار بجـاتو .. ويقـول الشـهادة لله .. كانـت وزارة الداخلية هى الجهة الوحيدة التى ردت .. ولكنها قالت فى الرد أنه لـيس لديها معلومات حول هذه المخالفات .. فكان لابد من إعلان النتيجة.

لماذا لم ترد هذه الجهات على طلب اللجنة العليا .؟

هل صدرت إليها تعليمات من جهة ما .؟

أم أنها بالفعل لا تملك إجابة .؟

أم كانت المسألة كلها إيثارا للسلامة .. وتقـديم "السـبت" للقـادمين إلى السلطة، حتى يكون هناك "أحد" يرد فيه هؤلاء القادمون الجميل.؟

نصل الآن إلى حقيقة المناورة التى جرت يوم إعلان النتيجة، وسـوف نكتشف فورا أنها كانت أيضا لمصلحة الجنرالات، لا لمصلحة الديمقراطية.

فالثابت، والذى رآه الكثيرون من سكان مصر الجديدة وأنا منهم، فى ذلك الأحد (الذى خشى القاهريون أن يكون أحداً دامياً) أن قـوات مـن الحرس الجمهورى تحركت نحـو منـزل الفريـق احمـد شـفيق بـالتجمع الخامس، وترافق هـذا التحـرك مـع إعـلان مسـئولين بحملـة شـفيق أن

الرجل أبلغ أنه هو الفائز، وفى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم صدر الأمر إلى هذه القوات بالعودة إلى مكانها الأول.

ما الذى يفهم من ذلك ؟

الواضح أنها كانت مناورة اللحظة الأخيرة لإيهام مرسى والإخوان بان شفيق يمكن أن ينجح، ولكنهم مستعدون لترك مرشح الإخوان يفوز، فما هو المقابل.؟ لا أحد يعرف حتى الآن الإجابة على هذا السؤال، وكنا قد ذكرنا قبل أن الفريق عنان كان يزور الدكتور مرسى فى غضون ذلك الوقت، ولكننا جميعا نعرف أن "الإخوان" أعلنوا استنفارا عاما فى أرجاء القاهرة، والمحافظات، وهو ما قد يكون أعفى الرئيس مرسى من تقديم أية تعهدات لعنان ..والله اعلم.

يبقى فى سياق العلاقة بين الإخوان والجنرالات، أن نسجل ما سمعناه من مصادر وثيقة الإطلاع من انه لا قائد الحرس الجمهورى السابق اللواء نجيب عبد السلام، ولا قائد الشرطة العسكرية السابق اللواء حمدى بدين أبلغا موكب الرئيس مرسى عندما كان فى طريقه لتشييع جنازة شهداء رفح بأنهما لن يستطيعا تأمينه، وان من نصح الرئيس بالعودة هو غرفة عمليات جماعة الإخوان التى كان رجالها يراقبون الموقف، خوفا من تحرش متعمد من أعداء الإخوان بالرئيس، وان العكس هو الصحيح، إذ أبلغ مرسى من الحرس أن المكان" آمن على مسئوليتهم "، وبالطبع فإننا نذكر أن البيان الذى أصدرته رئاسة الجمهورية لتفسير رجوع الرئيس عن المشاركة فى جنازة الشهداء، قال إن الرئيس يرغب فى عدم مضايقة المواطنين بترتيبات تأمينه، أى أن

البيان لم يذكر الحقيقة ..إذا افترضنا أن الحرس الجمهورى والشرطة العسكرية أبلغاه حقا بأنهما لن يستطيعا تأمينه، فما الذى يجعل ما قيل لاحقا حول السبب فى إقالة اللواءين نجيب عبد السلام وحمدى بدين، حقيقة لا يرقى إليها الشك.؟

فى هذا الضوء، فان أرجح الأسباب فى إقالة رئيس الحرس هو أنه كان ضالعا فى مناورة الإيهام بفوز شفيق، وكذلك اللواء بدين، وبالطبع كان ذلك بأمر وعلم المشير وعنان، ومن ثم فقد أقيل الأولان، ثم أقيل الآخران، كعقاب من ناحية، وللقضاء على ازدواج السلطة على رأس الدولة من ناحية أخرى .. وكذلك أقيل اللواء حسن الروينى قائد المنطقة العسكرية المركزية ..لان هؤلاء الجنرالات الخمسة كانوا هم من يملكون الصلاحية، والإمكانات لتحريك قوات فى القاهرة إذا اتفقوا على ذلك.

خلاصة هذا الفصل أن السادة رئيس، وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كانوا مستعدين فقط من الناحية العسكرية (التكتيكية) للتدخل، ويعرفون ماذا عليهم أن يفعلوا فى حالة نشوب ثورة، أو انتفاضة ضد التوريث، فالخطة "إرادة" أى خطة تامين المنطقة المركزية بواسطة القوات المسلحة عند الحاجة موجودة، ونفذت من قبل مرتين : الأولى ضد انتفاضة الخبز فى ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧تحت قيادة الفريق أول محمد عبد الغنى الجمسى (المشير فيما بعد)، والثانية عند تمرد جنود الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦، تحت قيادة المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة .. ومن المفترض أن القوات تتدرب على هذه الخطة سنويا، وان كان اللواء العصار قد ابلغ الكاتب أن خطة العمليات "إرادة" كانت تقضى بالانتشار فى ٦ ساعات إلا أن المهمة نفذت ليلة ٢٨ يناير ٢٠١٢ فى ٤ ساعات فقط.

ولهـذا النجـاح فى الانتشـار مبكـراً سـاعتين عـلى الوقـت المحـدد فى الخطة قصة تشـبه مـا حـدث ليلـة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢، حـين بكـر العقيـد يوسف صديق بالخروج بقواته بسبب خطأه فى قراءة مؤشر الوقت على ساعة الحائط، مما أدى إلى نجاح الثورة بالقبض على هيئة أركان الجيش الملكى، لحظة وصـولهم إلى مقـر القيـادة لاتخـاذ التـدابير الكفيلـة لمنـع وقـوع الانقـلاب، والـذى حـدث يـوم ٢٨ ينـاير ٢٠١١ أن قائـد لـواء (دهشور) المكلف بتنفيذ الخطة (إرادة) مع لواء (الهايكستب)، كان قد قرر من تلقاء نفسه المبيت بين جنوده عندما تفجرت أحداث ٢٥ ينـاير، وسايره فى ذلك بقية الضباط مجاملةً، وتحسباً للطوارئ، وكان كـل ذلـك مخالفـاً للأوامـر الدائمـة بعـدم مبيـت ضـباط المنطقـة المركزيـة فى معسـكراتهم، إلا (النوبتجيـة)، خوفـاً مـن الانقـلاب عـلى نظـام مبـارك، وعندما صدرت الأوامـر بالانتشـار ليلـة ٢٨ ينـاير لم تكـن هنـاك حاجـة لإنفاق ساعتين كاملتين فى استدعاء الضباط من بيـوتهم، ومـن ثـم فقـد وصل لـواء دهشـور إلى مواقعـه فى أربـع سـاعات، فى حـين احتـاج لـواء الهايكستب إلى الساعات الست كاملة.

والمعنى أنهم كانوا جاهزين تمامـا للتـدخل العسـكرى، لكـنهم كـما يتضح من سياق هذا الفصل والفصول السابقة عليـه لم يكونـوا يملكـون أية خطة سياسية، ولم يقوموا بوضع مثل تلك الخطة عندما ألـت إلـيهم السلطة، ولذا فقد فاجـأتهم كـل الأحـداث بـدءا مـن المطالبـة الشـعبية العارمة بمحاكمة مبارك، ومطالبات الشـباب باسـتكمال تحقيـق أهـداف الثـورة، ولم يحلـوا مجلـس الشـعب والشـورى إلا متـأخرين، ولم يقيلـوا شفيق إلا متأخرا أيضا، إلى آخر ما سردناه من قبل، وهكـذا وضـعوا مـن البداية فى موقف الانتظار لما سيأتى، لا فى موقف المبادرة بالفعل، وظلـوا

مترددين مابين منطق الثورة ومطالبها، وما بين الاكتفاء بوقـف التوريـث والعودة إلى جدول الإعمال العادى، وما بين ضغوط الإخـوان والسـلفيين وضـغوط القـوى المدنيـة. وهكـذا تاهـت الثـورة فى عشرـات الثقـوب السوداء.

ولكن هل تقرر كل شئ فى الداخل، أم كانـت هنـاك قـوى خارجيـة على الخط.؟

الفصل السابع
بين ثورتين
واشنطن على الخط

"مصر ضاعت منا عشرين سنة، ولن نتركها تضيع منا ثانية ."

الأدميرال ستانسفيلد تيرنر مدير المخابرات المركزية الأمريكية فى إدارة كارتر.

ما أشبه الليلة بالبارحة، رغم فارق الأعوام والسنين بين الليلتين. ما أشبه ليلة ٢٥ يناير ٢٠١١، بليلة ٢٦ يناير ١٩٥٢.

يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ احترقت القاهرة، واحترق معها ما كان قد تبقى من شرعية وإرادة نظام الحكم الملكى بما فى ذلك حزب الوفد، الأكثر شعبية وأصالة.

وفى يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ انهار جدار الخوف من دولة حسنى مبارك البوليسية، وانهارت معه أركان نظامه، بانهيار الشرطة يوم ٢٨ يناير، وبتخلى الجيش عنه يوم أول فبراير .

كان السؤال الذى فرض نفسه على مصر، وهى تطوى صـفحة قاتمـة من تاريخها المديد، وتنشر صفحة جديـدة، لا تـدرى مـا سـيكتب فيهـا، واحدا فى الليلتين،

السؤال هو : ما هى القوة المؤهلة لوراثـة النظـام السـاقط، والبنـاء من جديد فوق الأنقاض التى تداعت.؟

لكن مصر فى تلكما المناسبتين المفصليتين، لم تكن لتستطيع أن تختار الإجابة وحدها، إذ لابد أن يكون للخارج دور فى الإجابة.

كانت مصر عام ١٩٥٢ لما تـزل خاضـعة للاحـتلال البريطـانى لمنطقـة قناة السويس،ولما تزل مقيدة بمعاهدة ١٩٣٦، وكانت خارجة لتوها مـن هزيمة حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وجسم على حدودها الشرقية مـا كـان يخشى منه زعيم الوفد الجليل مصـطفى النحـاس باشـا، (كيـان غريـب قوى التسليح، وتوسعى بالغريزة)، وكانت الإمبراطورية الأمريكية قائـدة الانتصار الغربى على النازية قد اقتحمت ميدان الشرق الأوسط، وقضاياه لترث الإمبراطورية البريطانية الآخذة فى التحلل، وما كـان إلا أن تسـاهم فى صنع مستقبل مصر الدولة الأكبر فى الشرق الأوسط العربى.

باختصار كانت مصر يوم احترقت القاهرة دولة "تابعة"، ومن ثـم لم يكن لها مطلق الحرية لتقرير مستقبلها بنفسها، ولم تكن تملـك الأدوات اللازمة لذلك أصلا.

وفى يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، لم يكـن الوضـع مـن حيـث علاقـة الخـارج بالداخل يختلف كثيرا، على الرغم من انتصار أكتوبر ١٩٧٣ .

كانت الحقبة الناصرية من ثورة يوليو قد انقضـت بمـا تحقـق فيهـا من إنجازات الاستقلال الوطنى، والتحول الاجتماعـى، وخطـط النمـو فى

الداخل، وعدم الانحياز، والتضامن العالمى ضد الإمبريالية فى الخارج، ورغم هزيمة ١٩٦٧ وما أدت إليه من زيادة الاعتماد على الاتحاد السوفيتى عسكريا، ودبلوماسيا، فقد جاء أنور السادات غير المفضل للسوفييت نائبا لجمال عبد الناصر، ثم خلفه فى الرئاسة، مما يعنى أن مصر احتفظت باستقلالها فى اختيار حاكمها، على عكس ما اعترف به - بحق - الدكتور مصطفى الفقى علنا، وفى ظل وجود مبارك، وهو أن رئيس مصر القادم لابد أن يحظى برضاء الولايات المتحدة وإسرائيل معا، وكانت حقبة السادات التجريبية لتحييد التأييد الأمريكى لإسرائيل فى ظل علاقات سلمية بينها وبين مصر بعد استرداد شبه جزيرة سيناء، قد انقضت هى الأخرى، وبدأت حقبة الثلاثين عاما تحت حكم حسنى مبارك، وتمكنت الولايات المتحدة خلالها من التداخل فى كل خلايا الجهاز العصبى المصرى، وجاء مخطط التوريث ليدفع مبارك الأب، ومبارك الابن إلى اتخاذ إسرائيل حليف استراتيجى فى المنطقة وفى العالم، وفى جبهة صنع القرار الأمريكى على وجه الخصوص، لكن اخطر ما تمخضت عنة تلك الحقبة من آثار التبعية على مصر، هو أن الولايات المتحدة أصبحت ألزم لمصر من مصر للولايات المتحدة، لأن هذه الولايات المتحدة هى التى تضمن استمرار العلاقات السلمية بين مصر وإسرائيل فى ظل تفوق إسرائيلى كاسح فى ميزان القوة المسلحة، وتوازن القوى الشاملة، أى بصراحة مؤلمة فلم تعد الولايات المتحدة تحمى إسرائيل من مصر والعرب، ولكنها باتت تحمى مصر والعرب - إذا أرادت - من استفزازات إسرائيل وعدوانيتها.

نعود إلى عام ١٩٥٢ لنرى كيف استقر الرهان الأمريكى على مستقبل مصر على الضباط الأحرار، ولنقارن ظروف ذلك الاختيار البعيد زمنيا

بالظروف التى أدت إلى استقرار الرهان الأمريكى على مستقبل مصر على "الإخوان المسلمين" عام ٢٠١٢ .

عندما وضعت الحـرب العالميـة الثانيـة أوزارهـا حـاول الأمريكيـون إقناع الملك فاروق بقيادة عملية إصلاح سـياسى واجتماعـى شـامل يقـى مصر خطـر التحلـل الـداخلى، ويقطـع الطريـق عـلى الثـورة الشـيوعية المحتملة، وقد تدخل الرئيس الأمريكى "فرانكلين روزفلت" شخصيا لحث فاروق على التحرك بسرعة، بـل إن رئـيس الـوزراء البريطـانى "ونسـتون تشرشل" فعل شيئا مماثلا وقال للملك وهو اليمينى المحافظ: أنه" لم يـر بلدا فى العالم فيه كل هذا الثراء الفاحش جنبا إلى جنـب مـع كـل هـذا الفقر المدقع". طبقا لما ورد فى مـذكرات لـورد كلـيرن السـفير البريطـانى وقتها فى القاهرة.

راهن الأمريكيون على حزب الهيئة السعدية، ليكـون ذراع الملـك فى الإصلاح بعد أن أيقنوا أن تعاون القصر مع حزب الوفد بزعامة النحـاس من المستحيلات، كما أن الوفد اعتاد التعامل مع البريطـانيين، ويـتردد فى الإقبال على الأمريكيين، وكان يـراودهم الأمـل فى النجـاح بسـبب انـتماء السعديين إلى سعد زغلول، وجاذبية زعيمهم المؤسـس أحمـد مـاهر، إلى جانـب مسـاندة الملـك القويـة، لكـن خـور عزيمـة الملـك، وانهماكـه فى مشكلات أسرته أو فضائحها بمعنى أدق، واغتيال أحمـد مـاهر مبكـرا فى عام ١٩٤٤، واستمرار الوفد قويا (نسبيا) أدى إلى فشل هذا الرهان عـلى " الملك الصالح "،الفلاح الأول، والعامل الأول"، كما كانت تـروج صـحيفة أخبار اليوم وقتها.

كانت القوى المؤهلة لوراثة النظام البالى هى الإخوان المسلمين مـن ناحية، والجيش ممـثلا فى تنظيماتـه السريـة العديـدة وأهمهـا الضـباط

الأحرار من ناحية أخرى، ولم تكن هناك فرصة حقيقية للقوى الشيوعية الضعيفة والمتشرذمة. إلا إذا أخفق كل هؤلاء.

لكن الإخوان المسلمين كانوا لا يزالون وافدا جديدا على الفكر السياسى الكلاسيكى فى الغرب وخاصة الولايات المتحدة، ثم إن تاريخهم الدموى القريب المليئ بالاغتيالات للخصوم، والاعتداء على ممتلكات اليهود المصريين، وتعصبهم الشديد ضد إسرائيل .. كل ذلك لم يكن ليجعل منهم قوة بديلة مرحبا بها للنظام الملكى، يضاف إلى ذلك أن برنامجهم للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى كان يعتبر برنامجا شديد الرجعية فى أسوا الأحوال، أو شديد الغموض والمراوغة فى أحسن الأحوال، فهم يرفضون الديمقراطية والحزبية على النمط الغربى، ولديهم تنظيم عسكرى سرى،و تسود بينهم نزعات فاشية لا تخفى على أحد، كما كانوا يرفضون تحديد الملكيات الزراعية، لأن الإسلام يحرم اغتصاب مال المسلم حسب تفسيرهم، حتى وإن كان أكثر تلك الملكيات تكون بطريقة الاغتصاب، أو الإنعام، مات السنية.

إذن لم يكن الإخوان يملكون وقت ذاك حلولا لمشكلات مصر الرئيسية، وفضلا عن ذلك فالاحتلال البريطانى كان لا يزال جاثما فوق منطقة القناة - كما أسلفنا القول - ولا يود البريطانيون رؤية الإخوان على قمة السلطة فى البلاد ..

وإذن كان الجيش هو البديل الأكثر قوة وتأهيلا،فقد كانت الانقلابات العسكرية موضة فى الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وكانت مصر بالذات صاحبة خبرة فى قيادة النخبة العسكرية لثورة وطنية دستورية بالتحالف مع النخبة المدنية، ونعنى بهذه الخبرة الثورة العرابية التى أجهضها الاحتلال البريطانى، كما أن تنظيم الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر

– وظهر ذلك فيما بعد – يملك رؤية اجتماعية ووطنية متقدمة، يستطيع من خلالها أن يعبئ قدرا كبيرا من التأييد الشعبى .

من المهم للغاية فى هذه المرحلة من التحليل التنبيه بشدة على أننا لا نقصد اتهام الضباط الأحرار بأنهم كانوا عملاء للولايات المتحدة،، كما أننا لا نقصد اتهام الإخوان بذلك، وسنستمر فى القول أن الرهان الأمريكى استقر عليهم بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وإنما القصد هو أن كل طرف لم يجد أمامه بديلا سوى الطرف الآخر فى لحظة معينة من التاريخ، فكان لابد من التوافق، فالتفاهم، فالتنسيق، والدور الأمريكى فى مساندة الضباط الأحرار معروف بتفاصيله الآن.

ضغوط كلينتون :

نصل إلى الدور الأمريكى فى مصر فى أواخر عهد حسنى مبارك، وفى أثناء ثورة يناير ٢٠١١ وما بعدها.

أدركت الولايات المتحدة مبكرا للغاية أن مصر دخلت تحت قيادة حسنى مبارك أزمة شاملة.. وطالبته بالإصلاح ..

ففى سنة ١٩٩٤ وقبيل زيارة مبارك السنوية لواشنطن، وكان الساكن فى البيت الأبيض هو الرئيس "بيل كلينتون" .. دعا قسم الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى مجموعة من الخبراء المتخصصين فى شئون المنطقة، وضم إليهم من مصر ـ الدكتور" سعد الدين إبراهيم" الذى كان قريبا من الرئاسة المصرية فى ذلك الوقت، وطلب إليهم أن يقدموا للرئيس الأمريكى تصورهم لما يجب أن يحدث فيه الرئيس مبارك إلى جانب الموضوعات التقليدية، وخاصة فيما يتعلق بالوضع الداخلى

فى البلاد التى كان إرهاب الجماعات المتطرفة يهزها بصفة تكاد تكون شبه يومية.

اتفقت الآراء على أن النظام السياسى أصيب بتصلب شرايين، وان عليه أن يفتح شرايينه لدماء جديدة، من خلال مشاركة القوى الوطنية الديمقراطية فى العملية السياسية، والكف عن التدخل فى الانتخابات، ورفع القيود على الأحزاب، والنقابات، واحترام حقوق الإنسان، ونظرا للمناعة الفطرية لدى مبارك ضد هذا النوع من الإصلاح، أوصى الخبراء الرئيس "كلينتون" بأن لا يثير هذه النقطة فى المحادثات الرسمية، ولكن الأفضل أن يصطحب مبارك فى جولة بحديقة البيت الأبيض بعد انتهاء المباحثات، ويسر إلية أثناء التمشية بهذه الآراء بعيدا عن أسماع أعضاء الوفدين.

واستجاب " كلينتون " للنصيحة :

وما قد لا يعلمه الدكتور سعد الدين إبراهيم حتى الآن أن الرئيس السابق - وبعد أن عاد إلى مصر – باح بالسر فى سهرة له مع أصدقائه، ثم عقب قائلا: الواد أبو زمارة فاكر إنه يقدر يضحك على، فى إشارة إلى هواية كلينتون العزف على آلة الساكسفون ..وكان معروفا عن مبارك أنه لم يسترح مطلقا لانتخاب كلينتون رئيسا لأمريكا خلفا لجورج بوش الأب .. وقد اعتاد القول باستغراب: كيف للأمريكيين ان يسقطوا جورج بوش العاقل المتزن ..ويأتوا بهذا "العيل" رئيسا ؟ وبلغ سخف موقفه من كلينتون حدودا مضحكة، ومثيرة للرثاء على مصر التى يحكمها هذا الرجل، فقد رفض فى البداية أن يعترف باسم " بيل كلينتون" بوصفه

اسم شـهرة، وأصر عـلى مراسـلته باسـمه الرسـمى " ويليـام جيفرسـون" وكلف مكتب الصحافة برئاسة الجمهورية بإصدار تعلـيمات رئاسـية إلى الصحف القومية باستخدام عبارة الرئيس الأمريكى " ويليـام جيفرسـون" بدلا من عبارة الرئيس الأمريكى "بيل كلينتون" .. وقـد نفـذنا التعلـيمات يوما أو بعض يوم .. ثم نسى الرئيس، أو تناسى.

***

كـان مبـارك فى رفضـه للضـغوط الأمريكيـة للإصـلاح أسـير فكـرة استحوذت علية تماما، وهى أن تفاهمه مع إسرائيـل، ورعايتـه لمصـالحها سوف تدرأ عنة مغبه مقاومة هذه الضـغوط، لـذا كـان حريصـا للغايـة على عدم إغضاب الإسرائيليين، وكان يدرك أن أكـثر مـا يغضـب إسرائيـل هو السعى للتوازن الاستراتيجى معها، من هنا كانت غضبته شديدة من أبو غزالة عندما علم بمشروع الإنتاج الثلاثى المشترك لصاروخ " كوندور " بين مصر والعراق والأرجنتين ..علما بان العراق تحمل النصـيب المصرى من التكلفة، ومن هنا أيضا عنف أبو غزالة واللواء احمـد عبـد الـرحمن مدير المخابرات الحربيـة (ورئـيس الرقابـة الإداريـة فـيما بعـد)،عنـدما تفجرت قضية العميد عبد القادر حلمى بعد القـبض عليـه فى الولايـات المتحـدة لمحاولتـه تهريـب " مسـحوق الكربـون" الـلازم لضـبط توجيـه الصواريخ من السوق الأمريكية إلى مصر، وقـال لهـما فى اجـتماع بقاعـة ملحقة بمنزله :"هو أنا قد أمريكا ..لو كنتم قلتم لى إنكم تريـدون هـذه المادة لأحضرتها لكم معى فى أية زيارة للصين "، ومع ذلك فلم يحضرهـا من الصين مطلقا .

من الواضح أن الضغوط الأمريكية على مبارك هـدأت بعـد ذلـك، فقـد تحول رئيس مصر إلى "كنز استراتيجى لإسرائيل"، وتمكن النظـام مـن سـحق

الجماعات الإرهابية، ولاحت بشرى تحول مصر إلى نمر على النيل حسب مقولة الدكتور كمال الجنزورى الذى تسلم الوزارة بعد عملية الإصلاح المالى التى نفذها سلفه الدكتور عاطف صدقى، لكن الطموح السياسى للابن "جمال" كان قد بدأ يسمم أجواء المشهد السياسى المصرى، وظهر ما يسمى بأزمة السيولة النقدية فى مصر فى أواخر عام ١٩٩٨، واستحكمت الأزمة عام ١٩٩٩، وجاءت حكومة عاطف عبيد لتخفض سعر الجنيه، وتمضى فى الخصخصة دون ضابط أو رابط، مع تغول نفوذ رجال الأعمال، وتقنين الفساد ..ليتحول النظام إلى أوليجاركية عائلية.وذهب كلينتون، وجاء جورج بوش الابن رئيسا للولايات المتحدة، وفى معيته المحافظون الجدد، والذين يريدون إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط.

ثم انقض كابوس الحادى عشر من سبتمبر وفى أثره الغزو الأمريكى لأفغانستان، ثم العراق، لتصبح الديمقراطية هى المطلب الأول لإدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن من الحكومات العربية والإسلامية، لأن ذلك هو الذى سيجفف منابع الإرهاب، وليطلب من مصر أن تقود هذا التحول، وكان الجديد فى الضغوط الأمريكية أنها تحولت من السر إلى العلن، وكان الجديد فى رد حسنى مبارك عليها هو ما أعلنه على سلالم قصر الإليزية الفرنسى فى شتاء عام ٢٠٠٤، من أن الديمقراطية سوف تؤدى إلى وصول المتطرفين (يقصد الإسلاميين) إلى الحكم فى مصر، وفى بقية الدول العربية.

فى الداخل ظهرت حركة كفاية كأول بادرة شعبية تدعو لإنهاء حكم مبارك، وكالعادة، أخذ الأستاذ هيكل زمام المبادرة إلى طرح مشكلة التوريث على الرأى العام، فى محاضرة الجامعة الأمريكية الشهيرة.

(أذاعت تلك المحاضرة مرتين محطة " دريم " التليفزيونية، وحوالى هذا الوقت التقيت بالدكتور أحمد بهجت مالك هذه المحطة على الغداء فى منزل السفيرة المصرية برومانيا الأستاذة وفاء بسيم، فقلت له انك ستدفع ثمنا باهظا لإذاعة هذه المحاضرة، فأجابنى الرجل مطمئنا : لا تقلق فهم فاهمون أن بعض التنفيس لا ضرر منه، قلت ليس إلى هذا الحد، ولكنه لم يصدقنى، وكان ما كان مما يعرفه الجميع، وتعرض له الدكتور بهجت من الضغوط والخسائر، بعد أن كان واحدا من أهم المقربين لدرجة أن النشرة الطبية عن حالته الصحية - عندما تعرض لأزمة قلبية فى أمريكا - كانت تأتى إلى الصحف القومية رأسا من مجلس الوزراء، وعلى لسان وزير شئون المجلس وقتها المستشار طلعت حماد.

أدت تلك الضغوط الداخلية، والخارجية على مبارك إلى مبادرة، أو مناورة فبراير ٢٠٠٥،بتعديل الدستور، لتغيير طريقة اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب، ولكن الذين شاهدوا مبارك بتدقيق كاف، وهو يلقى خطابه بمدرسة المساعى المشكورة بمدينة شبين الكوم يتذكرون أنه رد على انفجار القاعة بالتصفيق والفرح بإشارة من يده اليمنى تدعو إلى الصبر، وبكلمتين دارجتين هما " بس استنوا "، والقصد اللا شعورى هو أن المفاجأة التالية سوف تنزع منكم هذا الفرح الطاغى، ولم يكن مبارك أصدق فى حياته من هذه اللحظة التى تصرف فيها بعفوية العوام، فقد جاءت الشروط التالية غاية فى السخف، وفى التضييق، بحيث لا تمكن مرشحا قويا من المنافسة على منصب الرئاسة وقتها، وفى المستقبل.

لكن الفقاعة كانت قد انفجرت وتوالت أزمات النظام فى انتخابات ٢٠٠٥، البرلمانية التى أشعلت ثورة القضاة، ثم التعديلات الدستورية

الجديدة المرفوضة، واندلاع مواجهات الشوارع بين الشرطة، والناشطين السياسيين من كل الاتجاهات، وصولا إلى انتخابات ٢٠١٠، وبدء المرحلة الأخيرة فى مشروع التوريث .

حسبما عرفنا مباشرة من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة،.. فقد تأهب المجلس لثورة أو انتفاضه تعارض التوريث، وقرر- سرا - عدم الاستجابة لأوامر الرئيس بالتصدى لهذه الانتفاضة، وقرأ الأعضاء الفاتحة على ذلك، وقيل ونشر فى الأهرام أن هذه الجلسة السرية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة عقدت يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠، وان التقدير كان هو أن الحدث المنتظر سيقع فى شهرى مايو أو يونيو التاليين .

هل بوسع أحد أن يفترض أن واشنطن لم تعلم بذلك بوسائلها الخاصة.؟ بالقطع لا.

وهل بوسع أحد أن يفترض أن أجهزة المعلومات، والتحليل الأمريكية لم يكن لديها مثل هذا التقدير للموقف، حتى وان لم تكن قد علمت بما جرى فى جلسة ٢٥ ديسمبر للمجلس الأعلى للقوات المسلحة؟ وهو مستحيل.

الإخوان هم الحل :

نحن الآن أمام ثلاث حقائق صافعة :

(١) مبارك نفسه يعرف، ويعترف على سلالم " الإليزيه" أن البديل لنظامه بانتخابات حرة هو" المتطرفون"، ولابد أنه كان يستخدم هذه الحجة لإقناع محدثيه الأمريكيين بعدم الضغط عليه لتحقيق الديمقراطية، غير أن الخلفية البعيدة لهذا

الاعـتراف هــى نجـاح مبـارك فى تفريـغ الحيـاة السياسـية مـن (القوى الثالثة) التى تصلح بـديلا حـديثا وديمقراطيـا لنظامـه، وللإسلام السياسى.

(٢) المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعـرف أن التوريـث مسـتحيل، وسيقف ضـده، وأن تدخلـه سـيكون بمناسـبة ثـورة شـعبية أو انتفاضة.

(٣) انتخابات ٢٠٠٥ أوضحت أن الإخوان المسـلمين كـان يمكـن أن يحرزوا "أغلبية" لولا التدخل الحكومى فى مرحلتها الثانيـة، ثـم الحيلولة بين ناخبيهم وبين الصـناديق حيلولـة تامـة فى الجولـة الثالثـة.ونشرـ وقتهـا أن رئـيس وزراء إسرائيـل آنــذاك اريئـل شارون، وقد أزعجه احتمال حصول الإخـوان عـلى نسـبة كبـيرة من المقاعد، اتصـل بـالرئيس بـوش طالبـا منـة السـماح لمبـارك بتزوير الانتخابات، لكـن الموقـف الأمـريكى، ومـن ثـم الموقـف الإسرائيلى كانا سيتغيران بانـدلاع ثـورة ينـاير، وحتميـة سـقوط حسنى مبارك، مع استعداد الإخوان المسلمين للالتـزام باتفاقيـة السلام المصرية الإسرائيلية.

هذه الحقائق الصافعة، جنبا إلى جنب مع اليقين بان هناك ثـورة أو انتفاضه تقترب لمنـع التوريـث، وربمـا إ إسـقاط النظـام، لابـد أن تـدفع واشنطن إلى التحرك للمشاركة فى اختيار القادمين الجدد لحكم مصر .

فهل يمكن افتراض غير ذلك ؟

نعم .. يمكن بشرط أن نكون قد فقدنا عقولنا، أو أننا نعيش على غير هذا الكوكب.

لن نتحدث عن الاتصالات الأمريكية بالشباب من خلال برامج التدريب السياسى، ولا عن التمويل السخى لمنظمات بعينها، فكل ذلك وارد فى سياق الضغط على النظام لإجباره على الإصلاح، أو لإسقاطه، بعد أن أطفأت نتائج انتخابات ٢٠١٠، آخر شعاع من الأمل .

ولابد هنا ان تكون واشنطن قد أجرت حساباتها على أساس علمها أن الجيش لا يريد أن يحكم، ولا يستطيع أن يحكم لشيخوخة قياداته، ولأنه لا يستطيع ما لم يستطعه مبارك من مواجهة "الإسلاميين"، ولأن الجيش لن يكون لديه برنامج يحظى بالتأييد الشعبى، مثلما كان حال الضباط الأحرار، فضلا عن أن الانقلابات لم تعد لغة العصر.

ننتقل خطوات أخرى، لنقول أن وصول الإخوان، وحلفاءهم إلى السلطة لم يعد مقلقا للأمريكيين، بل لم يعد متعارضا مع مصالحهم، بل والأكثر ربما يكون فى خدمة هذه المصالح، فكيف حدث ذلك التحول.؟

المقدمات التالية، ونتائجها تقود إلى الإجابة:

أولا: الإسلاميون السياسيون ظلوا هم القوة الشعبية الوحيدة فى مصر، والدول العربية،الذين يحتفظون بشئ من العداء القديم للغرب المسيحى الذى زرع إسرائيل، والذى يحارب الإسلام من وجهة نظرهم.

ثانيا : الإسلاميون السياسيون هم أيضا القوة السياسية ذات الشعبية التى ظلت ترفض الاعتراف بإسرائيل، وإقامة سلام

معها، وقد كان السلام مع إسرائيل هو أحد أسباب اغتيال السادات بواسطة تنظيم الجهاد المصرى.

ثالثا : إن حركة الإسلام السياسى مستمرة فى تمددها، ولا يبدو أن انحسارها قريب.

رابعا : النسخة الشيعية من الإسلام السياسى فى إيران، وحزب الله اللبنانى تسبب متاعب كبيرة لإسرائيل، والولايات المتحدة، وتلهم الإسلام السياسى السنى، وتشعره بالعجز أحيانا، وتحرجه دائما.

خامسا : استمرار التناقض الأمريكى مع الإسلام السياسى (بسبب إسرائيل بالدرجة الأولى) كان من أهم أسباب هجوم ١١ سبتمبر الإرهابي على واشنطن ونيويورك، وما أدى إليه من اتساع نطاق المواجهة الأمريكية مع التطرف الإسلامى على اتساع العالم كله، وكأنه أصبح بديلا للثورة العالمية ذات الإلهام الشيوعى فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى.

الآن إذا وصلت جماعة الإخوان المسلمين إلى حكم مصر- اكبر دولة عربية، علما بان الجماعة هى التنظيم الأم لكافة تنظيمات الإسلام السياسى الحديثة، ماذا سيحدث على كل الجبهات الخمس السابق ذكرها.؟

لنعترف بادئ ذى بدء أنهم سيصلون إلى الحكم فى مصر- وبقية العالم العربى بالتداعى -فى أضعف لحظة فى التاريخ العربى منذ الاستقلال، فمصر لا تستطيع تعديل ميزان القوى مع إسرائيل فى الأجل المتوسط، فضلا عن القصير، إذ أنها ملتزمة بالتسلح من الولايات

المتحدة، وملتزمة بعـدم الـدخول فى تحـالف اسـتراتيجى مـع أيـة دولـة عربية، بحكم أولوية الالتزامات نحو إسرائيل عـلى أيـة اتفاقـات أخـرى، ومصر التى يبلـغ تعـداد سـكانها ٩٠ مليـون نسـمة تعـانى مـن تـدهور اقتصادى حـاد، ونظـام تعليمـى متخلـف، وهـى بالتـالى فى حالـة جـوع مستمر للمعونات، والاستثمارات الخارجية، والنفوذ الأمريكى متغلغل فى كل مفاصل البلاد، فهل هناك ظـرف تـاريخى أفضـل للولايـات المتحـدة وإسرائيل من هذا الظرف لتولى الإسلاميين المسئولية.؟

إنهم سيواجهون الحقائق عارية وصلبة، ولن يمكنهم لا تغييرهـا، ولا التهرب منها. وإذا سوف يضطرون – وهذا ما حدث فعلا – إلى الاعتراف بمعاهدة السلام المصريـة الإسرائيليـة، وكلنـا نتـذكر أن جماعـة الإخـوان نصت فى برنامج حزبها الذى حاولت تأسيسه - ولم يـر النـور قبـل ثـورة يناير - على طرح اتفاقية السلام مـع إسرائيـل للاسـتفتاء الشـعبى، ذلـك البرنامج الذى نص أيضا على إنشاء هيئة كبار علماء تكون مرجعا فقهيـا للتشريعات فوق مجلس الشعب، ولكن بعد ثورة يناير، وعندما ظهر أن السلطة يمكن أن تصبح فى المتناول، نص برنامج حـزب الحريـة والعدالـة على الالتزام بكافة الاتفاقيات الدولية التـى عقـدتها مصرـوفى مقـدمتها بالطبع المعاهـدة مـع إسرائيـل، فهـم الآن لم يعـودوا يحتـاجون إلى رأى الشعب فى هذه المعاهدة، ويكفيهم رأى الولايات المتحدة.

لكل من يعمل بالسياسة، أو يكتب فيها، أن يقر بلا حاجة إلى دليـل أن هذا التطور جاء نتيجة اتصالات أمريكية إخوانية، أذاع الدكتور سعد الـدين إبراهيم أجزاء مما دار فيها، وبعضها لم تعرف تفاصيله بعد،خاصة مجريـات زيـارة السـناتور الأمـريكى "جـون كـيرى"، والسـيناتور" جـون مـاكين" لمقـر

الجماعة، والحزب فى الأسابيع القليلـة التاليـة لخلـع مبـارك، ثـم بعـد نتـائج الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية فى نوفمبر عام ٢٠١١ .

من ناحيتى سألت الدكتور عصام العريان مباشرة حول نتـائج هـذه الزيارات، وقال لى أنه جرى خلالها استعراض عام .. أكدنا خلاله التزامنـا بالمعاهدات الدولية كلها، لكـن ذلـك لم يكـن كـل شـئ بـالقطع ..إلا إذا افترضنا أن بقية وقـت الزيـارتين كـان "لصـلاة الجماعـة " بيـنما جلـس" كـيرى" و" مـاكين" عـلى مقاعـد المتفـرجين، دون حاجـة إلى الـدخول فى تفاصيل التفاصيل.

***

فى يـوم ٢٤ أكتـوبر ٢٠١٢، وفى حـوار بالنـادى الـدبلوماسى المصرى، كان شاهده الدكتور كمال أبـو عقيلـة أسـتاذ الجراحـة المصرـى الأمـريكى المتقاعـد، وعضـو المجلـس المصرـى للشـئون الخارجيـة، أكـد الـرئيس الأمـريكى الأسـبق جيمـى كـارتر أنـه شخصيا حمل تعهدات من زعـماء حـزب الحريـة والعدالـة إلى واشنطن بعدم إقامة دولـة دينيـة فى مصرـ وبـالالتزام الكامـل باتفاقية السلام مع إسرائيل .

***

مـادام إخـوان مصرـ سـوف يعترفـون بإسرائيـل، ويتلقـى وزيـر خـارجيتهم أو رئـيس جمهـوريتهم أوراق اعـتماد السـفير الإسرائـيلى" الجديد" ماذا ستكون حجة حماس للاستمرار فى عدم الاعتراف بإسرائيـل .؟ أليس هم من الإخوان والإخوان منهم، كما قال الدكتور محمـد بـديع المرشد العام.؟، وإذا اعترفت حماس بإسرائيل عاجلا أم آجلا مـاذا سـوف

تنتظر السعودية ودول الخليج وباكستان واندونيسيا، الخ للاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها.؟ وماذا ستكون حجة إيران وحزب الله فى استمرار العداء لإسرائيل.؟ **هذه واحدة.**

أما الثانية فعندما يصبح الإسلام السياسى السنى، وقد سوى المسالة الإسرائيلية التى ظلت لمدة قرن من الزمان، أى منذ وعد بلفور، تضعه فى تناقض مع الغرب المسيحى الصليبى، فهل ستكون المسألة إلا مسالة وقت،لينضب مصدر" الإرهاب "، الذى يهدد الحياة فى أوروبا وأمريكا.؟

وماذا عن الإسلاميين والديمقراطية العزيزة جدا على واشنطن، وبقية العواصم الغربية.؟!

هنا أيضا يوجد ظرف تاريخى أثمن من أن يفرط فيه، فلقد قدم حزب الحرية والعدالة والتنمية التركى، ذو المرجعية الإسلامية نموذجا فذا لإمكان نجاح حزب إسلامى بالديمقراطية، وتعايشه معها، بل وقيادته لها، وجاء اقتناع واشنطن بتجربة هذا النموذج فى مصر ليس استلهاما لتجربة العدالة والتنمية، ولكن لرؤيتها اثر الحزب التركى على جماعة الإخوان المسلمين بالذات، فقد اعتملت دواعى الغيرة الحميدة فى نفوس شباب الإخوان من نجاح ذلك النموذج المبهر فى تركيا، وبالتالى جرؤت بعض قيادات الجماعة على إجبار الحرس القديم على قبول بعض الأفكار الديمقراطية، وهذه فرصة أثمن من أن يضيعها صانعوا السياسة الأمريكية لمحاولة دمج الإسلام السياسى فى قيم الديمقراطية، والاعتدال، مما يخدم أيضا المصالح الأمريكية، اقتصادا، وأمنا، ومما يخفف كثيرا من أوزار "المسألة الإسرائيلية "، على العلاقات الأمريكية العربية، والعلاقات الأمريكية الإسلامية، وإذا لم يكن هذا التحول صادقا أو نهائيا فسوف تكون الثمرة الأولى الناضجة بالفعل قد سقطت فى

السلة الأمريكية، أى الاعتراف بإسرائيل، وانحسار الإرهاب، ويبقى الفشل الديمقراطى مشكلة الشعب المصرى، وغيره من شعوب المنطقة.

باختصار تصرفت واشنطن مع الإخوان بمنطق : إذا لم يكن ما تريد، فأرد ما يكون، فمادام البديل المفضل المدنى الديمقراطى فى مصر، وبقية العالم العربى، ليس قادرا، فليأت الإسلاميون فى أكثر الظروف مواتاة للولايات المتحدة وإسرائيل، وأقلها مواتاة لمنطلقات الإسلاميين السياسيين الأصلية.

ثم يأتى درس الثورة الإيرانية، فمن قبيل أن الأشياء تتميز بضدها، دعونا نفترض جدلا أن واشنطن اتخذت موقفا معاديا لثورة ٢٥ يناير، ولوصول "الإخوان" إلى حكم مصر، فماذا كانت النتيجة النهائية لتكون.؟

إن الشعور العام فى مصر معاد للولايات المتحدة بسبب تأييدها لإسرائيل، وفى الوقت نفسه فإن الثورة اندلعت، ولا تراجع إلا بعد إسقاط مبارك وابنه، ومن ثم فإن معاداة الثورة و"الإسلاميين"، فى قلبها، لن "يعيد الحياة"، إلى نظام مبارك، وكل ما سيؤدى إليه هو المزيد من تشدد الثورة، ووحدة الثوار، وسوف يسيطر" الإسلاميون " على الموقف، وتتحول الثورة المصرية إلى العداء المطلق للولايات المتحدة على النمط الذى تطورت إليه الثورة الإيرانية، ولم يفلح تخلى واشنطن عن "الشاه" فى المراحل الأخيرة فى تفاديه، وطبقا للقول "السابق" : "إذا لم يكن ما تريد، فأرد ما يكون"..فإن الموقف الأمريكى الصحيح يجب أن يكون هو التفاهم المبكر مع" الإسلاميين" المصريين.

فلو أن مصر ضاعت من أمريكا مرة أخرى لخسرت الأخيرة الكثير، ولخسرت مصر أيضا الكثير، إذ سوف يدخل الشرق الأوسط ساعتها

مرحلة من الفوضى، ولكن غير البناءة هذه المرة، ربما تـدفع إسرائيـل إلى التدخل بالسـلاح، ومـن ثـم تـدفع بالمصريـيين فى الـداخل إلى مزيـد مـن الراديكالية، والعداء للولايات المتحدة، وتؤدى إلى تثوير المنطقة كلهـا فى اتجاه التطرف الدينى "الجهادي"، ضد كـل مـا هـو أمـريكى، وإسرائـيلى، وأوروبى .. ولـن تكـون تلـك النتيجـة فى مصـلحة احـد سـوى إسرائيـل، وإيران، فسوف تتمكن الأولى من تحقيق الهيمنة، والترانسـفير، أى طـرد ما تبقى من الفلسطينيين فى الضفة الغربية، وربما تضم أجزاء من سـيناء إلى غزة لحل المشكلة الفلسطينية، مما يزيد من إشـعال نـيران الغضـب، والكراهية الإسلامية، والعربية، أما إيـران فسـوف تثبـت سـلامة موقفهـا المعادى لواشنطن وإسرائيل، وتزداد جاذبيتها للجماهير العربية السـنية، وتنهار الدول العربية "السنية" التى تضمن شيئا من التوازن معهـا، ولـن تبقى منابع البترول الخليجية فى هذه الحالة بمنـأى عـن ألسـنة اللهـب، كيف لا .. وهى فى قلب التنور.؟!

أليس "الإخوان المسلمون" فى مصر اليوم، وغدا فى سوريا أقل غرمـا، بل وأكثر غنما.؟

واشنطن والعسكر والإخوان :

كما أسلفنا التأكيد من قبل فليس هذا اتهامـا للإخـوان أو غـيرهم " بالعمالة"، لان مثل ذلـك القـول ينطـوى عـلى تبسـيط سـاذج للحقـائق السياسية، ولكن المسألة كلها توافق، فتفاهم، فتنسـيق، أملتـه الضرـورة هنا، وهناك، لكن الفهم واجب، وعدم خداع النفس، والشـعب أوجـب، أو لعلهما معا فرض عين.

الخطوة التالية التى يتعين الانتقال إليها فى هذا التحليل هـى : هـل الرعاية الأمريكيـة لوصـول الإسـلاميين السياسـية إلى السـلطة -فى مصرـ كانت بعيدة تماما - أو متناقضة مع العلاقة الأمريكية الخاصـة بالقيـادة العسكرية المصرية.؟

إن العلاقة الأمريكية الوثيقة بالقوات المسلحة المصرية أهم وأنفـس مـن أن تنحصرـ فى العلاقـة مـع القيـادة السياسـية المصرـية وحـدها.؟ فالجيش المصرى كان وسيبقى له دور سياسى مهم، كـما سـنرى تـوا، ثـم إنه أقوى جيش عربى فى مواجهة إسرائيل، ولـيس مـن المبالغـة الافـتراض ان الموقف الأمريكى العلنى الحـاد ضـد الـرئيس السـابق بمجـرد نشـوب الثورة كان بعلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرـية، وعليـه فمـن المؤكد أن العلاقة بين "العسكر" فى مصرـ وبـين الإخـوان قبـل تسـلمهم السلطة السياسية كانت تحت نظر، وسمع، الولايات المتحدة شئنا ذلـك، أم أبيناه، واعترفنا به،أم أنكرناه، وكان العسكر يحاولون أحيانا الحد مـن دور الإخـوان المقبـل، وهـو مـا سردنـا بعـض تفاصـيله، وسـوف تسـتمر الولايات المتحدة فى مراقبة هذه العلاقة عن كثب، بعد وصـول الإخـوان إلى السلطة التى لعبت واشنطن دورا فى وصولهم إليها.

لنأخذ حالة قريبـة مـن حالـة مصرـ مـن حيـث العلاقـة السياسـية، والعسـكرية الخاصـة بالولايـات المتحـدة، هـى حالـة باكسـتان، حيـث العلاقة بين الجيش الباكستانى، والولايات المتحدة أقدم كثيرا من العلاقـة بين الجيش المصرى، والولايات المتحدة، ولكـن أيضـا حيـث كـان الإسـلام السـياسى، ولازال اقـوى كثـيرا فى باكسـتان منـه فى مصرـ فمـن ذا الـذى يستطيع أن ينكر أن العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية فى باكسـتان كانت، ولا تزال، وستبقى تحت سمع وبصر الولايات المتحدة .

يذكر الكاتب أن مشاهد حسين وزير الإعلام الشاب فى حكومة نـواز شريف، زعيم الرابطة الإسلامية (الأقدم من جماعة الإخوان المسـلمين فى مصر)، تفاخر أمامه عـام ١٩٩٨، أن شريـف هـو أقـوى رئـيس وزراء فى تاريخ باكستان، لأنة أقال رئيس الأركـان، وجـاء بـالجنرال برويـز مشرـف رئيسا جديدا للأركان دون استئذان الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ما هى إلا أزمة واحدة مع الهند (اسمها أزمة كارجيل)، حتى أطـاح جـيش مشرف بنواز شريف، وحكومته، وحزبه، وأسس رابطـة إسـلامية منشـقة انضم إليها مشاهد حسين نفســه، وظـل مشرـف يـنعم بتأييـد الولايـات المتحدة، حتى ثار عليه شعبه، فخلع لتبـدأ جولـة جديـدة مـن جـولات التداول الدامى للسلطة بين المدنيين والعسكر الباكستانيين.

ماذا اقصد تحديدا.؟

اقصد أنه من قبيل خـداع الـنفس أن نصـدق أن مـا يسـمى بحكـم العسكر فى مصر قد انتهى إلى غـير رجعـة، بمجـرد قـرار الـرئيس محمـد مرسى بإحالة المشـير طنطـاوى، والفريـق عنـان إلى التقاعـد، وهـو قـرار أؤيده بقلبى، وعقلى . ذلك أن دولة فى ظـروف مصرـ مـن حيـث الأمـن القـومى، وبسـبب مجاورتهـا لإسرائيـل القويـة التـى لا تنقصـها الإرادة السياسية، ولا الطريق الصحيحة لصنع القرار، يبقى للجيش وضع خاص، كذلك فـان الإقلـيم الـذى تعـيش فيـه مصرـ ملـئ بالتناقضـات، ومنـذر بتحولات كبرى، وتـدلنا الاحتياطـات التـى اتخـذها الـرئيس مـرسى قبـل إعلان قراره ذلك على أن الجيش كان يحسـب حسـابه، وسـيبقى كـذلك بدليل أن الرئيس المنتخب لم يستطع ولن يستطيع فى وقت قريب تعيين

وزير سياسى للدفاع، وحرص على" التربيط" مع وزير الدفاع الجديد مثلما فعل مبارك تماما عند إقالته أبو غزالة.

ثم أن الإخوان جدد على السلطة، ولم تكن لهم دراية بالالتزامات السرية للنظام السابق، وهم غرباء على جهاز الدولة الإدارى، ومؤسساتها الأمنية، ورأينا قبلا أن التزامهم النهائى بالديمقراطية موضع تساؤل، والعنف ليس مستبعدا كأداة محتملة فى مواجهتهم لمنافسيهم السياسيين، وفصائل السلفية الجهادية – من جهتها - لن تتورع عن إشهار السلاح فى وجه الحكومة الإخوانية، كما أظهرت أحداث رفح فى أغسطس ٢٠١٢، سيما وان حصول الإخوان، والسلفيين على الأغلبية الانتخابية والسلطة فى الظروف السابق بيانها سوف يشد من أزر بقية فصائل الإسلام السياسى، ويفتح شهيتها، مثلما انفتحت شهية ضباط الجيش إلى السلطة بعد أن نجح الضباط الأحرار فى الاستيلاء عليها فى يوليه ١٩٥٢، فجرت محاولات عدة للحلول محل الضباط الأحرار بالطريقة نفسها، مرة من سلاح الفرسان، وأخرى من المدفعية، والثالثة من ضباط الصف ..الخ

كل ذلك، والاعتماد على الخارج ضرورة لا مفر منها لتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، فما بالنا بتحقيق طفرة اقتصادية.

وفوق كل شئ ليس بأيدى الإخوان ما يفعلونه فى مواجهة إسرائيل سوى التشدد اللفظى، ومواصلة السلام البارد،إذا استطاعوا الصمود أمام الضغوط الأمريكية.

وإذن ليس هناك ما يضمن أن الحياة فى مصر سوف تصبح سخاءَ، رخاءَ، لمجرد أن الحكم أصبح إخوانياً أو إخوانياً سلفياً.

وليس هناك ما يضمن عدم وقوع أزمات داخلية ضخمة.

وماذا إذا وقعت أزمة إقليمية، أو دولية كبرى، هل نثق أن السلطة الإخوانية بأدائها الذى بدأ متلعثما من أول يوم ستكون قادرة على التعامل معها بكفاية .؟

فى حالة الأزمة الداخلية الضخمة أو الإقليمية الكبرى قد تحتاج مصر مرة أخرى إلى جيشها لتولى السلطة، لمنع الانزلاق نحو هاوية الفوضى، إننا لا نتمنى ذلك، لكننا يجب ألا نستبعده، وأظن أن واشنطن لا تستبعده أيضا، ولذلك فسوف تبقى على الخط.

وتبقى سفينة الثورة التى أسقطت الفرعون، وطالبت - بدماء الشباب - بالحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، تائهة وسط أمواج، وأعاصير، وأنواء مثلث برمودا : العسكر، الإخوان، واشنطن .. فى انتظار جولة جديدة من جولات التاريخ .. نتمناها قريبا، ويتمنونها بعيدا.

مــلحــق

تفسير تاريخى لظاهرة عالمية صعود الدور السياسى للدين[*]

<< نتحـدث هنـا عـن ظـاهرة عالميـة، لهـا امتـدادها وتطبيقاتهـا وخصائصها فى مصر. فما يوصف فى العالم الإسلامى، ومنه مصر بطبيعـة الحال بالصحوة الدينية هو فى سياق التاريخ الإنسانى جزء مـن كـل، مـع احتفاظ كل جزء بخصائصه المحلية، ومع احتفاظ الدين نفسه بقداسـته ومطلقاته.

وإذا اتفقنا على أن الصحوة الدينية فى المجتمع المصرى قد بدأت فى الظهور بقوة فى عقد السبعينيات من القرن الماضى، فإن هذا العقد ذاته هو الذى شهد الثورة الإسلامية فى إيران، كما شهد بداية الظهـور القـوى للأصولية الدينية المسماة باليمين المسيحى فى الولايات المتحـدة، لتصـبح بدءا من عقـد الثمانينيـات احـدى الروافـد الأساسـية للثـورة الريجانيـة المحافظة(نسبة إلى الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان)، ولتستمر فى فـرض نفسـها بقـوة عـلى الحيـاة السياسـية الأمريكيـة حتـى الآن وفى المستقبل القريب، وهـو العقـد ذاتـه الـذى تبلـورت فيـه بـواكير حركـة لاهوت التحرير ليحل محل الماركسية كأيديولوجية ثورية أو إصلاحية فى

---

[*] نُشر هذا الملحق فى سلسلة من ثلاث مقالات بالأهرام فى شهرى مـــايو ويونيو ٢٠١١.

أمريكا اللاتينية، واشتد فيه كذلك الصراع البروتستانتى الكاثوليكى فى أيرلندا الشمالية. كذلك كان عقد السبعينيات هو أيضا زمن انبعاث الحركة الدينية الملتبسة بالأبعاد القومية فى دولة بأهمية الهند سواء من حيث الحجم، أو من حيث أنها شهدت نجاح النموذج العلمانى الذى كان يمثله حزب المؤتمر، فرأينا حزب جاناتا (المتعصب دينيا وقوميا) يسيطر على الحياة السياسية هناك طيلة العقدين التاليين، واحتلت قضية هدم مسجد بابرى لإعادة بناء معبد هندوسى بدلا منه صدارة جدول الأعمال، وشهدنا اغتيال زعيمة حزب المؤتمر التاريخية أنديرا غاندى وابنها وخليفتها راجيف على أيدى متطرفين من ديانة السيخ.. وغير بعيد جغرافيا قيام حركة المجاهدين الأفغان ضد السوفيت والشيوعيين المحليين على أساس دينى صرف، ناهيك عن باكستان نفسها التى قامت، ولا تزال قائمة على أساس الهوية الدينية، ولا يبعد زمنيا عن تلك الظواهر كلها.. إلا بعدد قليل من السنوات صعود الكاثوليكية السياسية فى بولندا أولا على يد الكاردينال، كارول فويتيالا الذى هو بعينه البابا الراحل يوحنا بول الثانى والذى أصبح مسلما بدوره التاريخى فى تقويض المعسكر الشيوعى بدءا من بولندا...........................

ويوازى ذلك كله أو تسبقه ظواهر مماثلة فى جميع أنحاء العالم، نكتفى منها بعناوين مثل انتفاضة الفالونج، ومسلمى سينكيانج، وأتباع الدلاى لاما فى الصين وحركات الإحياء الإسلامى فى إندونيسيا، والحكومات ذات المرجعية الدينية فى تركيا، والحرب الأهلية الجزائرية بين الأصوليين والجيش، وانقلاب حركة الإنقاذ الإسلامى فى السودان، ووصول الإرهاب باسم الدين إلى السعودية، وتحول القاعدة إلى تنظيم

إرهابي عالمى على أساس دينى، ليصل إلى ذروة قوته فى السياسة الدولية بهجمات١١ سبتمبر الإرهابية على نيويورك وواشنطن.........................

لكن التتويج الفكرى للظاهرة، أو لنقل محاولة تنظيرها كواحدة من أهم معطيات السياسة الدولية فى خواتيم القرن العشرين كان نظرية صراع الحضارات، التى خرج بها على العالم فى أواخر عقد التسعينيات أستاذ العلاقات الدولية الأمريكية صامويل هانتنجتون فى مقاله المشهور ثم كتابه تحت العنوان نفسه.. صراع الحضارات، ولم يدخر الرجل جهدا فى إظهار اعتماده على التقسيم الدينى للحضارات كأساس للصراع المقبل الذى سيحكم العلاقات الدولية لأحقاب متطاولة من وجهة نظره، فقسم العالم إلى عدة دوائر حضارية/ دينية هى الدائرة الكاثوليكية البروتستانتية أى الغرب بشقيه الأمريكى الأوروبى والدائرة الأرثوذكسية التى تضم الشرق الأوروبى السلافى الأرثوذكسى- بامتداداته الآسيوية، ثم الدائرة الإسلامية، وأخيرا الدائرة الآسيوية (البوذية الهندوسية، الكونفوشيوسية)......................................

الظاهرة إذن عالمية، وعليه فلابد من تفسير عالمى أيضا لها، إذا كان المراد هو فهمها على حقيقتها، دون إغفال الأسباب والسياقات المحلية والإقليمية فى كل دولة أو كل منطقة أو كل دائرة حضارية بالتعبير المفضل لدى هانتنجتون، والمقصود بالتفسير العالمى فى هذه السطور هو كشف الأسباب التى أدت إلى ظهورها فى هذه الحقبة من تاريخ العالم، أى فهمها فى سياق حركة التاريخ الإنسانى ككل، ||وفيما يلى محاولة اجتهادية للمساهمة فى كشف الأصول التاريخية لظاهرة تصاعد الدور السياسى للدين منذ الربع الأخير من القرن العشرين على الأقل.

فقد كان القرن العشرين حتى سبعينياته فى سياق تاريخ الإنسانية امتدادا للقرون التى سبقته منذ ظهور العالم الحديث، وقد تشكل العالم الحديث من مجموعة من الأفكار والأحداث الكبرى، هى بترتيب الظهور الزمنى، حركة النهضة الأوروبية، والكشوف الجغرافية، وظهور المنهج العلمى الحديث، والثورة الصناعية، وكانت المحصلة النهائية لتفاعل تلك الأفكار والأحداث هى انتقال البشرية من عصر الإيمان كما يسميه مؤرخ الحضارة الأمريكى الأشهر ويل ديورانت إلى عصر جديد ظلت ملامحه تتشكل عبر عملية تفاعل استغرقت ما يزيد على أربعة قرون، ونحن لا نفهم عصر الإيمان هنا بوصفه النقيض اللفظى والمعنوى لعصر كفر وإلحاد سبق عليه أو تلاه .ولكننا نفهم هذا التعبير(كما يريد صاحبه) بوصفه العصر الذى قامت فيه كل أنواع العلاقات السياسية على أساس العقيدة والهوية الدينية، بدءا من العلاقات الدولية، وانتهاء بالعلاقة بين الفرد والسلطة السياسية، سواء كانت تلك السلطة إمبراطورية أو دويلة أو إمارة، وباختصار كانت الأولوية فى تعريف هوية الفرد أو الدولة فى ذلك العصر هى العقيدة أو الانتماء الدينى.

أما فى العصر الذى تلاه وشكلته حركة النهضة والكشوف الجغرافية والمنهج العلمى الحديث والثورة الصناعية، فقد أخذت هويات سياسية أخرى تحل تدريجيا محل الهويات القديمة حتى اكتملت معالم الهويات السياسية الجديدة تلك مع أواخر القرن١٩ وبدايات القرن العشرين.

وباختصار أيضا، فقد طرحت التفاعلات التى شكلت العالم الحديث على الإنسانية ثلاث قضايا كبرى ساهمت كلها فى إحلال الهوية السياسية العابرة للأديان محل الهويات السياسية الدينية المحضة.

وهذه القضايا على التوالى هى القضية الديمقراطيـة، والقضـية القوميـة، والقضية الاشتراكية.

فى التحليل الكلاسيكى فإن قضية الديمقراطية وقضـية القوميـة هـما قضيتا الطبقة البورجوازية(الوسطي) التى أدى إلى ظهورها على أنقـاض الإقطاع الأوروبى كل من الكشوف الجغرافية والثـورة الصـناعية، وكانـت الاشتراكية هى قضية الطبقة العاملة التى أنتجتها الثورة الصناعية.

وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع هذا التحليل، فإن الذى لا شـك فيـه أن هذه القضايا الثلاث الكبرى شكلت جوهر الصراع السياسى على مسـتوى العالم ككل من ناحيـة، وعـلى مسـتوى التكوينـات الوطنيـة مـن ناحيـة أخرى. ونحن نستخدم تعبير التكوينات الوطنية هنا تجاوزا لأنها لم تكن قد اكتملت حتى نهايات القرن التاسع عشرـ فى أوروبـا، وحتـى مـا بعـد منتصف القرن العشرين خارج أوروبا. دون إغفـال أن كثـيرا مـن الـدول المسماة بالوطنية أو القومية حاليا لم تكتمل فيها بعد عملية بناء الأمـة، لكن ما إن حل عقد السبعينيات من القرن الماضى حتى كانت البشرـية- فى مجملهـا إلا جيـوب صـغيرة- قـد أنجـزت وبنجـاح واضـح ثوراتهـا فى القضايا الثلاث الكبرى التى طرحها عصر ما بعد عصر الإيمان.

بدأت الثورة الديمقراطية بالثورة الفرنسية الكبرى ضد مبـدأ الحـق الإلهى فى الحكـم للملـوك، وضـد تحـالف الملكيـة والإقطـاع والكنيسـة، وظلــت تكتســح أوروبــا بلــدا وراء الآخــر، حتــى اكتملــت بســقوط الديكتاتورية فى كل من أسبانيا والبرتغال فى سبعينيات القرن العشرين، ثـم انضـمت دول أمريكـا اللاتينيـة تباعـا إلى قائمـة الـدول الديمقراطيـة طوال عقد الثمانينيات.

أمـا الثـورة القوميـة فاكتملـت فى شـقها الأول وهـو شـق التكامـل القومى على مرحلتين كبريين، الأولى هى الوحـدة الإيطاليـة ثـم الوحـدة الألمانيـة ثـم تفكـك الإمبراطوريـة النمسـاوية المجريـة والإمبراطوريـة العثمانية ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأما فى الشق الثـانى، وهـو شـق التحرر الوطنى من الاستعمار الأوروبى الـذى كـان بـدوره مـن منتجـات عصر ما بعد عصر الإيمان، فقد بدأت بثـورات البلقـان ضـد العثمانيـين والنمسا فى أواخر القرن١٩ وأوائل القرن العشرين، واكتسـبت زخمهـا فى مصر بثورة١٩١٩، ثم تبلورت كحركة عالمية باستقلال الهند وثورة الصين، واكتملـت باسـتقلال معظـم الـدول الإفريقيـة الحديثـة فى سـتينيات وسـبعينيات القـرن العشرـين وصـولا إلى سـقوط النظـام العنصرـى فى جنوب إفريقيا.

أما الثورة الاشتراكية فقد بدأت كما نعلم فى النصف الثانى من القـرن١٩ كمسألة أوروبية، ثم فرضت نفسها بقوة عـلى بقيـة العـالم، ومـن ثـم عـلى حركة التاريخ بقيام الثورة البلشفية فى روسيا عـام١٩١٧، وظـل الصراع بـين الشـيوعية والرأسـمالية ممتـدا، وبالتـالى أساسـا راسـخا مـن أسـس الهويـة والانتماء السياسى داخل الـدول، وفـيما بـين الـدول وبعضـها الـبعض حتـى سبعينيات القرن العشرين أيضا، ففى بداية ذلك العقد تكرس مبـدأ الوفـاق والتعايش السلمى بين الكتلتين الشرقية والغربية، ثم بـدأت متاعـب الـنظم الشـيوعية فى الظهـور، ومـن ثـم أخـذت جاذبيتهـا تضـعف شـيئا فشـيئا، وتمكنـت دول أوروبـا الغربيـة(بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة مباشرة) مـن تقديم نموذج بديل أصبح أكثر جاذبيـة هـو دولـة الرفـاه، أو دولـة السـوق الاجتماعى، وهو نموذج يجمع بين الديمقراطية والعدالـة الاجتماعيـة، ومـن ثـم انتصرـت الثـورة الاشـتراكية فى شـكل هـذا النمـوذج الـذى يلهـم حتـى

الليبراليـين فى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة نفسـها، وجـاء انهيـار الاتحـاد السوفيتى، وانهيار منظومة الدول الشيوعية كلها فى أوروبـا، ليجعـل انتصـار نموذج الاشتراكية الديمقراطيـة أو دولـة السـوق الاجتماعـى انتصـارا نهائيـا، ويصبح هذا النموذج هو التتويج للنضـال الإنسـانى فى تلـك القضـايا الـثلاث الكبرى، فدولة السوق الاجتماعى هى دولة وطنيـة تجسـد القوميـة، وهـى دولة ديمقراطية، وهى أيضا دولة اشتراكية.

ربما نحتاج الآن إلى إعادة التذكير بدور تلك الأيديولوجيات الـثلاث الديمقراطية والقومية والاشتراكية فى تشكيل هويـات وعلاقـات سياسـية تحل محل الهويات والعلاقات الدينيـة فى عصرـ الإيمـان. مـثلا فى الثـورة الديمقراطية كان التصنيف السياسى هو ما بـين ديمقراطـى ورجعـي(أى ملكى أو إقطاعى أو كنسي)، وكان كل معسكر من هـؤلاء يضـم فى حالـة أوروبا الكاثوليكى والبروتستانتى وغير المنتمين للكنائس، وهكذا الحال فى بقية أنحاء العالم، وفى القضية القومية بشقيها الوحدوى والتحـررى كـان التصنيف السياسى هو ما بين قومى أو غير قومى، فضمت حركة الوحدة الألمانية الكاثوليكى والبروتستانتى اللذين سـبق لهـما التقاتـل فى حـروب استمرت ثلاثين عاما فى عصر سابق، وكذلك كان الولاء السياسى للكنيسـة الكاثوليكية فى إيطاليا ضد الوحدة القومية موقفا شائكا، وهكذا فى بقية أنحاء العالم، ففى ثورة١٩١٩ فى مصر اتحـد المسـلم والقبطـى مـن أجـل استقلال البلاد... إلخ. وأما فى القضية الاشتراكية فكان الفرز السياسى هـو ما بين اشتراكى يسارى ومـا بـين يمينـى رأسـمالى رجعـى، وكانـت الهويـة السياسية هنا عابرة للأديان والطبقات بل والقوميات فى بعض الأحيان.

بإنجاز هذه الثورات الثلاث دار التاريخ دورة كاملة، واكتمل الطـور الذى بدأ كما قلنا بعصر النهضة، والكشوف الجغرافية، والمـنهج العلمـى

الحديث، والثورة الصناعية، وهنا وقف الفكر السياسى حائرا، فتحدث المفكر الاستراتيجى الأمريكي(يابانى الأصل) فرانسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ، مفسرا نظريته بأنه يعنى بنهاية التاريخ (History)نهاية هستيريا الإيديولوجيات، وأن النموذج الليبرالى الديمقراطى فى الحكم هو نهاية التطور للمجتمعات الإنسانية، ولن يحل محله أى نموذج آخر للحكم والسياسة. أما صامويل هانتنجتون فتحدث عن صراع الحضارات على أساس دينى، وتحدث آخرون عن العولمة كاندماج سلمى ديمقراطى بين أسواق متجاورة، ولعل أشهر من بشر بذلك هو الصحفى الأمريكى المعروف توماس فريدمان، لكن أهم من يتبنى هذه النظرية على المستوى الفكرى الأصيل هو الفيلسوف الألمانى يورجن هابرماس عميد مدرسة فرانكفورت فى الفكر الاجتماعى، وهو يشترط أن ترفع وصاية العسكر والشرطة عن هذه العولمة.

لسوء الحظ أن الشواهد فى سياق الموضوع الذى نتناوله فى هذه السطور تؤكد تفوق نبوءات هانتنجتون على توقعات فوكوياما وهابرماس، لكن واقع الأمر أن العولمة أيضا مستمرة بفاعلية، وكذلك لا يزال النموذج الديمقراطى الليبرالى للحكم هو الأكثر جاذبية لغالبية البشر فى العالم، ولكن المشكلة تبقى فى أن كل هذه الأفكار وغيرها لم تتحول بعد إلى تيارات سياسية جماهيرية، فى الدول الصناعية نفسها، حتى تصبح مصدرا للإلهام لبقية الإنسانية، ثم إنها باستثناء صراع الحضارات لم تتمخض عن أحداث كبرى، ولم تلهم أحداث كبرى تثبت جدارتها، ومن ثم قدرتها على التنظيم والتحريك الجماهيريين، وعليه فإن هناك فراغا أيديولوجيا بالمعنى السياسى على مستوى الجماهير العادية فى مختلف أنحاء العالم، وبما أن الطبيعة تأبى الفراغ حتى على

المستويين النفسى والعقلى، وبما أن الجديد لم يثبت بعد قدرته على ملء هذا الفراغ، فإن القديم أو لنقل الدائم أصبح هو الحل الأسهل، فأعاد الناس فى كل مكان اكتشاف هوياتهم الأولية التى عجزت السياسة الجديدة عن تجاوزها أو دمجها.. وهذه هى الحقبة التى تمر بها البشرية حاليا.. فإلى أين سوف تقودنا جميعا؟ الإجابة بالقطع أكبر من طاقة عقل واحد، والدعوة موجهة إلى جميع أصحاب الاجتهادات من قراء العربية لتقديم اجتهاداتهم.

لكننا فى حاجة أيضا إلى فهم السياق الخاص الذى تصاعد فيه الدور السياسى للدين فى عالمنا الإسلامى ككل.. وفى مصر على وجه الخصوص، وكذلك نحن فى حاجة إلى فهم الخصائص المشتركة بين صعود الدور السياسى للدين فى مصر، وصعود هذا الدور للدين كظاهرة عالمية، وفهم الخصائص المستقلة لصعود الدور السياسى للدين فى الحياة العامة المصرية.. ولا يدعى الكاتب أنه يملك إجابات، ولكنه يؤمن إيمانا جازما بأن الدين الذى هو فطرة إنسانية وإشباع روحى، كان وسيبقى، من أهم مكونات الحياة العامة، ومن مقومات تماسك المجتمع، وقد كان الوازع الدينى هو العاصم الحقيقى للبلاد والعباد من السلب والنهب وسفك الدماء وغيرها من صور انفلات الطبيعة البشرية من قيود الضمير والأخلاق فى فترة غياب السلطة والقانون فى أثناء ثورة٢٥ يناير وبعدها.. وهى فترة لا تزال ممتدة ببعض آثارها إلى يومنا هذا ولأيام تالية لا يعلم عددها إلا الله لنلاحظ أن ما حدث من جرائم وانفلات طوال هذه المدة لا يقارن لا كما ولا نوعا بما حدث مثلا فى فترة الفوضى التى تلت إعصار كاترينا فى الجنوب الأمريكى منذ أربعة أعوام.. أو فى لوس أنجلوس بعد انقطاع الكهرباء منذ بضعة أعوام مثلا. غير أن ذلك

كله شيء وتمزيق الأوطان وفرض وصاية السلطة السياسية على الضمائر باسم الدين شئ آخر.

الدور السياسى للدين فى مصر :

أول ما يدرسه طالب العلوم السياسية فى سنواته الأولى مادة تسمى الفكر السياسى، وأول درس فى هذه المادة هو أن الفكر السياسى محصلة التفاعل بين ثلاثة أطراف هى:

المفكر أولا، وثانيا القضية أو المشكلة التى يحاول البحث عن حلول لها، وثالثا البيئة أو المحيط الحضارى الذى يحتوى كلا من المفكر والقضية أو المشكلة، وبالطبع فإن القضية هى الأهم هنا، ولكنها القضية التى تمثل الشغل الشاغل لأغلبية أعضاء المجتمع فى حقبة ممتدة نسبيا، فما هى القضية الرئيسية التى تصدى لها الفكر السياسى الإسلامى الحديث؟ سوف نكتشف توا أن هذا الفكر لم يوفق فى معظم فترات تاريخه فى اختيار القضية الصحيحة التى يتصدى لها، ولكنه تشتت بين قائمة طويلة من القضايا تبدأ من الجامعة الإسلامية فى أيام جمال الدين الأفغانى، ولا تنتهى بإحياء الخلافة العظمى، ثم تنقل بين قضايا الكفاح ضد الاستعمار الأجنبى، وتطبيق الشريعة، والحاكمية الإلهية، وتوقف برهة من الزمن أمام قضية العدالة الاجتماعية بضغط من جاذبية المذاهب الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، وها هو ذا الفكر السياسى الإسلامى فى هذه الآونة يدلى بدلوه فى هذه الحقبة من التاريخ فى قضية الديمقراطية والدولة المدنية(ذات المرجعية الدينية).

فى اعتقادنا أن هذا التشتت بين القضايا من جانب مفكري(ثم حركات) الإسلام السياسى هو نتيجة لسبب جوهرى نراه متمثلا فى الاضطرار للتعامل مع استحقاقات الدولة الوطنية الحديثة من ناحية، وبين السعى لإحياء دولة الخلافة الإسلامية الجامعة كهدف مثالى نهائى من ناحية أخرى، فإذا جاءت فترة تغلبت فيها استحقاقات الدولة الوطنية فرضت قضايا مثل التحرر الوطنى والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، والتنمية نفسها على الجماعات والمفكرين الإسلاميين، وإذا جاءت فترة أخرى تغلبت فيها قضايا الأمة الإسلامية مثل الجهاد فى فلسطين أو أفغانستان أو الصراع مع الغرب المسيحى عموما، توارت استحقاقات الدولة الوطنية، ومجتمعها السياسى من المواطنة إلى التنمية إلى العدالة الاجتماعية، وأصبحت القضايا الكبرى هى الجهاد فى الخارج بالقوة المسلحة، الذى انحدر إلى الإرهاب والجهاد فى الداخل بتطبيق الشريعة والتركيز على الشعائر ومحاربة البدع والانحرافات، والصراع مع أصحاب الأديان بل والمذاهب الأخرى من نفس الدين.

وفى ذات الوقت الذى ينتج فيه تشتت الفكر السياسى الإسلامى الحديث من التراوح بين استحقاقات الدولة الوطنية، ومثال دولة الخلافة العظمى، فإن هذا التشتت يعمل كمقدمة منطقية لخلل جديد هو تكرار عملية الانقطاع والتشرذم فى المسيرة الفكرية والتنظيمية للإسلام السياسى، بحيث لا تبقى هناك إمكانية كبيرة للتراكم والتطوير القائم على المراجعة والتصحيح واستيعاب روح العصر، والتفاعل الخلاق مع المتغيرات.

وإذا أخذنا تاريخ الفكر السياسى الإسلامى مقرونا بالـدور السـياسى للدين فى مصر نموذجا، فإننا سوف نبدأ من دولة محمد عـلى باعتبارهـا بداية تأسيس الدول الوطنية فيمصر، لكن المفارقة أن دولة محمـد عـلى نفسها كان للإسلام السياسي(بلغة هذه الأيام) الدور الأكبر فى إقامتها من خلال مؤسستين كبريين هما الأزهر، ونقابة الأشراف متضامنة مع الطـرق الصوفية، وكانت هاتان المؤسستان قد لعبتـا الـدور القيـادى فى الكفـاح ضد الحملة الفرنسية، وكان هذا الـدور نفسـه اسـتطرادا طبيعيـا لـدور المؤسستين معا فى قيـادة الكفـاح الشـعبى ضـد مظـالم المماليـك والـولاة العثمانيـين.وإذن فقـد كـان دور الإسـلام السـياسى فى هـذه الحقبـة فى مجمله تقدميا) بتعبيرات العصر الذى نعيش حاليا) فكان لـه مضـمون وطنى ضد الحملة الفرنسية، وكان مـن قبـل ذا مضـمون اجتماعـى مـع بعض اللمحـات الديمقراطيـة فى مقاومـة اسـتبداد وتجـاوزات المماليـك والولاة، لكن دولة محمد على سرعان ما بدأت فى إقامـة دولـة الجماعـة الوطنية الحديثة بمفهوم أقـرب إلى روح عصرها، وقـد أثـر عنـه ـ وهـو المسلم الملتزم ـ القول بأنه فى السياسة لا مسلم ولا مسيحى.

ويمكن القول ـ على سبيل الاستطراد ـ بأن الحملات الاستعمارية الأوروبية على بقية الدول العربية والإسلامية طوال القرن التاسع عشر أدت إلى حركـات مقاومة وطنية ذات مضمون إسلامى واضح فيكل هذه الأقطار، ففى الجزائـر كانت حركة الأمير عبد القـادر وجمعيـة العلـماء هـما الأصـل البعيـد لحركـة التحرير الوطنى الجزائرى، وفى تونس كانت حركة الشيخ عبد العزيز الثعـالبى تسير على نفس المنوال، وكذلك كانت حركة عمر المختار فى ليبيا، وكلها حركات كانت تدمج دون تناقض بين الهوية الإسلامية والهوية الوطنية، وبالطبع كانت هناك فيمصر حركة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده (والثورة العرابية التى

ظهرت فيها الفكرة الوطنية الجامعة بين المواطنين على اختلافات أديانهم أكثر مما ظهرت فى أى مكان آخر فى العالمين العربى والإسلامى بسبب طبيعة المجتمع المصرى التعددية، وبسبب إعلاء دولة محمد على مبدأ المواطنة دون أن يكون معروفا بهذا الاسم فى ذلك الوقت.

وجاء الاحتلال البريطانى لمصر عام١٨٨٢ ليكون سببا مباشرا فيتحول كبير فى مسار الإسلام السياسى فى الخبرة المصرية، ففى الطور الأول من حركة الإحياء الإسلامى بعد الاحتلال نمت هذه الحركة واستمرت ـ كما قلنا فى مقال سابق ـ تيارا فكريا ثقافيا حداثيا، ولم تتحول ـ بوعى من مؤسسيها ـ إلى تنظيم جماهيرى سلفى، وكانت إشعاعات هذا التيار تمتد لتؤثر فى العامة من المسلمين وغيرهم من المصريين إيجابيا، دون السماح بمؤثرات سلبية من العامة على رواد الحركة وتلاميذهم.

وكان ما يميز حركة الإحياء الإسلامى فى طورها ـ الذى نتحدث عنه ـ ان هؤلاء الرواد دخلوا إلى قلب الحياة العامة من باب نقد الماضى والحاضر معا، ومن باب التحليل الاجتماعى والسياسى المشبع بروح العصر، الذى هو عصر العلم والصناعة، وحرية الفكر والتعبير، جنبا إلى جنب مع التدين والانتماء الإسلامى، وبذلك اتسع هذا التيار منذ بدايته للآخر المختلف إما بالحوار، وإما بالتعاون فى نقاط الاتفاق، واستبعاد نقاط الاختلاف العقائدى من ميادين الصراع فى الحياة السياسية، ومن ثم وجدنا تلاميذ مسيحيين من الشرق العربى، ومن مصر ـ نفسها للشيخين الأفغانى وعبده، ولعل من أبرز أمثلتهم أديب اسحق، وفارس الشدياق، ويعقوب صنوع، وغيرهم، كما يسجل تاريخ تلك الحقبة حوارات ومناظرات، واتفاقات واختلافات على مناهج للتعاون مع مفكرين وأدباء عالميين أمثال تولستوى ورينان وهانوتو.. الخ.

لكن تيار الإحياء الإسلامى كما عرفناه فى السطور السابقة، قد انتكس بعد رحيل الإمام محمد عبده، إذ سرعان ما تبنى خلفاؤه وخاصة الشيخ رشيد رضا، والشيخ عبد العزيز جاويش المذاهب السلفية، وكانت شخصية الرجلين اقرب إلى التزمت والتعصب، وساعد على تغليب الفكر السياسى المحافظ، سقوط فكرة الجامعة الإسلامية بسقوط السلطان عبد الحميد فى تركيا، والغزو الإيطالى لليبيا أو طرابلس الغرب كما كان يقال وقتها، ثم نشوب الحرب العالمية الأولى، وما ترتب عليها من تغيرات جذرية فى الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامى، وخاصة المشرق العربي ومصر.

فى هذا المناخ التاريخى المتأزم تأسست جماعة الإخوان سنة١٩٢٨، التى كانت مصر قبلها قد نجحت فى إقامة أول مجتمع وطنى ليبرالى على أساس الهوية الوطنية، ولا شيء غيرها وكانت شخصية المؤسس الشيخ حسن البنا أقرب إلى شخصيتى الشيخين رضا وجاويش منها إلى شخصيات الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده، فالتكوين الفكرى سلفى بالدرجة الأولى، والصلة بالعالم الخارجى والفكر والعلم الحديثين محدودة للغاية، وربما لم توجد من الأصل، وبما أن الفكر السلفى ينزع إلى تثبيت الماضى، وتطبيقه على الحاضر والمستقبل، فقد أهمل الإخوان المسلمون وكل الجماعات التى تفرعت عنهم أو حتى ناهضتهم فيما بعد فى العقود الأخيرة من القرن العشرين منذ البداية الحاجة إلى الدخول إلى الحياة العامة من باب نقد التاريخ، والتحليل الاجتماعى والسياسى، اكتفاء بتقوية العقيدة وإذكاء العاطفة الدينية على طريقة السلف الصالح، الذى يكفى ما ورثناه عنه فى رؤاهم.

وبينما كانت حركة الإحياء الإسلامى فى طورها التقدمى تيارا فكريا ثقافيا تقوده النخبة المتعلمة، ويشع بأنواره كما قلنا على عامة المسلمين، فإن الحركات الدينية الجديدة اختارت منذ البداية أسلوب التنظيم الجماهيرى، واتسعت قاعدتها لكل متحمس، فكان من الطبيعى ان تكتسب الحركة مزيدا من المحافظة والسلفية فوق ما بدأت به طبقا لقاعدة أن القائد لا يقود جماهيره فقط، ولكنه ينقاد إليها أيضا، ثم أخذت الجماهيرية هذه تتحول شيئا فشيئا بتأثير هزيمة١٩٦٧ ومعها المشروع القومى الاشتراكى، وبتأثير الطفرة النفطية فى الدول العربية ذات المجتمعات السلفية لدى العامة إلى ما يمكن تسميته بالتدين الشعبى، حيث تغيب فى أحيان كثيرة روح الدين من أمانة فى التعامل وإتقان فى العمل، وأحيانا لا يكون هناك التزام بالعبادات والفرائض نفسها، ولكنهم يسمعوننا خطب الدعاة، وتسجيلات القرآن الكريم بأعلى الأصوات فى وسائل النقل وفى المقاهى، بل وفى متاجر الخضر والفاكهة، وغيرها من مرافق الحياة العامة بما لا يتناسب مع جلال القرآن ولا الحالة النفسية للمستمعين.

وهؤلاء الأشخاص أنفسهم هم أيضا من يعتبرون أن مشكلتهم الأولى هى غير المسلم من أبناء وطنهم، وأن بناء كنيسة بتصريح أو بغير تصريح يكفى سببا لمعركة تطير فيها الرؤوس، وينتكس بسببها مبدأ المواطنة(دون إنكار وجود متطرفين وأخطاء كبيرة لدى المواطنين غير المسلمين أيضا). وفى ذات الوقت كان الأزهر قد فقد دوره المميز فى القيادة الدينية السياسية، لأسباب عديدة، أبرزها محاولة الدولة ترويضه، حتى لا يكون فوقها أو موازيا لها، وهى محقة فى ذلك بالقطع،

ولكن كان يجب عدم إضعافه إلى الحد الذى يترك فراغا تملؤه عشرات الجماعات والدعاة الأفراد بشطط فى أغلب الأحيان، كما نشهد حاليا.

والآن ماذا يخبئ المستقبل للإسلام السياسى فى مصر؟ وماذا يخبئ المستقبل لمصر نفسها ككل ؟

مع بقاء الشعور بالقلق من عدم اختيار الفكر السياسى الإسلامى للقضايا الحقيقية التى ينشغل بها، واستمرار تشتته بين استحقاقات الدولة الوطنية الحديثة، ومثال دولة الخلافة العظمى للسلف الصالح، فإن هناك بشائر أمل لا تنكرها العين، فقد استجابت جمعة الإخوان المسلمين مثلا لكثير من استحقاقات العصر(فى دولة وطنية). فهى الآن تتحدث عن دولة مدنية تلتزم بمبدأ المواطنة، وتلتزم علنا بصندوق الانتخابات وتنشغل بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتتخذ مواقف تقدمية من حقوق المرأة، وقضايا العلاقات الدولية، وحتى إذا لم تكن إجابات الجماعة كافية بالنسبة للبعض، ونحن منهم، فإننا نتوقع مزيدا من التطور فى المستقبل تحت ضغط الحاجات الموضوعية للمجتمع، كذلك فإن كثيرا من الجماعات الأخرى إما راجعت أفكارها ومواقفها، أو هى بسبيلها إلى ذلك، ثم إن ثورة الرأى العام قد تفتح الباب أمام انخراط هؤلاء فى التيار العام لدولة المواطنة المدنية.

خاتمة شخصية جدا
اعتراف واعتذار

أشعر بأنى مدين للقراء والأصدقاء والزملاء بتفسير لغيابى لمـدة سـنة كاملة تقريبا عن الساحة الصحفية والإعلامية قبل صدور هـذا الكتـاب، فقـد تعرضـت منـذ شـهر سـبتمبر ٢٠١١ – وأنـا لمـا أزل رئيسـاً لتحريـر الأهرام - لمحنة صحية لعلها كانت الأكبر على مدار ما مضى مـن العمـر، وبمجرد أن منَّ الله - له الحمد و الشكر - على بالشفاء شرعـت فى وضـع هذا الكتاب ، و إنى آمل أن يكون هذا الاعتراف بمثابة اعتـذار لكـل مـن يهمنـى أمـرهم عـن أى تقصـير، أو خـذلان تسـبب فـيهما هـذا المـرض، متزامناً مع ظروف الصراع السياسى، التـى عرضـت الصـفحات السـابقة بعضا منها.

وبالطبع أشكر الأطباء، وعائلتى، والأصدقاء، والـزملاء، الـذين وقفـوا إلى جانبى فى هذه المحنة.

عبد العظيم حماد :

- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية – جامعة القاهرة – ١٩٧٢.
- رئيس تحرير الأهرام (سابقًا).
- رئيس تحرير الشروق (سابقًا).
- كبير مراسلى الأهرام فى ألمانيا (سابقًا).
- محرر شئون خارجية ومعلق سياسى : الإذاعة المصرية – مجلة أكتوبر – الأهرام.

مؤلفات وترجمات :

- أمريكا والعرب وإسرائيل : عشر سنوات حاسمة من ١٩٦٧، ١٩٧٦ (ترجمة) - تأليف : ويليام كوانت – دار المعارف – ١٩٧٩.
- نحو السلام فى الشرق الأوسط (ترجمة) – معهد بروكينجر – دار المعارف – ١٩٧٩.
- أرض واحدة وأمتان (ترجمة) – تأليف : إيلى الياشر – دار المعارف – ١٩٧٩.
- الإطار الاستراتيجى للسوق العربية المشتركة (تأليف) – جامعة أسيوط – ٢٠٠٠.

- أزمة المياه العربية (تأليف) – مركز الحوار العربى الأوروبى – ١٩٩٩.
- النيل : تعاون لا مواجهة (تأليف) – المركز العربى للدراسات الاستراتيجية – ١٩٩٩.
- ما الذى يجرى فى آسيا (بالاشتراك مع آخرين) – ١٩٩٨.

الكتاب التالى للمؤلف :

"ليلة نزول الوحى من واشنطن ..
الإخوان المسلمون فى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة
(الشهود .. والشهادات ..
ودور إخوان المهجر).